الشركاء الرسميين

جهاز الاستثمار العماني
Oman Investment Authority

هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي
Projects, Tenders and Local Content Authority

الجمعية العمانية للطاقة
Oman Energy Association

الشركاء الاستراتيجيين

OQ

worley
DELIVERING SUSTAINABLE CHANGE

شركة تنمية نفط عمان
Petroleum Development Oman

# ACHIEVEMENTS
# ICV 3
# إنجـــــازات المحتوى المحلي

ترك عُمان

العمانية لاستثمارات الغذاء

وزارة الطاقة والمعادن

أوكيو للاستكشاف والإنتاج

أوكيو لشبكات الغاز

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

شلمبرجير

بتروجـــاز للاستكشاف والإنتاج

نماء لتوزيع الكهرباء

سيح السرية الهندسية

وزارة الصحـــــة
المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية

فولتامب للطاقة

مجموعة أسياد

بيئة

بنك مسقط

دليل للنفط

ريادة

الشوامخ لخدمات النفط

الغالبي العالمـــية للهندسة والمقاولات

أنوار فهود للمشاريع

مجموعة عمران

أبراج لخدمات الطاقة

خدمات الخليج للبتروكيماويات والتجارة

مجموعة الخدمات الفنية الخاصة

الناشر

4D MEDIA

التسويق والتصميم

FIRST MEDIA

www.omanicv.om

@icv_oman


ACHIEVEMENTS
ICV
إنجـــــازات
المحتوى المحلي
3

## نحن ندعم إنجازات المحتوى المحلي

### الراعي الاستراتيجي

OQ

worley
DELIVERING SUSTAINABLE CHANGE

شركة تنمية نفط عمان
Petroleum Development Oman

### الراعي الرئيسي

OMRAN

الغالبي
AL-GHALBI INTERNATIONAL ENGINEERING & CONTRACTING

slb

أنوار فهود للمشاريع ش م م
ANWAR FAHUD PROJECTS LLC

الشوامخ للخدمات النفطية ش.م.ع.م
Alshawamikh Oil Services SAOC

STS

OQEP

ABRAJ

OQGN

### الراعي الذهبي

النفط والغاز
PETROGAS
E&P

دليل للنفط ش.م.م.
DALEEL PETROLEUM L.L.C.

SAS
سيح السرية للهندسة ش.م.م
SEEH AL SARYA
ENGINEERING LLC

أسياد
ASYAD

فولتامب
VOLTAMP

بنك مسقط
bank muscat

نماء
nama
لتوزيع الكهرباء
ELECTRICITY DISTRIBUTION

### الراعي الفضي

GPS
IN THE NEW MILLENNIUM
Gulf Petrochemical Services & Trading LLC

مجموعة تـرك عُمـان
TRUCKOMAN GROUP

بيئة
be'ah

العُمانية لاستثمارات الغذاء
Oman Food Capital



حضرة صاحب الجلالة
## السلطان هيثم بن طارق المعظم
- حفظه الله ورعاه -

# المحتويات


08 الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال)

10 جهاز الاستثمار العماني

14 وزارة الصحة
المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية

12 هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي

18 وزارة الطاقة و المعادن

16 وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

22 شركة تنمية نفط عُمان

20 هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

30 وورلي عمان للهندسة

26 مجموعة أوكيو



الإشراف العام

هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي
Projects, Tenders and Local Content Authority

الجمعية العمانية للطاقة
Oman Energy Association

الإشراف العام والتحرير

ناصر بن سالم الشعيلي

الفريق الاستشاري

**الدكتور / أحمد الحجري**
جامعة السلطان قابوس

**الفاضل / سلطان الخضوري**
وزارة التجارة و الصناعة وترويج الاستثمار

**الفاضل / اسماعيل البلوشي**
الجمعية العمانية للطاقة

**الفاضلة / عزة الهلالية**
الجمعية العمانية للطاقة

**الفاضلة / زيانة امبوسعيدية**
هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي

قائد المشروع

علياء الاسماعيلية

مُنسّق المحتوى

لمى الحارثية
سمر التوبية

التنسيق والمتابعة

أُنس النويصر

التصميم والإخراج الفني

يونس السلمان

تصميم جرافيك

محمد الشعيلي

الطباعة

مطبعة مسقط ش.م.م

الناشر

4D Media
FOUR DIMENSION ADVERTISING & PUBLISHING
البعد الرابع للدعاية والاعلان والنشر والصحافة ش.م.م

المحتوى والتسويق

First Media
الأولى للتسويق والفعاليات
First Media & Marketing

# الشركاء الحكوميون

















34 شركة دليل للنفط

36 الشوامخ للخدمات النفطية

38 الغالـــبي العالمية للهندسة والمقاولات

40 مجموعة عمـــران

42 أوكيو لشبكات الغاز

44 أوكيو للاستكشاف والإنتاج

46 إس إل بي

48 أبراج لخدمات الطاقة

50 أنوار فهود للمشاريع

52 مجموعة الخدمات الفنية الخاصة "اس تي اس"

54 بتروغاز للاستكشاف والإنتاج

56 مجموعة أسياد

58 شركة سيح السرية الهندسية

60 نماء لتوزيع الكهرباء

62 فولتامب للطاقة

64 بنـــك مسقط

66 مجموعة ترك عمان

68 الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة "بيئة"

70 الشركة العُمانية للاستثمـــارات الغذائية

72 شركـــة الخليج للبتروكيماويات

6 ناصر الشعيلي

74 الدكتور هلال الصواعي

76 المهندس مبروك السيابي

78 خلفان الخصيبي

80 الدكتور أحمد الحجري

82 سلطان الخضوري

84 محمود الغافري

88 محمد العيسائي

90 الدكتورة نعيمة الغريبية

92 ريم الحامدية



ناصر الشعيلي

## دومينو الاقتصاد الوطني:

# كيف تُعيد المناقصات الكبرى تشكيل مستقبل التوطين والابتكار؟

في المفهوم التقليدي لإدارة المشاريع، تُعامل المناقصات الكبرى بوصفها مجرد أرقام ضخمة في ميزانيات سنوية، أو تعاقدات صماء تُقاس نجاحاتها بالمدة الزمنية والتكلفة المادية المستهدفة. لكن هذا المنظور السطحي يغفل الحقيقة الأهم: المناقصة الكبرى ليست غاية في حد ذاتها، بل هي شرارة لتفاعل متسلسل يُعيد صياغة المشهد الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع بأكمله.

حين نتحدث عن «التوعية بأهمية المحتوى المحلي»، يجب أن نتجاوز الخطاب التوجيهي والنصوص القانونية الجامدة، لنصل إلى عمق الفلسفة الاقتصادية للإنفاق العام: كيف يتحول الريال المستثمر في حفر بئر، أو مد خط أنابيب، أو بناء مركز بيانات حاد الذكاء، إلى دورة حياة جديدة تُنعش عشرات القطاعات المساندة، وتوطّن أعقد التقنيات، وتفتح أبواب الفخر المهني أمام الكوادر الوطنية؟

**أثر الدومينو: مناقصة واحدة... مئة بيئة تنمو**

لتخيل مفهوم المحتوى المحلي بعمق، علينا استحضار «حركة الدومينو». إن إسقاط قطعة واحدة في بداية الصف يولد طاقة حركية تسري متتابعة لتسقط باقي القطع بالتوالي. كذلك هي المناقصات الكبرى حين تُصمم برؤية واضحة للمحتوى المحلي.

عندما تُسند مناقصة رئيسية لشركة عالمية أو محلية عملاقة، فإن الشروط الذكية للمحتوى المحلي لا تكتفي بطلب نسب تعمين صورية، بل تُفكك هيكل الإنفاق إلى مسارات حيوية تتغلغل في شرايين الاقتصاد. المسار الأول يمر عبر توطين التقنية والمعرفة؛ فالشركة المنفذة لا تجلب أجهزتها وشفراتها البرمجية لتستردها بعد انتهاء العقد، بل تُجبر على فتح مختبراتها ومواصفاتها الفنية أمام المختبرات والورش والشركات الناشئة الوطنية. إن قطعة غيار دقيقة أو نظام حوسبة يُطور محلياً لخدمة مشروع عملاق، يعني ولادة صناعة جديدة تُغني البلاد عن تقلبات سلاسل الإمداد العالمية عند الأزمات.

أما المسار الثاني، فهو تطوير رأس المال البشري. إن التوظيف الحقيقي الذي تصنعه المناقصات الذكية ليس مجرد إشغال وظائف إدارية أو تنفيذية بسيطة، بل هو «نقل المعرفة الميداني» عندما يقف المهندس والفني الشاب جنبًا إلى جنب مع الخبرات العالمية في التعامل مع تعقيدات البنية التحتية، تتحول المشاريع إلى أكاديميات حية صامتة، تُنتج كوادر قادرة على إدارة وتطوير هذه القطاعات مستقبلاً بكفاءة سيادية كاملة.

**القيمة المضاعفة: كيف يُعيد الاقتصاد تدوير ذاته؟**

تُظهر الدراسات المتقدمة في علم الاقتصاد التنموي ما يُعرف بـ «مُعامل النمو المضاعف» فالريال الذي يُنفق داخل الحدود في مناقصة محددة لا يقف عند جيب المقاول الرئيسي، بل يتوزع على شكل أجور، وعقود توريد فرعية للشركات الصغرى والمتوسطة، وخدمات لوجستية، وتأمين، وضيافة، وحتى خدمات التجهيزات الميدانية والأغذية.

تتحرك هذه الأموال داخل الدورة الاقتصادية المحتسبة عدة مرات، مما يعني أن الأثر الحقيقي للمناقصة يعادل أضعاف قيمتها الاسمية المسجلة في أوراق التعاقد. وبالمقابل، فإن تسرب هذه المبالغ للخارج عبر الاستيراد المباشر أو الاعتماد الكلي على الخبرات الأجنبية دون شرط نقل المعرفة، يُمثل نزيفاً مستمراً لثروات الوطن وطاقاته المستقبلية.

**من بند قانوني إلى قصة فخر**

إن تحويل المحتوى المحلي من «واجب تنظيمي» تثقل به الشركات كاهلها، إلى «ثقافة واعتزاز مؤسسي»، يتطلب تحولاً فكرياً في طريقة التوعية. يحتاج مجتمع الأعمال وصناع القرار إلى رؤية «شجرة القيمة المضافة» تفاعلياً؛ أن يروا كيف ساهمت مناقصة في قطاع الطاقة في نمو شركة برمجيات محلية، وكيف أدت مناقصة بنية تحتية إلى تأسيس ورشة هندسية تصدّر منتجاتها اليوم إقليمياً.

إن المحتوى المحلي ليس مجرد بند في ملحق المناقصة؛ إنه رؤية استراتيجية لبناء الذات الوطنية، وتأمين مستقبل الأجيال، وضمان أن ثروات الوطن تُصنع بأيدي أبنائه، لتستقر أرباحها ومعارفها وثمارها في أرضه.



الجمعية العمانية للطاقة
Oman Energy Association

**المهندس محمد بن حمود الناعبي**

الرئيس التنفيذي للجمعية العُمانية للطاقة (أوبال)

# منظومة شهادة المحتوى المحلي تعزيز الأثر الاقتصادي المحلـــي في قطاعـي الطاقة والمعادن في سلطنـة عُمان

يمثّـل المحتـوى المحلي أحـد المرتكـزات الأساسـية فـي تعزيـز القيمـة الاقتصاديـة المتحققـة داخـل السـلطنة، لمـا لـه مـن أثـر فـي تنميـة المؤسسـات العُمانيـة، وبنـاء الكفـاءات الوطنيـة، وتقويـة سلاسـل الإمـداد، ورفـع تنافسـية الشركات، ودعـم التنويـع الاقتصـادي. فالمحتـوى المحلي اليـوم ليـس مجـرد متطلـب فـي المشتريـات، بـل أصبـح جـزءًا مـن توجـه وطني أشـمل لتحقيـق أثـر اقتصـادي مسـتدام.

ففي قطاعي الطاقة والمعادن على وجه الخصوص، تبرز الحاجة إلى أداة واضحة تقيس مساهمة الشركات بصورة موثوقة، وتُظهر مدى ارتباط أنشطتها بالأولويات الوطنية. ويأتي نظام شهادة المحتوى المحلي ليقدم هذا الإطار من خلال قياس أداء الشركات وفق معايير محددة، والتحقق من البيانات عبر جهات مستقلة، بما يوفر أساسًا أوضح لتقييم مساهمتها في الاقتصاد العُماني.

تتولى الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال) تشغيل هذه المنظومة نيابةً عن وزارة الطاقة والمعادن، وبالتنسيق مع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي. حيث يقيس النظام القيمة الاقتصادية المتحققة من الإنفاق على السلع والخدمات، والتوظيف، وتنمية القدرات، بما يدعم الأولويات الوطنية المرتبطة بإيجاد فرص العمل، وتطوير سلاسل الإمداد، والتعمين المستدام، وتعزيز التنافسية.

## حوكمة واضحة وتحقق مستقل

تدير أوبال الجوانب التشغيلية، بينما تُنفَّذ أعمال التحقق من خلال مكاتب تدقيق مرخّصة ومعتمدة لدى هيئة الخدمات المالية، حيث تتولى هذه المكاتب مراجعة البيانات والمستندات المقدمة من الشركات بصورة مستقلة، للتحقق من دقتها واتساقها وتوافقها مع المتطلبات المعتمدة .وتبدأ إجراءات الحصول على الشهادة باستكمال نموذج المحتوى المحلي المعتمد استنادًا إلى بيانات آخر سنة مالية مدققة، ثم تعيين جهة تحقق معتمدة لمراجعة البيانات ومقارنتها بالقوائم المالية المدققة. وبعد انتهاء المراجعة، تصدر جهة التحقق تقرير الإجراءات المتفق عليها وترفعه إلى أوبال، التي تُجري مراجعة إضافية للتأكد من استيفاء متطلبات الاعتماد قبل إصدار شهادة المحتوى المحلي.

## من المرحلة التجريبية إلى التطبيق الكامل

انطلقت المرحلة التجريبية للنظام في عام 2023، قبل الانتقال إلى التطبيق التشغيلي الكامل في أغسطس 2025. ونفذت أوبال خلال هذه المرحلة جلسات تعريفية وتوعوية للشركات وجهات التحقق لتوضيح متطلبات النظام وآلية الحصول على الشهادة.

وبلغ عدد الشهادات الصادرة حتى الآن تسع عشرة شهادة، فيما تواصل شركات أخرى استكمال مراحل التقييم والتحقق.

ويختلف النظام عن الأساليب السابقة التي كانت تقيس المحتوى المحلي على مستوى العقد الواحد، إذ يقيّم أداء الشركة خلال سنة مالية كاملة، بما يمنح صورة أشمل عن مساهمتها الإجمالية. وتتضح أهمية هذه المنهجية في قطاع الطاقة، حيث تتوزع مساهمة الشركات والمقاولين بين المشتريات والتوظيف والتدريب والاستثمار والتعامل مع شبكة واسعة من المؤسسات المحلية.

## قيمة تنافسية للشركات

تمنح شهادة المحتوى المحلي الشركات وسيلة معتمدة لإثبات مستوى أدائها في هذا المجال، وتوفر للجهات الحكومية والمشغلين معلومات موثقة وقابلة للمقارنة عند تقييم مساهمة الشركات.

وقد تُستخدم الشهادة في المناقصات بحسب متطلبات الجهة، سواء كشرط للمشاركة أو ضمن التقييم التجاري للعطاءات. كما قد تدخل درجة المحتوى المحلي في بعض آليات تقييم العروض، ومنها تسوية الأسعار، بما يمنح الشركات ذات الأداء الأفضل فرصة لتعزيز موقعها التنافسي.

## التوسع في نطاق التطبيق

يركز النظام حاليًا على الشركات العاملة في قطاع الطاقة، مستفيدًا من الخبرة المتراكمة في تطبيق مبادئ المحتوى المحلي في القطاع. ومن المتوقع أن يتوسع نطاقه تدريجيًا ليشمل قطاعات أخرى، مع الإبقاء على منهجية تقيس أداء المؤسسة بصورة شاملة لا أداءها في عقد بعينه.

## دعم مستهدفات رؤية عُمان 2040

يتقاطع النظام مع عدد من مستهدفات رؤية عُمان 2040، ولا سيما ما يتصل بتنمية الكفاءات الوطنية، ودعم المؤسسات العُمانية، وتطوير سلاسل الإمداد، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير.

كما يسهم في توفير بيانات أكثر موثوقية عن أداء الشركات، بما يدعم قرارات الشراء والتعاقد، ويمنح الشركات اعترافًا رسميًا بأدائها في المحتوى المحلي، ويساعد على تحديد فرص التطوير في المنظومة.

ويُعد إصدار تسع عشرة شهادة حتى الآن أساسًا لمشاركة أوسع مع تطور النظام وتوسع نطاقه، بما يخدم تطوير سلاسل الإمداد، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز تنافسية المؤسسات المحلية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

جهاز الاستثمار العماني
Oman Investment Authority

يُسهم الجهاز وشركاته عبر المحتوى المحلي في إحداث تحوّل نوعي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة؛ من خلال بناء بيئة محفزة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة القائمة على الابتكار، وتبني التقنيات المتقدمة وتوطينها والحفاظ على رؤوس الأموال الاستثمارية داخل البلاد؛ بما يدفع بعجلة التنمية وتعزيز التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني إلى الأمام.

## تعزيز الاستثمار الاجتماعي:

تم وضع مؤشر أداء يهدف إلى تحفيز الشركات التابعة على التعاون والعمل المشترك لتنفيذ مشروع وطني موحد ذو أثر مستدام، وقد تم اعتماد مشروع إنشاء مركز التوحد في محافظة الداخلية بتكلفة تبلغ قيمتها 2.3 ريال عماني. كما تم البدء بقياس ورصد أثر السياسة ونتائجها.

**2.3** مليون ﷼

تكلفة إنشاء مشروع مركز التوحد في محافظة الداخلية

## أرقام مُحققة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2025م

**278** مليون ﷼

إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(ما يعادل **20.6%** من إجمالي مصروفات سلسلة التوريد).

**20.3%**

حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصروفات على سلسلة التوريد وبزيادة قدرها **0.8%** عن عام 2024م.

**186.4** مليون ﷼

إجمالي الإنفاق على حاملي بطاقة ريادة خلال عام 2025م.



## برنامج تطوير الموردين:

عملت الشركات التابعة للجهاز على تطوير الموردين المحليين بهدف تعزيز قدراتهم وتمكنت في عام 2025م من تطوير:

**38**
مؤسسة صغيرة ومتوسطة

**11** مليون ﷼
تكلفة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## تخصيص الأعمال:

أكمل الجهاز جهوده في برنامج تخصيص الأعمال الذي يهدف إلى زيادة حصة الشركات المحلية في السوق من خلال توجيه نسبة معينة من نطاق الأعمال إلى هذه الشركات، وفي عام 2025م تمكن الجهاز من:

اعتماد
**32**
نطاقًا
معتمد في برنامج تخصيص الاعمال

بإجمالي
**71**
مليون ﷼
إجمالي تكلفة نطاق الاعمال للشركات المحلية



هيئة المشاريع والمناقصات والمحـــتوى المحلـــي
Projects, Tenders and Local Content Authority

# الاستراتيجية الوطنية للمحتوى المحلي.. من إدارة الإنفاق إلى تعظيم القيمة

تتجه سلطنة عُمان من خلال الاستراتيجية الوطنية للمحتوى المحلي إلى إرساء منظومة وطنية متكاملة تتجاوز التعامل مع المحتوى المحلي بوصفه متطلبًا مرتبطًا بالعقود والمشتريات، إلى ترسيخه أداةً لتعظيم القيمة الاقتصادية من الإنفاق والاستثمار، وتنمية سلاسل الإمداد المحلية، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد. ويقود المكتب الوطني للمحتوى المحلي بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي هذا التوجه ضمن إطار وطني يعمل على توحيد الجهود وتعزيز التكامل بين الجهات والقطاعات ذات الصلة.

وتستند الاستراتيجية إلى رؤية تقوم على تطوير وقيادة منظومة وطنية متكاملة للمحتوى المحلي، تعزز سلاسل الإمداد المحلية وتمكّن القوى الوطنية العاملة، بما يسهم في تحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي مستدام. وتترجم هذه الرؤية من خلال سياسات وبرامج تراعي خصوصية القطاعات ومستوى جاهزيتها، وتتكامل مع الأولويات الوطنية، بما يحفز الاستثمار، ويدعم تطوير الموردين، ويعزز البحث والابتكار والتطوير، ويرسخ اتخاذ القرار القائم على البيانات. ويأتي هذا التوجه استجابةً للحاجة إلى الانتقال من ممارسات وجهود متفاوتة بين القطاعات والجهات إلى منظومة وطنية أكثر اتساقًا وتكاملًا، تقوم على حوكمة واضحة، وأولويات مشتركة، وأدوات موحدة للقياس والمتابعة، وقاعدة بيانات وطنية تدعم تقييم الأداء وتطوير السياسات.

وفي الجانب التطبيقي، تبني الاستراتيجية إطارًا مرنًا يمكن مواءمته مع طبيعة العقود والقطاعات. وتشمل منظومة المحتوى المحلي أربعة عناصر أساسية تُطبق على مختلف العقود والقطاعات، هي القوى العاملة، والسلع، والخدمات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب خمسة عناصر تخصصية يمكن تطبيقها بحسب طبيعة العقد أو القطاع، وهي الأصول، وتطوير الموردين، والبحث والابتكار والتطوير، والاستدامة، والتصدير. كما تتضمن الاستراتيجية 27 برنامجًا موزعة على ست ركائز رئيسة تشمل الحوكمة والتشغيل والأدوات، والإنفاق المحلي، وبناء قدرات الموردين، والبحث والتطوير والابتكار، وتوطين الصناعات والقطاعات الاستراتيجية، وتنمية القوى العاملة الوطنية بهدف التوظيف.

ومن منظور العقود والمشتريات، يعزز هذا النهج القدرة على الانتقال من التركيز على نسبة المحتوى المحلي إلى النظر بصورة أشمل إلى القيمة التي يمكن الاحتفاظ بها وتنميتها داخل الاقتصاد الوطني، ومدى جاهزية الموردين، وفرص تطوير القدرات، وإمكانات التوطين والاستثمار والتصدير، مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات الجودة والاستدامة واستمرارية الأعمال.

وتستهدف الاستراتيجية، في محصلتها، تعزيز تنافسية المنتجات والخدمات العُمانية ورفع قدرتها التصديرية، وتحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد فرص عمل نوعية، وتنويع القاعدة الاقتصادية. كما تسهم في بناء سلاسل إمداد أكثر مرونة من خلال تطوير قاعدة الموردين المحليين وتقليل مخاطر انقطاع الإمدادات، بما يدعم استمرارية المشاريع ويرفع كفاءة تنفيذها. وبذلك، تضع الاستراتيجية المحتوى المحلي ضمن إطار أوسع للتنويع الاقتصادي، تتكامل فيه العقود والإنفاق مع الاستثمار وتطوير الموردين والقوى العاملة الوطنية والابتكار والبيانات؛ لتوجيه الفرص نحو المجالات التي تحقق قيمة اقتصادية أعلى، وتحويل الإنفاق إلى قيمة مستدامة للاقتصاد الوطني.

# خارطة استراتيجية المحتوى المحلي الوطنية لسلطنة عُمان

تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمحتوى المحلي بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040

## تطوير منظومة وطنية متكاملة للمحتوى المحلي

تعزز سلاسل الإمداد المحلية وتمكن الكوادر العمانية
لتحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي مستدام

الشراكة | الاستدامة | التنافسية | الابتكار | الشفافية

- **الانفاق المحلي**
  توطين السلع والخدمات
- **بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المورّدين**
  رفع قدرات ومهارات الموردين
- **البحث والتطوير والابتكار**
  ربط البحث والابتكار بالسوق
- **توطين الصناعات والقطاعات الاستراتيجية**
  التركيز على القطاعات ذات الأثر الاقتصادي العالي

**تنمية القوى العاملة الوطنية لهدف التوظيف**

**الحوكمة والتشغيل والأدوات**

وزارة الصحة
Ministry of Health
المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية

تتولى المديرية العامة للمشاريع والخدمات الهندسية الإشراف على تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع الصحية، بما يشمل المستشفيات والمرافق المرتبطة بها، ومتابعة الجوانب الفنية والهندسية للمشاريع. المديرية تسهم في تعزيز المحتوى المحلي عبر إشراك الموردين والمصنعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الكفاءات الوطنية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تنفيذ وإدارة المشاريع.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أتاحت المشاريع الصحية فرصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في أعمال التوريد والتركيب والخدمات وحزم الأعمال المختلفة، إلى جانب تسجيل المؤسسات المؤهلة ضمن قواعد الموردين. ومن أمثلة ذلك مشاريع مستشفيات السلطان قابوس بصلالة وخصب والسويق و سمائل والفلاح والمزيونة والنماء ومحوت ومقشن ووادي بنى خالد ومركز إبراء الصحي ومركز المضيي الصحي ومركز جعلان بنى بو علي الصحي، التي شهدت مشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الأعمال والفرص المرتبطة بتنفيذ المشاريع.

من خلالها تم :-

1. توسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ المشاريع الصحية.
2. إتاحة فرص للمؤسسات المحلية لاكتساب خبرات في مشاريع ذات متطلبات فنية متخصصة.



**المهندس يوسف بن يعقوب أمبو علي**
المدير العام للمشاريع والخدمات الهندسية

**«نؤمن بأن مشاريعنا الصحية فرصة لبناء قدرات وطنية وتعزيز مشاركة المؤسسات المحلية، ليبقى أثرها تنمية مستدامة تتجاوز حدود المشروع.»**

### تطوير الموردين المحليين

عملت المشاريع الصحية على تعزيز مشاركة الموردين والمصنعين المحليين في توفير المواد والمنتجات والخدمات، إلى جانب التعاون معهم في متطلبات التصميم والمواصفات والجودة. وتظهر هذه الممارسات في عدد من المشاريع، من بينها مشاريع مستشفيات السلطان قابوس بصلاله وخصب والسويق و سمائل والفلاح والمزيونة والنماء ومحوت ومقشن ووادي بني خالد ومركز ابراء الصحي ومركز المضيي الصحي ومركز سور البلوش الصحي ومركز جعلان بنى بو علي الصحي، التي شهدت مشاركة واسعة من الموردين المحليين في تلبية احتياجات التنفيذ.

### التدريب وبناء القدرات الوطنية

وفرت المشاريع الصحية فرصًا للتدريب والتأهيل العملي للكوادر الوطنية في المجالات الهندسية والفنية والصحة والسلامة المهنية، بما يتيح اكتساب الخبرة المباشرة في مواقع العمل. وقد شهدت العديد من مشاريع المستشفيات المنجزة وقيد التنفيذ تدريب وتأهيل عدد من المهندسين ثم توظيفهم، إلى جانب تطبيق برامج تدريبية في مشاريع صحية أخرى.

### الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

1. التوسع في الاعتماد على المنتجات والمواد المصنعة محليًا التي تستوفي المتطلبات الفنية والتجارية للمشاريع الصحية.
2. تعزيز البحث عن بدائل محلية مناسبة للمواد والمنتجات المستوردة.
3. توسيع قاعدة الموردين والمصنعين والمقاولين المحليين المؤهلين للمشاركة في المشاريع الصحية.
4. زيادة الفرص المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزم الأعمال والخدمات المناسبة.
5. مواصلة تطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية للاستفادة من فرص العمل والخبرات التي توفرها المشاريع.
6. التوسع في توظيف التقنيات والحلول الرقمية الحديثة بما يدعم كفاءة وجودة تنفيذ المشاريع الصحية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

أظهرت نماذج من المشاريع الصحية مشتريات محلية تجاوزت

**120** مليون ﷼ ، بمشاركة أكثر من 650 موردًا عُمانيًا.

تعاملت مجموعة من المشاريع مع نحو 80 مصنعًا محليًا، بقيمة طلبات قاربت

**164** مليون ﷼.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أعمال التوريد والتركيب

نحو **5** ملايين ﷼
في أحد المشاريع الصحية.

تم ضم **285** مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى قاعدة الموردين في أحد المشاريع الصحية.

منح عقود بقيمة تجاوزت

**65** مليون ﷼
لشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية التى التزمت بمواصفات المشاريع

## تطوير وتوطين القوى العاملة

بلغت حصة الإنفاق على القوى العاملة الوطنية نحو

**63%** من إجمالي مصروفات العمالة في عدد من المشاريع الصحية، فيما استفاد 256 مشاركًا من ورش العمل والبرامج التدريبية في مجالَي الصحة والسلامة المهنية.

كما أسهمت برامج التدريب العملي في أحد

**259** المشاريع في تأهيل وتوظيف مهندسًا، إلى جانب إعداد خطة لتدريب

**52** طالبًا وخريجًا

## الابتكـــــار والتكنولوجيا

شملت الحلول الرقمية المستخدمة في المشاريع تقنيات BIM ثلاثية الأبعاد، وأنظمة ERP، وإدارة المستندات السحابية، والمسح الرقمي، وحلول الذكاء الاصطناعي.

تم تطبيق نظام للذكاء الاصطناعي لمراقبة عدة جوانب للسلامة، من بينها معدات الوقاية، والعمل في المرتفعات، واكتشاف السقوط والحرائق والدخان والدخول غير المصرح به وسرطان الثدي وقرنية العين.

تطبيق أنظمة المباني الذكية (BMS) لمراقبة استهلاك الطاقة والتحكم في أنظمة التكييف والإنارة والمرافق.

التوسع في حلول الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية ورفع كفاءة استهلاك الطاقة في المنشآت الصحية.

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التقنية العُمانية على تقديم حلول ومنتجات مبتكرة قابلة للتطبيق في المشاريع الصحية.

تعزيز برامج التدريب والتأهيل والشهادات الفنية للكوادر الوطنية بما يمكنها من تركيب وتشغيل وصيانة الأنظمة والتقنيات الحديثة محليً



وزارة التّجارة والصّناعة وترويج الاستثمار
Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion

تضطلع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بدور محوري في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي والاستثماري في سلطنة عُمان، من خلال تطوير الأطر التنظيمية والمبادرات الداعمة للمنتج الوطني والمنشآت الصناعية. كما تعمل على تعزيز التكامل بين المصانع والموردين والقطاع الخاص، وتطوير الأدوات والمنصات الرقمية التي تسهم في توسيع فرص المنتجات العُمانية وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع الصناعي من خلال العديد من المبادرات والبرامج وتتصدر خطة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي (تصنيع) والتي تهدف بشكل مباشر إلى تمكين الكفاءات العمانية العاملة في القطاع الصناعي وتقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الاستثمار والبحث والابتكار من خلال ثلاثة برامج رئيسية انبثقت منها أكثر من ٣٠ مبادرة تنفذ خلال خمس سنوات

## المبادرات والبرامج

### ملتقى المحتوى المحلي في القطاع الصناعي

منصة استراتيجية تهدف إلى تمكين النمو الصناعي المستدام وترسيخ أهداف رؤية عُمان 2040، من خلال إطلاق مبادرات وأدوات تنظيمية تشمل المؤشر والمنهجية ومنصة (تصنيع)، إلى جانب رفع وعي القيادات التنفيذية وتعزيز الشراكات والتكامل بين القطاع الحكومي والمنشآت الصناعية والموردين المحليين.

**الأثر:**

1. تعزيز التكامل الصناعي.
2. دمج المنشآت الوطنية بفاعلية في سلاسل الإمداد.
3. تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى تطبيقات عملية من خلال تدشين الأدوات والمنصات التنظيمية الداعمة.
4. توقيع برامج تعاون بين الجهات الشريكة.
5. دعم تنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية.

### منصة (تصنيع)

مبادرة وطنية لنظام إلكتروني تفاعلي يهدف إلى إنشاء بيئة رقمية موحدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والمطابقة الذكية لربط منشآت القطاع الخاص، بما فيها المشترون والمقاولون، بالمصانع العُمانية بصورة مباشرة وشفافة. وتشمل أتمتة إدارة العطاءات وطلبات شراء المواد الخام والمنتجات الوسيطة والنهائية، إلى جانب أرشفة القدرات الإنتاجية للمصانع.

**الأثر:**

1. توجيه الإنفاق الشرائي للقطاع الخاص نحو السوق المحلي.
2. تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.
3. فتح فرص سوقية جديدة للمصانع الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تعزيز تكامل سلاسل التوريد المحلية.
5. بناء قاعدة بيانات صناعية توفر تقارير تحليلية تساعد صناع القرار على رصد الفجوات ورسم السياسات الصناعية.

### الدليل والمؤشر في المحتوى المحلي

مبادرة لإنشاء منظومة متكاملة للمحتوى المحلي في القطاع الصناعي، تقوم على دمج الدليل الإرشادي لعناصر المحتوى المحلي مع مؤشر وطني معتمد، بهدف توحيد المفاهيم وقياس الأداء وتحفيز المصانع ودعم الصناعة الوطنية وفق أسس واضحة وقابلة للقياس. ويوضح الدليل مفهوم المحتوى المحلي وآلية تطبيقه، بينما يقيس المؤشر مدى مساهمة المصانع في تعزيز عناصره، بما يسمح بوضع خط أساس ومستهدفات للقطاع الصناعي.

**الأثر:**

1. رفع مساهمة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي.
2. زيادة اعتماد المصانع على المنتجات والخدمات والمدخلات الوطنية.
3. تنمية سلاسل الإمداد المحلية.
4. تحفيز الاستثمار الصناعي.
5. دعم تنافسية واستدامة الصناعة الوطنية.

## أبرز المبادرات لعامي 2024 - 2025

تمكين المصانع العُمانية نحو تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وإنشاء مركز الأتمتة المتقدمة

تعمل المبادرة على تشجيع المصانع العُمانية على تبني التقنيات المتقدمة وأتمتة العمليات والتصنيع، وتطوير المعدات والأنظمة المستخدمة في المصانع القائمة، إلى جانب بناء الخبرات في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وتشجيع الاستثمار في التقنيات الصناعية المتقدمة.

### أبرز الإنجازات:

تقييم **20** مصنعًا عُمانيًا خلال عام 2024 وفق منهجية SIRI لقياس النضج الرقمي.

إجراء التقييم بواسطة مقيم معتمد من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وبحضور الفريق المختص من الوزارة.

إعداد برنامج لتأهيل **10** مقيمين عُمانيين معتمدين على المنهجية المستخدمة لقياس النضج الرقمي.

استكمال التقييم الميداني خلال عامي 2025 و2026 بالتعاون مع المركز الدولي لتحول الصناعي (INCIT)، لاستهداف تقييم **60** مصنعًا.

بلغت نسبة الإنجاز المدرجة للمبادرة في النموذج

**100%** .

## تمكين المنتج الوطني وتطوير منصة (صنع في عُمان)

تركز المبادرة على الترويج للمنتجات الوطنية في الجهات والفعاليات والمعارض المحلية، وتسهيل الحصول إلكترونيًا على ترخيص أو شهادة استخدام شعار هوية المنتج الوطني.

### أبرز الإنجازات:

إنشاء منصة (صنع في عُمان) عام 2024 لتقديم طلبات الحصول على ترخيص أو شهادة استخدام شعار هوية المنتج الوطني إلكترونيًا.

استخدام المنصة كقاعدة بيانات لحصر وتسجيل المنتجات العُمانية والاستفادة منها في الفعاليات والأنشطة الداعمة للمنتج الوطني.

تسجيل **4,703** منتجات على المنصة في عام 2024

ارتفاع عدد المنتجات المسجلة إلى **5,718** منتجًا في عام 2025 .

وضع خطة تطويرية للمنصة في 2025، تركز مرحلتها الثانية على البرامج التطويرية والتأهيلية للمنشآت الصناعية والتكامل مع المنصات والمشاريع الحكومية الداعمة للمنتج الوطني.

- بلغت نسبة الإنجاز المدرجة للمبادرة

**100%** .

وزارة الطاقة والمعادن
Ministry of Energy and Minerals

في إطار حرص واستمرار جهود الوزارة المبذولة والرامية إلى تنمية السوق المحلية وتعزيز مشاركة الشركات الوطنية في سلاسل القيمة بقطاع الطاقة والمعادن، واصل برنامج المحتوى المحلي "مجد" برامج جهود تعزيز المحتوى المحلي بالتعاون مع الشركاء من القطاع العام والخاص.

## مؤشرات ومنجزات برنامج مجد لتعزيز المحتوى المحلي 2025

تماشياً مع جهود الحكومة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز استدامة النمو في قطاع الطاقة والمعادن، واصلت الوزارة تنفيذ مبادرات القيمة المحلية المضافة عبر برنامج مجد بما يسهم في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في سلاسل التوريد بالقطاع.

## المبادرات والبرامج

## مشاريع ومبادرات برنامج "مجد" للمحتوى المحلي لعام 2025

في إطار تنفيذ مستهدفات برنامج "مجد" للمحتوى المحلي، والذي يهدف الى تعزيز القيمة المحلية المضافة، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتوطين الصناعات المرتبطة بقطاع الطاقة، شهد عام 2025 تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع النوعية التي أسهمت في دعم استدامة القطاع وتعزيز تنافسيته، ومن أبرزها:

### 1.مبادرة الصيانة الشاملة:

واصل مشروع التعمين في أعمال الصيانة الدورية (TAR) تحقيق تقدم ملموس خلال عام 2025، عقب إسناد عقد المبادرة إلى شركة سومز (SOMS – Superior Modern Services)، وهي شركة عُمانية مملوكة بنسبة 100%، لتتولى دور المقاول المستقل للمشروع، وذلك تحت إشراف مباشر من الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال)، وبمشاركة الشركات المشغلة الكبرى، وفي مقدمتها شركة تنمية نفط عُمان، وشركة أوكيو، وشركة عُمان للغاز الطبيعي المسال، مع العمل حالياً على توسيع نطاق المشاركة ليشمل شركات أخرى، إلى جانب قطاعات إضافية مثل قطاع الكهرباء و مدائن.

وقد انطلق المشروع في مرحلته التجريبية خلال الأعوام 2021–2024، حيث تم خلالها اختبار النماذج التشغيلية وآليات الإسناد وبناء قاعدة بيانات للكوادر الوطنية، بما أسهم في الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الموسّع اعتباراً من عام 2025. وتهدف المبادرة إلى توفير كفاءات وطنية مؤهلة في مجال الصيانة الدورية والصيانة بشكل عام، وخلق فرص عمل مستدامة للباحثين عن عمل في هذا القطاع، بما يسهم في تجويد مستوى الخدمات المقدمة، وتقليل التكاليف التشغيلية المستقبلية، ورفع نسبة مساهمة المحتوى المحلي في عقود الصيانة.

### 2.مبادرات التشغيل والتدريب:

يوفّر قطاع الطاقة فرصاً واسعة للتوظيف والتدريب من خلال تعاون وزارة الطاقة والمعادن مع الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال) والشركات المشغّلة وشركات الخدمات والمقاولات. ويستمر القطاع في تنفيذ مبادرات نوعية لتعزيز التعمين ورفع نسبه في مختلف التخصصات مثل مبادرة التعمين في 130 وظيفة، إضافة إلى توفير مئات فرص التوظيف سنوياً، سواء عبر الإحلال أو التوظيف المباشر للخريجين والباحثين عن عمل. كما تطرح الشركات برامج تدريب فنية مقرونة بالتشغيل تنظم بشكل دوري، إلى جانب فرص تدريب على رأس العمل وبرامج تدريب صيفية تقدم آلاف الفرص سنوياً.

كما تشرف الوزارة بشكل مباشر على البوابة المشتركة للتوظيف في قطاع الطاقة، بهدف توحيد الجهود وتعزيز الشفافية في إجراءات التوظيف لدى جميع الشركات المشغلة.

في إطار دعم مبادرات التشغيل والتدريب، تواصلت الجهود الرامية إلى تخصيص نسبة 1.2% من قيمة فواتير العقود والمشتريات في قطاع النفط والغاز، وتوجيهها إلى مركز دعم التشغيل والتدريب التابع لوزارة العمل. تهدف هذه الخطوة إلى توفير مصدر تمويل مستدام يسهم في تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية، عبر تزويدها بالمهارات اللازمة لمواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل. وتأتي هذه المبادرة ضمن توجه وطني لرفع كفاءة القوى العاملة العُمانية وتعزيز قدرتها التنافسية، بما يضمن رفد السوق بكفاءات مؤهلة وفق أعلى المعايير المهنية. وقد بلغت قيمة المبالغ المحصلة من هذه المبادرة خلال عام 2025 نحو 32 مليون ريال عُماني.

### 3. اطلاق النسخة الثانية من جائزة مجد للمحتوى المحلي والتي استهدفت اربع فئات:

1. أفضل شركة عمانية ناشئة للعام 2026.
2. أفضل مبادرة لتنمية رأس المال البشري في قطاع مقاولات قطاع الطاقة و المعادن.
3. جائزة أفضل برنامج للمحتوى المحلي – الشركات الكبرى.
4. أفضل مُصنِّع محلي لقطاع الطاقة والمعادن

### 4.الانتهاء من متطلبات حوكمة التنفيذ لمشروع شهادة المحتوى المحلي

بالتعاون مع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي وأوبال والذي يهدف إلى تقييم وإبراز وإعطاء أفضلية في المناقصات للشركات التي تستثمر وتساهم بفعالية في الاقتصاد الوطني العُماني.

## ومن أبرز مؤشرات الأداء والمنجزات:

**32 %**
نسبة المحتوى المحلي المحتفظ به من أجمالي الانفاق العام

بلغت نسبة الانفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**16 %** من اجمالي قيمة المشتريات

بلغت نسبة التعمين في الشركات المشغلة لقطاع النفط والغاز

**92 %**

المشاركة في المختبرالوطني للمحتوى المحلي والتي خرجت

ب **13** فرصة قابلة للتوطين تتمثل هذه الفرص في إنشاء مؤسسة تُعنى بتصنيع أنابيب النفط والغازوإنشاء مصنع متخصص لمادة كربونات الكالسيوم المترسبة.

التعاون مع أكاديمية الأبتكار الصناعي على دراسة أستغلال الخامات المعدنية في قيام فرص صناعية ذات قيمة أقتصادية وأثروقد توجت هذه الجهود بأقامة مصنع الصاروج من خلال أستغلال خامات الطين المحلية وتم تنفيذ مصنع للصاروج في صحار

بقيمة **10** ملايين ﷼

البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من أستراتيجية التعمين لقطاع التعدين من خلال تحليل القطاع والفرص والكفاءات المطلوبة لتعزيز التعمين بقطاع التعدين.

ريادة
riyada
هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Development Authority

تواصل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهودها في تعزيز منظومة المحتوى المحلي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإسهام بفاعلية في الاقتصاد الوطني، انطلاقًا من دورها في تنمية هذا القطاع ورفع تنافسيته واستدامته، وتوسيع فرص وصوله إلى الأعمال والأسواق، بما يعزز مساهمته في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للكفاءات الوطنية.

وتعمل الهيئة، بالتكامل مع الجهات الحكومية والخاصة والشركات الكبرى، على تعزيز استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفرص الشرائية والمناقصات والعقود المباشرة وغير المباشرة، وزيادة حضور المنتجات والخدمات الوطنية في سلاسل الإمداد، بما يسهم في توجيه الإنفاق نحو السوق المحلية وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، إلى جانب فتح آفاق أوسع أمام المؤسسات للنمو والتوسع وبناء شراكات تجارية مستدامة.

كما تركز الهيئة على رفع جاهزية المؤسسات وتأهيلها لتكون موردين قادرين على تلبية احتياجات مختلف القطاعات، وفق المتطلبات الفنية والتنظيمية ومعايير الجودة والكفاءة، من خلال تطوير قدراتها الإدارية والفنية والمالية، وتعزيز تبنيها للابتكار والتقنيات الحديثة، بما يسهم في رفع جودة منتجاتها وخدماتها وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز قدرتها على المنافسة.

وتتكامل هذه الجهود لترسيخ مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريكًا رئيسًا في منظومة المحتوى المحلي، وتمكينها من الاندماج بصورة أكبر في سلاسل القيمة والإمداد والمشروعات التنموية، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الكفاءات الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز نمو المؤسسات ورواد الأعمال وتوسيع وصولهم إلى الفرص الاقتصادية من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج خلال عام 2025، تشمل نمو ريادي 2025، والمجمع الصناعي الريادي «المصانع الجاهزة»، وبرنامج «مؤهل»، إلى جانب فرص الأعمال وتطوير الموردين. وتركز هذه البرامج على توفير بيئة داعمة للنمو، ورفع جاهزية المؤسسات، وتسهيل وصولها إلى فرص الأعمال والاستثمار، ودعم الأنشطة الصناعية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

**أبرز النتائج:**

1. استقطب نمو ريادي 2025 أكثر من 21 ألف زائر، وطرح أكثر من 584 فرصة اقتصادية، إلى جانب أكثر من 340 لقاءً ثنائيًا و150 استشارة تخصصية.
2. إطلاق 10 وحدات صناعية جاهزة في المجمع الصناعي الريادي بمدينة نزوى الصناعية، بمساحة تقارب 620 م² لكل وحدة.
3. استفادت 154 مؤسسة من 10 جلسات توعوية ضمن برنامج <<مؤهل>>.
4. إتاحة أكثر من 77 فرصة أعمال تعاقدية و5 فرص استثمارية، إلى جانب 269 مستفيدًا من تطوير الموردين خلال عام 2025.

### تطوير الموردين المحليين

تعمل الهيئة من خلال برنامج تطوير الموردين على رفع جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من فرص الأعمال والمشتريات والعقود والخدمات، من خلال تحديد المتطلبات والمعايير الفنية والتخصصية للجهات المانحة للفرص، وتأهيل المؤسسات بما يتوافق معها، بالتنسيق مع الجهات المختصة والفرص المطروحة في المناقصات والمشتريات.

**أبرز النتائج:**

1. مشاركة 86 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في البرنامج خلال عام 2024.
2. استهداف 4 قطاعات اقتصادية رئيسية.
3. تشمل القطاعات المستهدفة التوريدات والخدمات العامة، والصيانة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والمقاولات والإنشاءات.
4. تأهيل المؤسسات وفق المتطلبات والمعايير الفنية والتخصصية المرتبطة بفرص الأعمال.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المحتوى المحلي

حققت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي 2024–2025 مجموعة من النتائج التي تعكس تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في منظومة المحتوى المحلي، من خلال توسيع فرص الأعمال، ورفع جاهزية المؤسسات، وتعزيز قدراتها للمشاركة في سلاسل الإمداد والمشروعات والفرص الاقتصادية في مختلف القطاعات.

وفي جانب فرص الأعمال وتطوير الموردين، بلغ عدد فرص الأعمال **2,170** فرصة

فيما استفادت **4,188** مؤسسة من برنامج تطوير الموردين، بما يعزز جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الفرص المتاحة وبناء قدراتها للتعامل مع متطلبات السوق والجهات الحكومية والخاصة. كما بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على بطاقة الشركات الناشئة 205 مؤسسات، في مؤشر على نمو منظومة الشركات الناشئة ودورها في دعم الابتكار وتطوير حلول ومنتجات ذات قيمة مضافة.

وامتدت جهود التمكين إلى تطوير القدرات؛ حيث نفذت الهيئة **245** برنامجًا تدريبيًا استفاد منها **29,513** مشاركًا، إلى جانب تدريب **7,453** مستفيدًا ضمن برنامج جاهزية رائد الأعمال، وإعداد 5,939 دراسة جدوى، وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه لـ 281 مستفيدًا، بما يسهم في تعزيز كفاءة المؤسسات وقدرتها على النمو والاستدامة والمنافسة.

كما شهدت منظومة الاحتضان توسعًا لتصل إلى **30** مركزًا لريادة الأعمال تضم **137** مؤسسة محتضنة، فيما أسهمت الشركات الناشئة في توفير 825 فرصة عمل مباشرة للعُمانيين.

وتعكس هذه المؤشرات تكامل جهود الهيئة في بناء مؤسسات أكثر جاهزية وتنافسية، وتعزيز حضورها في النشاط الاقتصادي وسلاسل القيمة، بما يدعم تعظيم القيمة المحلية، وتوفير فرص العمل، وتنمية القدرات الوطنية، وتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عُمان.

## أبرز المؤشرات (2024–2025)

| فرص الأعمال | | المستفيدون من برنامج تطوير الموردين | | المؤسسات الحاصلة على بطاقة الشركات الناشئة | | إجمالي البرامج التدريبية التخصصية و العامة | | عدد المستفيدين من البرامج التدريبية التخصصية و العامة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 |
| 2,071 | 2,170 | 3,844 | 4,188 | 146 | 205 | 209 | 245 | 28,853 | 29,513 |

| فرص العمل المباشرة للعمانيين في الشركات الناشئة | | المستفيدون من برنامج التوجيه | | المستفيدون من إعداد دراسات الجدوى | | المتدربون في برنامج جاهزية رائد الأعمال | | مراكز ريادة الأعمال | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 |
| 549 | 825 | 229 | 281 | 4,653 | 5,939 | 5,222 | 7,453 | 26 | 30 |

| المؤسسات المحتضنة في مراكز ريادة الأعمال | | المجتازون لبرنامج جاهزية رائد الأعمال | | إجمالي موافقات الأراضي بحق الانتفاع | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2024 | 2025 | 2024 | 2025 | 2024 | 2025 |
| 129 | 137 | 4,958 | 6,928 | 48 | 282 |

شركة تنمية نفط عُمان
Petroleum Development Oman

## المبادرات والبرامج

### تطوير ودعم رواد الأعمال

نفذت شركة تنمية نفط عُمان مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز جاهزيتها للمشاركة في قطاع الطاقة خلال عامي 2024 و2025. ومن أبرزها برنامج "إشراق" الذي أُطلق بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسريع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال تزويدها بالتدريب الفني، والإرشاد المهني، وتعزيز معارفها بتقنيات الطاقة الشمسية ومتطلبات القطاع. وقد تخرّج في البرنامج ثلاث مؤسسات هي: شركة الرمال المتكاملة للخدمات الفنية ش.م.م، وشركة مسقط للطاقة المستدامة ش.م.م، وشركة ديمومة للمشاريع المتطورة ش.م.م. كما أطلقت الشركة برنامج "ارتقاء" لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة للاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع الطاقة، من خلال تعزيز فهمها لمتطلبات شركة تنمية نفط عُمان ومتطلبات القطاع عموماً. وتُسهم هذه المبادرات مجتمعةً في بناء منظومة وطنية أكثر كفاءةً وتنافسيةً واستدامةً للموردين المحليين.

تُعد شركة تنمية نفط عُمان الشركة الرائدة في مجال الاستكشاف والإنتاج في سلطنة عُمان، إذ تسهم في إنتاج معظم النفط الخام ونسبة كبيرة من الغاز الطبيعي في البلاد. وتعمل الشركة من خلال شراكة تجمع بين حكومة سلطنة عُمان (ممثلة في شركة تنمية طاقة عُمان)، وشركات شل، وتوتال إنرجيز، وPTTEP.

تؤدي الشركة دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية في عُمان من خلال تعظيم القيمة المستفادة من موارد الطاقة، مع ضمان عمليات آمنة وفعّالة ومسؤولة. كما تُعد من الجهات الرئيسية الداعمة للمحتوى المحلي، من خلال التركيز على تطوير الكوادر الوطنية، وتوطين سلاسل الإمداد، والاستثمار في القدرات الوطنية.

ومن خلال نهجها طويل المدى، تواصل الشركة الإسهام في تحقيق نمو مستدام، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ورؤية عُمان 2040.



## تطوير الموردين المحليين

عزّزت شركة تنمية نفط عُمان القدرات الوطنية في مجال التصنيع المحلي من خلال دعم إنشاء 9 مرافق ومنشآت تصنيع متخصصة خلال عامي 2024 و2025، شملت مرافق لإصلاح وصيانة موانع التسرب الميكانيكية (Mechanical Seals)، وأنظمة مغيرات التردد (Variable Frequency Drives)، ومعالجة النفايات الخطرة، وأول مصنع محلي لتصنيع خطوط الأنابيب البلاستيكية الحرارية والمقاومة للتآكل (LLRTP)، إلى جانب التصنيع المحلي لجهاز الحفر الثالث والرابع، ومنشأة لإنتاج النيتروجين والأكسجين والأرجون، ووحدة متنقلة لتجفيف مخلفات سوائل الحفر الزيتية، وأخرى متنقلة لمعالجة الحمأة الثقيلة.

## أبرز النتائج:

1. إنشاء 9 مرافق تصنيع محلية خلال عامي 2024 و2025.
2. تشغيل أول منشأة محلية لتصنيع خطوط الأنابيب البلاستيكية الحرارية والمقاومة للتآكل.
3. توطين تصنيع جهازي حفر الآبار الثالث والرابع.
4. إنشاء مرافق متخصصة لإنتاج النيتروجين والأكسجين والأرجون ومعالجة النفايات والمخلفات الصناعية.

## التدريب وتنمية القدرات الوطنية

أطلقت شركة تنمية نفط عُمان برنامج كفاءة في عام 2023 لتطوير قدرات الكفاءات العُمانية العاملة لدى الشركات المتعاقدة معها وتعزيز جاهزيتها المهنية. ويوفر البرنامج مسارات تطوير واضحة تسهم في تنمية الكفاءات الفنية والإدارية، وتدعم النمو الوظيفي المستدام. وحتى الآن، نفذ البرنامج 15 برنامجاً جديداً لتطوير الكفاءات، استهدف تعزيز تسع مهارات هندسية رئيسة لدى الكوادر العاملة في الشركات المتعاقدة.

### أبرز النتائج:

1. تطوير كفاءات القوى العاملة الوطنية ضمن الشركات المتعاقدة.
2. تحسين مستوى الأداء والإنتاجية لدى الشركات المتعاقدة.
3. توفير مسارات مهنية واضحة تدعم التطور الوظيفي للكفاءات الوطنية.
4. تعزيز استدامة التوظيف وبناء قاعدة من الكوادر المؤهلة لتلبية احتياجات القطاع.
5. الإسهام في رفع مستوى التنافسية والكفاءة التشغيلية ضمن منظومة الشركات المتعاقدة.



# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغ إجمالي الإنفاق على سلسلة الإمداد

**4.9** مليار ﷼
خلال عامي 2024 و2025.

حافظت الشركة على قرابة

**2** مليار ﷼ داخل الاقتصاد الوطني من خلال المشتريات والعقود والخدمات المنفذة محلياً خلال عامي 2024 و2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

أثمرت مشاريع الشركة وعقودها المبرمة مع

**4,260** شركائها المتعاقدين في إيجاد فرصة عمل مباشرة للكوادر الوطنية خلال عامي 2024 و2025.

تم استقطاب وتأهيل

**193** باحثاً عن عمل عبر برامج التدريب المقرون بالتوظيف لضمان انتقالهم السلس إلى بيئات العمل التشغيلية خلال الفترة نفسها.

كما نفذت

**8** برامج تدريبية متخصصة،

إلى جانب إتاحة

**78** فرصة تدريب عملي عبر برنامج "إمداد"، بما يسهم في تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزيتها لسوق العمل.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغ إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**577.4** مليون ﷼
خلال عامي 2024 و2025،

في إطار جهود الشركة لتعزيز مشاركة المؤسسات المحلية في سلسلة القيمة ودعم نمو القطاع الخاص.





يُشكّل المحتوى المحلي أحد المرتكزات الرئيسة في استراتيجية مجموعة أوكيو - المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة - إذ تسعى من خلال استثماراتها وأعمالها وشراكاتها الاستراتيجية إلى تعظيم أثرها في الاقتصاد الوطني، وإثراء الأسواق المحلية، وتمكين الكوادر العمانية، ودعم الصناعات الوطنية. وتعمل المجموعة على تطوير المحتوى المحلي عبر منظومة متكاملة من التمكين والتوجيه؛ تهدف إلى تعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي لاستثماراتها وأعمالها.

وقد تُوّج هذا التوجه بتبني نهج متكامل لإدارة سلاسل التوريد بوصفها إحدى الركائز الأساسية لتعظيم المحتوى المحلي وترسيخ التنمية المستدامة؛ حيث تُعد سلاسل التوريد في مجموعة أوكيو داعمًا استراتيجيًا للنمو المستدام، وركيزة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وتحقيق الازدهار الاقتصادي على المدى البعيد.

واستلهامًا من مستهدفات رؤية عُمان 2040، تلتزم المجموعة ببناء سلاسل توريد مسؤولة ومرنة، وقادرة على مواكبة متطلبات المستقبل؛ تتجاوز حدود الأداء التجاري لتسهم في تحقيق منافع مستدامة للاقتصاد والمجتمع والأجيال القادمة.

ومن خلال دمج مبادئ الشراء المسؤول، وتنمية المحتوى المحلي، والتعمين، وتطوير الموردين، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن نموذج أعمالها؛ تعمل أوكيو على تحويل المشتريات إلى محرك أساسي للتنمية الاقتصادية في البلاد. كما تسهم الشراكات الاستراتيجية وممارسات التوريد المسؤولة ومبادرات التوطين الموجهة في تعزيز تنافسية الأعمال الوطنية، ورفع كفاءة سلاسل التوريد، وتحقيق أثر اقتصادي مستدام في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

### 1. برنامج تطوير الموردين

تنفذ مجموعة أوكيو برنامج تطوير الموردين(VDP) بهدف رفع قدرات الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتهم واستدامتهم، بما يمكنهم من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في سلسلة القيمة الخاصة بالمجموعة.

### أبرز النتائج:

1. تطوير جاهزية الموردين للمشاركة في فرص الأعمال.
2. تعزيز تنافسية واستدامة المؤسسات المحلية.
3. توسيع مشاركة الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة.
4. دعم بناء قاعدة موردين محليين أكثر قدرة على تلبية متطلبات أعمال المجموعة.

### 2.مبادرة الشراء المسؤول

عززت أوكيو ممارسات الشراء المسؤول من خلال إدراج متطلبات الصحة والسلامة والبيئة ضمن عمليات المناقصات واختيار الموردين، وتوسيع تقييم الموردين ليشمل جوانب الاستدامة، إلى جانب إطلاق "دليل المشتريات المسؤولة للموردين"، وإضافة استبيان متخصص ضمن منصة المناقصات الإلكترونية.

### أبرز النتائج:

1. تعزيز دمج معايير الاستدامة في عمليات الشراء والتوريد.
2. رفع وعي الموردين بمتطلبات الشراء المسؤول.
3. توسيع تقييم الموردين ليشمل حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ومعايير العمل والمسؤولية الاجتماعية.
4. تنفيذ 20 جلسة توعوية لفرق المشتريات والموظفين حول الشراء المسؤول والحوكمة والاستدامة والامتثال والتوريد القائم على النزاهة.



## تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### مبادرة الفرص التعاقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تخصص مجموعة أوكيو فرصًا ونطاقات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أعمالها ومشترياتها، إلى جانب تسهيل مشاركتها عبر منصة "توريد" ودعم استدامتها المالية.

### أبرز النتائج:

1. إسناد **482** نطاق عمل مخصصًا بقيمة **104.5** مليون ﷼
2. توسيع فرص دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة توريد المجموعة.
3. تسوية **90%** من فواتير المؤسسات خلال 15 يومًا لدعم السيولة النقدية.
4. تعزيز قدرة المؤسسات على النمو والاستمرار والمنافسة.

## التدريب وبناء القدرات الوطنية

### 1. برنامج "شباب أوكيو"

يستهدف برنامج "شباب أوكيو" استقطاب وتأهيل الخريجين العُمانيين في مجموعة من التخصصات الهندسية والفنية والإدارية والتجارية، بما يسهم في إعداد الكفاءات الوطنية للعمل في قطاع الطاقة.

### أبرز النتائج:

1. **استيعاب أكثر من 230 خريجًا وخريجة خلال عامي 2024 و2025.**
2. توفير فرص في مجموعة متنوعة من التخصصات المهنية والفنية.
3. دعم إعداد كوادر عُمانية لتلبية احتياجات سوق العمل.
4. تعزيز مشاركة الشباب العُماني في أعمال قطاع الطاقة.

### 2. برنامج التدريب المقرون بالتشغيل

وقعت مجموعة أوكيو خلال عام 2025 اتفاقية تعاون مع وزارة العمل لدعم توظيف الشباب العُماني من خلال برنامج التدريب المقرون بالتشغيل في شركات المجموعة والشركات المتعاقدة معها.

### أبرز النتائج:

1. **توفير 600 فرصة عمل ضمن البرنامج.**
2. ربط التدريب بفرص تشغيل فعلية.
3. توسيع فرص العمل في شركات المجموعة والشركات المتعاقدة معها.
4. دعم مشاركة الكفاءات الوطنية في سوق العمل.

## الابتكار وتوطين التكنولوجيا

### برنامج مسرعات الأعمال

يدعم برنامج مسرعات الأعمال الشركات الناشئة في تطوير حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بقطاع الطاقة، بما يشمل إدارة المياه، وخفض الانبعاثات، وكفاءة الطاقة، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة.

### أبرز النتائج:

1. احتضان 29 شركة ناشئة خلال عامي 2024 و2025.
2. **بلغت نسبة الشركات العُمانية المشاركة 79%.**
3. إتاحة فرص عقود تجريبية لغالبية الشركات داخل المجموعة وخارجها.
4. دعم توطين المعرفة والتقنيات الحديثة وتطوير الشركات العُمانية الواعدة.

# إنجازات المحتوى المحلـــــي

## سلاسل الإمداد

بلغ إجمالي إنفاق مجموعة أوكيو خلال عامي2024 و2025

نحو **1.1** مليار ﷼،

منها **864.8** مليون ﷼ إنفاقًا محليًا

بما يمثل نحو **77%** من إجمالي الإنفاق.

بلغت القيمة المحتفظ بها محليًا خلال العامين 2024 و2025

**359.7** مليون ﷼

فيما بلغ متوسط مؤشر المحتوى المحلي 32.16%.

بلغ إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة نحو **216.4** مليون ﷼ خلال عامي 2024 و2025،
بما يمثل نحو 19.5% من إجمالي الإنفاق.

تضم منصة "توريد"

**أكثر**من **3,200** مورد ومقاول مسجل،
من بينهم 1,330 من حاملي بطاقة ريادة.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

حققت مجموعة أوكيو نسبة تعمين بلغت **88%** في عام 2025 ضمن قوة عاملة تضم قرابة9,946 موظف وموظفة.

استوعب برنامج "شباب أوكيو"

أكثرمن **230** خريجًا وخريجة
خلال عامي 2024 و2025 في تخصصات هندسية، وفنية، وإدارية، وتجارية.

تم إحلال **243** موظفًا عُمانيًا
محل الوافدين خلال عامي 2024 و2025.

### أسهمت المجموعة في تدريب

وتأهيل **1,930** متدربًا ومتدربة من طلبة الجامعات والكليات والباحثين عن عمل خلال عامي 2024 و2025.

وفرت المجموعة

**30** منحة دراسية في جامعات عالمية
خلال عامي 2024 و2025.

## فرص استثمارية مستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

ستواصل أوكيو توسيع نطاق مبادرات المحتوى المحلي والشراء المسؤول خلال المرحلة القادمة، فتحًا لآفاق جديدة في قطاعات البضائع والخدمات. كما ستسعى المجموعة إلى ترسيخ مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في شبكة التوريد، وتكثيف برامج التوعية والتواصل مع الشركاء؛ بما يعزز التنويع الاقتصادي ومرونة سلاسل التوريد، ويسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.



إجمالي الإنفاق مليون ﷼

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 618.422 | 500.069 |

نسبة الإنفاق المحلي

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 76.83% | 78% |

القيمة المحتفظ بها محليًا مليون ﷼

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 199.321 | 160.398 |

الإنفاق المحلي مليون ﷼

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 475.130 | 389.625 |

مؤشر المحتوى المحلي

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 32.23% | 32.08% |

إنفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مليون ﷼

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 117.700 | 98.709 |

نسبة إنفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإنفاق

| 2025 | 2024 |
|---|---|
| 19.0% | 20% |



ورلي عمان للهندسة هي شركة عالمية رائدة في مجال الخدمات الهندسية والاستشارية، متخصصة في قطاعات الطاقة والكيماويات والموارد ويقع مقرها الرئيس في أستراليا. تعمل الشركة على دعم التحول إلى مستقبل أكثر استدامة من خلال تطوير حلول للطاقة، مع الاستمرار في مساعدة عملائها على تلبية الاحتياجات الحالية للمجتمع من الطاقة والكيماويات والموارد.

تتعاون وورلي مع عملائها لتنفيذ المشاريع وخلق قيمة مستدامة طوال جورة حياة محافظ المشاريع. وتقدّم الشركة إجابات للمشكلات المعقدة من خلال تطوير حلول متكاملة ترتكز على البيانات لمعالجة التحديات، بدءًا من الدراسات والاستشارات والتصميم الهندسي، مروراً بعمليات التنفيذ والتركيب والتشغيل، وانتهاءً بإيقاف تشغيل المنشآت وإعادة تأهيل المواقع بطريقة آمنة ومستدامة.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**2024**

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساس لأجندة التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان ضمن رؤية عُمان 2040 حيث تؤدي دوراً محورياً في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، ودعم نمو القطاع الخاص.

خصصت وورلي موارد لتطوير المقاولين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال برامج الانتداب وإتاحة الوصول إلى مرافق ومكاتب ومعدات شركة وورلي.

### تطوير الموردين

يتم الاحتفاظ باستمارة تقييم أداء الموردين والتي تشمل:

1. مراجعة جدول الاجتماعات الدورية.
2. سجل الإجراءات التصحيحية.
3. نموذج تقييم الموردين الشامل – 360•.

وتلتزم وورلي بدعم التنمية المستدامة في سلطنة عُمان من خلال تنمية القدرات المحلية، ودعم الشركات المحلية، والإسهام في خدمة المجتمع.

**2025**

تدعم وورلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إشراكها بشكل استباقي في تنفيذ المشاريع ومتطلبات الخدمات المؤسسية. وتشمل هذه المبادرة تسجيل وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط إجراءات المشتريات، وتقديم الإرشادات والتوجيه في مجالات الصحة والسلامة والأمن والبيئة، والجودة، والامتثال، بما يتوافق مع معايير الجمعية العُمانية للطاقة.

وقد قدمت وورلي الإرشادات والبرامج التدريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان الالتزام بالمتطلبات الفنية، بما في ذلك معايير جودة المشاريع المتعلقة بالتوثيق، والتسليم، والشحن، والجودة الشاملة. كما تواصل الشركة ضمان تطوير الحلول بما يتوافق مع توقعات العملاء للاستشارات والحلول الهندسية.

### الأثر المؤسسي

1. زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد الخاصة بوورلي.
2. تعزيز مستوى قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. زيادة الاحتفاظ بالإنفاق داخل الاقتصاد المحلي.
4. المساهمة في خلق فرص عمل مستدامة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية.




## برنامج تطوير الموردين المحليين

### 2024

تطبق وورلي برنامجاً منظماً لتطوير المورّدين المحليين، يرتكز على زيادة الاستفادة من المورّدين العُمانيين القادرين على المنافسة في توفير السلع والخدمات. يشمل البرنامج دعم المورّدين في إجراءات التأهيل المسبق، وتقديم الإرشاد لتحقيق الامتثال للمتطلبات الفنية، وإجراءات تقييم مدى جاهزيتهم في مجالي السلامة والجودة.

كما يُشجَّع الموّردون المحليون على التعاون مع سلاسل التوريد العالمية التابعة لشركة وورلي، بما يتيح لهم الاطلاع على المعايير والأنظمة وأفضل الممارسات الدولية واكتساب الخبرة فيها.

ويركّز البرنامج على إعطاء الأولوية للموّردين الذين يقدمون خدمات الهندسة، وحلول تقنية المعلومات، والتدريب، وخدمات دعم المشاريع داخل سلطنة عُمان.

### 2025

يتخصص قسم وورلي للمشتريات في سلطنة عُمان في دعم أنشطة المشتريات الخاصة بالمشاريع في مختلف أنحاء النصف الغربي للكرة الأرضية، بهدف توحيد إجراءات المشتريات، والاستفادة من حجم الطلب في السوق لتعزيز أداء سلاسل التوريد، بما يشمل خفض التكاليف وتقليل زمن دورة المشتريات.

ويمتلك فريق القسم خبرات واسعة وسجلاً إيجابياً في دعم العملاء في مشاريع النفط والغاز.

## أهداف نموذج القسم والمحاور

1. تحقيق وفورات في النفقات الرأسمالية بنحو5%.
2. تقليل زمن دورة المشتريات من خلال توحيد الإجراءات وتطبيق أفضل الممارسات.
3. تنمية الكفاءات الوطنية العُمانية عبر إشراكها في تنفيذ مشاريع عالمية.
4. إرساء أسس لزيادة الكفاءة والفاعلية وتعزيز الابتكار.
5. تقييم قدرات المورّدين المحليين ودعم تطويرهم بهدف إتاحة الفرص لهم للاندماج في سلاسل التوريد المحلية والعالمية من خلال القسم.

## الأثر المؤسسي:

1. تعزيز توطين الإنفاق على المشتريات.
2. رفع قدرات المورّدين المحليين.
3. تقليل الاعتماد على الواردات.
4. تحقيق دمج طويل الأمد للمورّدين العُمانيين ضمن سلسلة القيمة لقطاعي الطاقة والهندسة.

## التدريب وتنمية القدرات الوطنية 2024-2025

يُعد التدريب وبناء القدرات الوطنية أحد الركائز الأساس لبرنامج القيمة المحلية المضافة في وورلي . وترتكز هذه المبادرة على تطوير الكفاءات العُمانية من خلال برامج تدريب فنية منظمة، والتدريب أثناء العمل، والإرشاد المهني، وبرامج إعداد القيادات.

وتستهدف هذه البرامج المهندسين حديثي التخرج، والمهنيين في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية، والكفاءات العُمانية الواعدة في مجالات الهندسة، وإدارة المشاريع، والوظائف المساندة. كما يتم دمج نقل المعرفة من الخبراء الوافدين ضمن خطط العمل من خلال تكليفات المشاريع وبرامج الإرشاد المهني. وتُعطى الأولوية، كلما كان ذلك ممكناً، لمقدمي خدمات التدريب المحليين والمسجلين لدى الجمعية العمانية الطاقة.

وتحرص الشركة على استقطاب المهندسين الخريجين المتميزين من خلال عمليات اختيار تعتمد على التقييم لتحديد أفضل الكفاءات وتحقيق أهداف التوظيف المحلي. أما بالنسبة للمهندسين العُمانيين ذوي الخبرة، فتعمل الشركة على إلحاقهم بالمتخصصين الفنيين ذوي الخبرة لضمان نقل المعرفة والخبرات بصورة فعّالة.

وفي أكتوبر2025 أطلقت وورلي برنامج بريدج (التجسير)، الذي يهدف إلى تسريع تطوير الكفاءات المتميزة من خلال توفير فرص نمو مهنية نوعية داخل الشركة. ولغاية تاريخه، أتاح البرنامج لموهبتين من الكفاءات العُمانية الواعدة العمل ضمن مشاريع متميزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يسهم في توسيع قدراتهما، وتعميق خبراتهما، وإشراكهما في تنفيذ مشاريع لصالح العملاء.

## الأثر المؤسسي:

1. تعزيز القدرات الفنية المحلية.
2. رفع المهارات الرقمية لدى الموظفين العُمانيين.
3. تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع.
4. تعزيز تبني طويل الأمد للتقنيات الهندسية المتقدمة ضمن الكوادر الوطنية.

# إنجازات المحتوى المحلـــــي

## سلاسل الإمداد

### 2024

يتكون قسم المشتريات في وورلي من أكثر من 85% من المهنيين العمانيين في سلطنة عُمان يقدمون خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء الرئيسيين، تشمل خدمات الشراء المقدمة لمشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة الشراء، والتسريع، وإدارة المواد، والعقود.

تنطبق خريطة إجراءات العمل القياسية للمشتريات العالمية في شركة وورلي على شراء جميع أنواع المعدات والمواد، بدءًا من المواد الاستهلاكية والأجزاء الهندسية القياسية، وصولًا إلى حزم المعدات والأنظمة الهندسية المعقدة. كما توفر معايير إدارة سلسلة الإمداد العالمية في شركة وورلي الضوابط والتوجيهات التي تُطبَّق في عمليات شراء السلع والخدمات، بهدف تقليل إجمالي تكلفة التملك والمساهمة في تحقيق الأهداف التجارية وأهداف المشاريع لكلٍ من شركة وورلي وعملائها.

### 2025

يتكوّن قسم المشتريات في شركة وورلي في سلطنة عُمان من أكثر من 86% من الكوادر العُمانية، ويقدّم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء الرئيسيين. وفي عام 2025، أطلقت وورلي وطبّقت مبادرة المركز العالمي للمشتريات (Global Procurement Hub).

وتتخصص هذه المبادرة في دعم أنشطة المشتريات الخاصة بمواقع مشاريع عملائنا في مختلف أنحاء النصف الغربي من الكرة الأرضية، بهدف توحيد إجراءات المشتريات والاستفادة من حجم الطلب في السوق لتعزيز أداء سلاسل التوريد، بما يسهم في خفض التكاليف وتقليل زمن دورة التوريد.

ومن خلال توحيد آليات الشراء وتوريد المواد، وتحسين المواصفات الفنية، وتبني ممارسات أكثر كفاءة في أعمال الإنشاء والبنية الأساسية، أصبحت وورلي قادرة على خفض التكاليف، وتبسيط الإجراءات، والحصول على شروط وعروض أفضل. وتسهم هذه الوفورات في تقديم قيمة أكبر لعملائنا ودعم مستهدفات سلطنة عُمان.

يعتمد هيكلنا اللوجستي على نموذج المركز والمواقع، حيث يقوم المركز بعمليات التوريد العالمي، وإدارة المشتريات، ومتابعة تنفيذ أوامر الشراء، وتعزيز أداء سلاسل الإمداد، بينما تقوم المواقع بالتعامل مع العملاء، وإدارة المواد، وتحديد موردي سلسلة الإمداد المحليين والتواصل معهم وإشراكهم عن طريق بناء علاقات تعاون تعزز من مرونة سلاسل التوريد.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

### 2024

بصفتها شركة تعمل في سلطنة عُمان منذ أكثر من 30 عامًا، نجحت وورلي في ترسيخ استراتيجية رائدة في مجال القيمة المحلية المضافة ويتجلى ذلك من خلال نجاح جهودها في التعمين خلال السنوات الخمس الماضية. فقد ارتفعت نسبة التعمين في القوى العاملة من 47% في عام 2020 إلى 60% في عام 2024، مسجلةً زيادة قدرها 13%.

يظل تطوير القوى العاملة ركيزة أساسية في إلتزام وورلي بالقيمة المحلية المضافة من خلال توظيف وتمكين الكفاءات العُمانية وتمكينها، وتوفير التدريب على رأس العمل، والارتقاء بالمهارات الفنية للقوى العاملة الوطنية، بما يسهم في تعزيز وتنمية رأس المال البشري المحلي.

على مدى أكثر من 30 عاما، قامت وورلي بمواءمة المواهب مع الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز الإنتاجية والابتكار والمرونة طويلة الأمد في اقتصاد عالمي سريع التغير.

### 2025

ارتفعت نسبة التعمين في القوى العاملة لدى وورلي بمقدار 3%، لتصل إلى 63% في عام 2025.

وفي إطار التزامنا بتنمية ودعم الكفاءات الوطنية العُمانية، نواصل تحديد الفرص المناسبة لتنفيذ خطط الإحلال الوظيفي في الوظائف الفنية والقيادية. وكجزء من برنامج وورلي للتطوير المهني، قامت الشركة بتعيين 25 خريجًا من مختلف التخصصات الهندسية.

| التعمين بقسم المشتريات | | تطوير وتوطين القوى العاملة | |
|---|---|---|---|
| % 85 | % 86 | % 60 | % 63 |
| 2024 | 2025 | 2024 | 2025 |

**تم توظيف 25 خريـــج في التخصصات الهندسية في 2025 .**

## الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

استقطاب الابتكار والتكنولوجيا

تعمل وورلي على تعزيز الابتكار واستقطاب التقنيات الحديثة من خلال تطبيق الأنظمة الهندسية العالمية، والأدوات الرقمية، وأفضل الممارسات ضمن عملياتها في سلطنة عُمان.

ويحصل الموظفون العُمانيون على التدريب في منصات الهندسة الرقمية المتقدمة، وأنظمة إدارة المشاريع المعتمدة على البيانات، وتقنيات التصميم المتكامل. كما تسهم هذه المبادرة في تنمية القدرات المحلية من خلال دمج المنهجيات الهندسية المتقدمة في تنفيذ المشاريع اليومية، مع ضمان نقل المعرفة والخبرات إلى الكفاءات العُمانية.

وتسعى الشركة أيضاً إلى استكشاف فرص التعاون مع مزودي التقنيات المحليين والجامعات، بما يسهم في توطين الابتكار وتعزيز تطوير الحلول التقنية محلياً على المدى الطويل.

### الأثر المؤسسي:

1. تعزيز القدرات الفنية المحلية.
2. رفع المهارات الرقمية لدى الموظفين العُمانيين.
3. تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع.
4. دعم تبني طويل الأمد للتقنيات الهندسية المتقدمة ضمن القوى العاملة الوطنية.

تتطلع شركة وورلي إلى توسيع مساهمتها في تحقيق أهداف القيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان من خلال تعميق الشراكات مع الموردين المحليين، وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة عبر أطر عمل تهدف إلى بناء القدرات، إلى جانب توسيع برامج التدريب الفني المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات قطاعات الطاقة الناشئة.

كما تخطط وورلي إلى تعزيز التعمين بشكل أكبر من خلال تسريع مسارات تطوير القيادات الوطنية، وترسيخ آليات منظمة لنقل المعرفة والخبرات عبر مختلف التخصصات. وتشمل الفرص المستقبلية أيضاً الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين عمليات المشتريات المحلية، وتعزيز الابتكار بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية، ودعم الجاهزية لقطاع الطاقة المتجددة.

ومن شأن هذه المبادرات أن تسهم في تعزيز الكفاءات الوطنية، ورفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وتحقيق آثار اجتماعية واقتصادية مستدامة على المدى الطويل، بما يتماشى مع رؤية عُمان2040 .



# دليـــــل للنفـــــط ش.م.م.
# DALEEL PETROLEUM L.L.C.

تعد شركة دليل للنفط ش.م.م إحدى أبرز الشركات الرائدة في قطاع الطاقة بسلطنة عُمان. تأسست في عام 2002م كمشروع مشترك مسجل محليا بين شركة مزون للنفط والغاز ش.م.ع.م التابعة لمجموعة محمد البرواني القابضة، وشركة مزون بتروغاز (بي في أي) ليمتد التابعة لمؤسسة الصين الوطنية للنفط.

تعمل الشركة في استكشاف وتقييم وتطوير وإنتاج الموارد الهيدروكربونية ضمن منطقة الامتياز رقم (5)، وذلك بموجب اتفاقية إنتاج نفط موقعة مع حكومة سلطنة عُمان.

وتوسعًا في أعمالها، وقّع ملاك الشركة اتفاقية في العام 2024 م مع وزارة الطاقة والمعادن لاستكشاف وتطوير منطقة الامتياز رقم (15) بمحافظة الظاهرة، إلى جانب اتفاقية خدمات مع شركة تنمية نفط عُمان لتطوير حقول لخوير الصغيرة في العام 2022 م ، مما يعكس حضور الشركة المتنامي والتزامها بالمساهمة في تنمية قطاع النفط في السلطنة.

## المبادرات والبرامج في المسؤوليّة الاجتماعية

### تطوير الموردين المحليين

وضعت شركة دليل للنفط إطارًا منظمًا لإشراك المقاولين المحليين (LCCs) مناطق امتياز الشركه (DICs) ضمن منطقة الامتياز الخاصة بها. ويضمن هذا النهج وجود آلية واضحة وشفافة للتعامل مع المقاولين المحليين، بما يدعم التنمية الاقتصادية المحلية، ويتماشى مع التوجهات الوطنية، ويعزز الالتزام بأفضل ممارسات وإجراءات التوريد.

### أبرز النتائج:

1. دعم النمو الاقتصادي المحلي من خلال توفير فرص عمل وزيادة النشاط التجاري داخل منطقة الامتياز
2. ضمان الشفافية والالتزام بأفضل ممارسات التوريد
3. تعزيز دور الشركة كمؤسسة مسؤولة تدعم المجتمع المحلي

### الابتكار واستقطاب التقنية

بالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، تعمل شركة دليل للنفط على إنشاء حاضنات أعمال تقنية في إبراء ونزوى وعبري.

### أبرز النتائج:

1. دعم المشاريع الريادية القائمة على الابتكار والتقنية
2. توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. المساهمة في تقليص الفجوة بين التعليم واحتياجات سوق العمل



# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

ارتفعت نسبة العقود الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

**15%**

في عام 2024

إلى

**17%**

في عام 2025.

بلغت نسبة الإنفاق على الشركات المحلية

نحو **99%** من إجمالي الإنفاق خلال عامي 2024 و2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين في الشركة من

**97%**

في عام 2024

إلى **98%**

في عام 2025.



الشوامخ للخدمات النفطية ش.م.ع.م
Alshawamikh Oil Services SAOC

تُعد شركة الشوامخ للخدمات النفطية إحدى الشركات العُمانية الوطنية الرائدة في قطاع النفط والطاقة، حيث انطلقت برؤية واضحة تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي وبناء القدرات الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. ومن خلال التزامها بالعمل المؤسسي وتقديم حلول تشغيلية متكاملة، نجحت الشركة في ترسيخ مكانتها كشريك موثوق في تنفيذ المشاريع الحيوية ودعم أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد.

ومع استمرار نمو أعمالها، عززت الشوامخ قدراتها التشغيلية من خلال امتلاك وتشغيل عدد من منصات صيانة ورفع الآبار، إلى جانب توسيع نطاق خدماتها في مجالات الحفر والدعم اللوجستي وصيانة البنية التحتية للطاقة. كما تواصل الشركة توسيع حضورها واستكشاف فرص النمو في الأسواق الإقليمية، مستفيدةً من خبراتها المتراكمة وكفاءتها التشغيلية العالية، بما يعزز قدرتها على المنافسة ويُرسخ مكانتها كشركة عُمانية قادرة على تقديم حلول نوعية داخل السلطنة وخارجها، مع مواصلة دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق قيمة مضافة مستدامة.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظمت الشوامخ بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورشة توعوية لـ 22 مؤسسة، إلى جانب زيارات ميدانية لرصد الاحتياجات وفرص التطوير.

**أبرز النتائج:**

1. رفع الوعي بفرص ومتطلبات قطاع النفط والغاز.
2. تعزيز التواصل مع المؤسسات والجهات الداعمة.
3. تحديد احتياجات وفرص تطوير عدد من المؤسسات.

### تطوير الموردين المحليين

أنفقت الشوامخ أكثر من 14 مليون ريال عُماني لتعزيز مشاركة الموردين والمقاولين المحليين ضمن أنشطة الشراء وسلسلة الإمداد في سلطنة عمان .

**أبرز النتائج:**

1. زيادة مشاركة الموردين المحليين.
2. تعزيز القيمة المحتفظ بها داخل الاقتصاد الوطني.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

نفذت الشوامخ مجموعة من برامج التدريب والتطوير القيادي والفني لإعداد الكفاءات الوطنية للأدوار التشغيلية والقيادية، من أبرزها: شامخ، انطلاقة، إمداد، غراس، وبرامج الصحة والسلامة والتدريب المهني.

**أبرز النتائج:**

1. مشاركة أكثر من 300 خريج في برنامج غراس توظيف أكثر من 20 مشاركًا.
2. ترقية خريجين من برنامج شامخ إلى مشرفي حفارات.
3. حصول 7 خريجين من برنامج انطلاقة على ترقيات وظيفية.
4. حصول 5 موظفين على شهادة Lead Auditor .
5. تطوير المسؤوليات الوظيفية والقيادية لعدد من المشاركين.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

واصلت الشوامخ تعزيز ثقافة الابتكار من خلال مبادرة ابتكار، التي تشجع الموظفين على تطوير أفكار وحلول عملية تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء، مع تقييم ودعم الأفكار والمبادرات المتميزة.

**أبرز النتائج:**

1. تقديم 115 فكرة ابتكارية من قبل الموظفين.
2. اختيار 22 فكرة للتطوير والتنفيذ في مجالات متعددة، شملت الصحة والسلامة، والعمليات التشغيلية، والتقنية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

تم إنفاق أكثر من **12** مليون ﷼ على السلع والخدمات المحلية خلال عام 2025.

ارتفع عدد العقود الممنوحة

من 12 عقدًا إلى **28** عقدًا خلال عامي 2024 - 2025

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين من

**81.7%**

في عام 2024

إلى **84.2%**

في عام 2025.

بلغ عدد التعيينات الجديدة

**305** موظفين في عام 2024، منهم 18 من مناطق الامتياز، بينما تم تعيين 39 موظفًا في عام 2025، منهم 13 من مناطق الامتياز.

ارتفع عدد البرامج التدريبية من 13 برنامجًا تدريبيًا بمشاركة 311 مشاركًا في عام 2024

إلى **22** برنامجًا تدريبيًا بأكثر من 600 مشاركة في عام 2025.

انفقت الشركة

**225,667** ﷼

في برامج الصحة والسلامة والبيئة والتدريب المرتبط بها خلال عام 2025.



## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انفقت الشركة أكثر من **8** ملايين ريال عُماني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرص الشراء والعقود والخدمات التشغيلية في مختلف مشاريع الشركة.

تم دعم **186** مؤسسة صغيرة ومتوسطة و30 شركة مجتمع محلي خلال عامي 2024 و2025.

## الابتكار والتحول الرقمي

حرصت الشوامخ على توظيف الحلول الرقمية لتعزيز كفاءة العمليات وتحسين جودة البيانات، حيث تم تطوير عدد من الأنظمة الداخلية التي تدعم اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء، شملت:

- تطوير لوحة مؤشرات رقمية (ICV Dashboard) لمتابعة وتحليل بيانات القيمة المحلية المضافة، بما في ذلك الإنفاق المحلي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات المجتمع المحلي، بما يسهم في تعزيز دقة البيانات وسرعة إعداد التقارير.
- تطوير نظام رقمي لإدارة مبادرات المسؤولية الاجتماعية (CSR System) يتيح متابعة المبادرات وتنظيمها، ومتابعة الميزانيات والمصروفات وتحليل الإنفاق وفق مجالات الدعم المختلفة، بما يشمل التعليم والتدريب، وتمكين المرأة، والصحة والسلامة والبيئة، وريادة الأعمال، والقيمة المحلية المضافة، والخدمات العامة، بما يسهم في تعزيز الحوكمة والشفافية، وتحسين متابعة المبادرات وتوثيق نتائجها وقياس أثرها.

# الغالبي العالمية للهندسة والمقاولات ش.م.م
# AL-GHALBI INTERNATIONAL ENGINEERING & CONTRACTING L.L.C

تُعد شركة الغالبي الدولية للهندسة والمقاولات شركة عُمانية تأسست عام 1998، وتمتلك أكثر من 28 عامًا من الخبرة في تقديم الخدمات الهندسية لقطاعات النفط والغاز والطاقة. أسسها نخبة من الكفاءات الوطنية العُمانية ذات الخبرة الإدارية، ويعمل بها نحو أكثر من 1,000 موظفًا، محققة نسبة تعمين إجمالية في الشركة بلغت 52%، فيما تجاوزت نسبة التعمين في المناصب القيادية 94%. وقد نفذت الشركة العديد من مشاريع تركيب وصيانة خطوط الأنابيب في مختلف الحقول ومناطق الامتياز بسلطنة عُمان، وحصلت على شهادات التميز والتسليم في الوقت المحدد من عدد من العملاء الرئيسيين، من بينهم شركة تنمية نفط عُمان، وأوكسيدنتال عُمان، ومجموعة أكيو و CCED، ودليل للبترول.

## أبرز الإنجازات والتكريمات 2025–2026

1. **السلامة المرورية:** تحقيق 1.59 مليون كيلومتر من القيادة دون حوادث مرورية وفق معايير (RTA) عام 2026.
2. **شهادة CVC:** الحصول على شهادة CVC وفق معايير أوبال (OPAL) عام 2026.
3. **الصحة والسلامة** المهنية: الحصول على شهادة ISO 45001:2018 لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.
4. **التميز في تنفيذ المشاريع:** شهادة تقدير من أوكيو لشبكات الغاز (OQGN) لتميز تنفيذ مشروع توصيل الغاز لشركة إسمنت ظفار عام 2025.
5. **الشراكة الاستراتيجية:** درع تقديري من أوكسيدنتال عُمان للشراكة الاستراتيجية وتطوير الكفاءات الوطنية عام 2025.

## المبادرات والبرامج

### التدريب المقرون بالتوظيف

استقطبت شركة الغالبي 18 خريجاً ضمن برنامج التدريب المقرون بالتوظيف (TFE)، شملوا 14 متدربين في الصحة والسلامة والبيئة، وتقنيين ميكانيكيين، ومهندسي تخطيط، وتم دمجهم ضمن فرق العمل التشغيلية.

**أبرز النتائج:**

1. توسيع قاعدة القوى العاملة العُمانية.
2. تسريع تطوير المهارات في مجالات السلامة والهندسة.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

خضع أكثر من 300 موظفين عُمانيين لبرامج تطوير مهاري من خلال مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصة التي قامت بها الشركة، بهدف تعزيز الكفاءات الفنية والقدرات المهنية في الأقسام الرئيسية.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز كفاءات القوى العاملة الوطنية.
2. تحسين الأداء الوظيفي.
3. دعم أهداف التعمين طويلة المدى.

### برنامج الخريجين الجدد

عززت الشركة المهارات العملية والمعرفة المهنية لـ 10 خريجين عُمانيين جدد من خلال إشراكهم في مشاريع تشغيلية فعلية كمتدربين.

**أبرز النتائج:**

1. المساهمة في بناء قدرات مستدامة للقوى العاملة الوطنية.
2. نقل المعرفة والخبرات من الفرق التشغيلية إلى الخريجين الجدد.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

في 2025 تعاملت الشركة مع أكثر من

**100** موردين محليين معتمدين، وبلغ الإنفاق على المشتريات المحلية من البضائع 1.79 مليون ﷼

بما يمثل **98%**
من إجمالي مشتريات البضائع.

شاركت أكثر من **150** شركة محلية معتمدة في تقديم الخدمات في 2025، وبلغ الإنفاق على الخدمات المحلية

حوالي **3.73** مليون ﷼ في 2025

تم توجيه

**100%**
من الإنفاق على الخدمات
إلى شركات مسجلة محليًا.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

في 2025طوّر أكثر من **320** موظفًا عُمانيًا مساراتهم المهنية من خلال برامج متخصصة لتطوير المهارات في عدد من التخصصات.

استثمرت الشركة أكثر من

**50** ألف ﷼
في تدريب القوى العاملة في 2025

حققت الشركة نسبة تعمين

بلغت **52%** في عام 2025، مع شغل الكوادر العُمانية وظائف إداريةّ، إحترافية ، وإدارية مساندة، وفنيّة.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في عام 2025دعمت الشركة **54** مؤسسة صغيرة ومتوسطة عُمانية ضمن سلسلة توريد البضائع، حيث بلغ الإنفاق عليها حوالي

**850** ألف ﷼
بما يمثل 46%
من إجمالي مشتريات البضائع.

شاركت **91** مؤسسة صغيرة ومتوسطة عُمانية في تقديم الخدمات، وبلغ الإنفاق عليها حوالي

**1.33** مليون ﷼. في 2025،

بما يمثل 36% من إجمالي مشتريات الخدمات.



OMRAN

تأسست مجموعة عُمران عام 2005 لتقود تطوير القطاع السياحي في سلطنة عُمان، من خلال تطوير الوجهات والمشاريع السياحية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستفادة من المقومات الطبيعية والثقافية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

# المبـــادرات والبرامـــج

## تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عززت مجموعة عُمران مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تخصيص عقود وحزم مشتريات محلية، وتبسيط إجراءات التأهيل والمناقصات، بما أسهم في توسيع مشاركتها في مشاريع السياحة والضيافة ودعم فرص العمل.

## التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلت مجموعة عُمران الاستثمار في التدريب وبناء القدرات للطلاب والخريجين والموظفين، حيث أكمل 88 مشاركًا برامج التطوير خلال عام 2025، فيما تجاوزت ساعات تدريب الخريجين الجدد 23 ألف ساعة ضمن برنامج «تدريب».

## الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

تواصل مجموعة عُمران تعزيز المحتوى المحلي من خلال:

1. توسيع فرص التعمين والتوظيف في المشاريع السياحية.
2. دعم التصنيع المحلي وفرص التوطين الصناعي.
3. زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تطوير الموردين والشركات الناشئة.
5. دعم الصناعات الحرفية.

وذلك بما يعزز استدامة ونمو القطاع السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

## تطوير الموردين المحليين

من خلال برنامج تطوير الموردين (VDP)، تعمل المجموعة على رفع كفاءة الموردين المحليين عبر التدريب والدعم الفني وتقييم الأداء، بما يعزز جودة الخدمات ويرفع مستويات التوطين.

## استقطاب الابتكار والتكنولوجيا

أطلقت المجموعة في 2025 مسرعة أعمال «حكاية بلد» إلى جانب إطار الابتكار لتعزيز الحلول والأعمال المبتكرة في القطاع السياحي.

واستقبلت المسرعة 29 طلبًا من رواد أعمال عُمانيين، تم اختيار 7 شركات ناشئة منها في مجالات تقنيات السفر والسياحة والتقنيات الزراعية والعقارية، فيما حصلت 3 شركات على تمويل مبدئي.

# إنجازات المحتـوى المحلـــي

## سلاسـل الإمـداد

- ارتفع مؤشر **المحتوى المحـلي** من **40%** فـي عـام 2024 إلى **40.23%** في عام 2025 بزيـادة قـدرها **0.23 %**

## تطويـر وتوطيـن القوى العاملـة

- ارتفعت **نسبة التعميـن** في الشركة مـن **94%** فـي عـام 2024 إلـى **96%** فـي عـام 2025.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة

- ارتفعت نسبـة **الإنفاق على المؤسسات الصغيـرة والمتوسـطة** مـن **34.7%** في عـام 2024 إلى **49.1%** في عام 2025، بزيادة قدرها **14.4 %**
- بلغ اجمـالي الانفـاق على **المؤسسات الصغـيرة والمتوسطة** حوالـي **28** مليـون ريـال عمـاني خـلال العامـين.



OQGN

تُعد أوكيو لشبكات الغاز (OQGN) من الشركات الرئيسية في البنية الأساسية للطاقة في سلطنة عُمان، حيث تدير شبكة لنقل الغاز تمتد لأكثر من 4,368 كيلومتر. وحققت الشركة قيمة سوقية عامة تجاوزت 990 مليون ريال عُماني، إلى جانب تحقيق نسبة تعمين إجمالية بلغت 97%. كما تركز الشركة على تعزيز المحتوى المحلي من خلال الإنفاق المحلي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الكفاءات الوطنية، ودعم نقل المعرفة والخبرات الفنية.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أطلقت أوكيو لشبكات الغاز، بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تصاعد لدعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية من خلال ورش متخصصة لبناء القدرات في الإدارة المالية، وتطوير الأعمال، والتسويق، والتميز التشغيلي، والحوكمة، واستراتيجيات النمو.

### أبرز النتائج:

تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها واستدامتها، ورفع جاهزيتها للنمو والمشاركة في سلاسل الإمداد وفرص الأعمال.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

تنفذ الشركة برنامجًا لتنمية المواهب الوطنية من خلال رعاية طلبة وخريجين عُمانيين للحصول على تدريب متخصص في منشأة لتصنيع أنابيب الغاز في الهند، بما يوفر لهم الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية وتقنيات وعمليات ومعايير الجودة في تصنيع أنابيب الغاز.

بدأت الدفعة الأولى بـ **6** متدربين، مع التخطيط لمشاركة **10** متدربين إضافيين من الجامعات والكليات في سلطنة عُمان.

### أبرز النتائج:

1. تطوير المهارات الفنية والخبرة الدولية للكفاءات الوطنية،
2. تحسين جاهزية الخريجين لسوق العمل، ودعم بناء قاعدة من المواهب العُمانية المؤهلة لقطاع الطاقة.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

خلال 2023 الى 2025 :

بلغ إجمالي إنفاق الشركة نحو

**190** مليون ﷼.

تم إنفاق نحو

**139** مليون ﷼

محليًا على السلع والخدمات،

بما يمثل نحو

**73%** من إجمالي الإنفاق.

احتفظت الشركة بقيمة محلية نحو

**52** مليون ﷼،

بما يعادل مؤشر محتوى محلي

بنسبة **27%**

## تطوير وتوطين القوى العاملة

حققت الشركة نسبة تعمين إجمالية

بلغت **97%** .

حققت **100%** تعمين للوظائف الفنية ضمن عقد الصيانة الرئيسي.

إحلال و خلق **36** فرصة وظيفية جديدة للعمانيين من خلال عقد خدمات التموين.

## الابتكـــار والتكنولوجيا

اطلاق تدريب دولي متخصص ل **16** طالبًاوخريجًا

عمانيًا في تصنيع أنابيب الغاز

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال 2023-2025 :

تجاوز الإنفاق على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة **37** ﷼

بما يمثل نحو

**20%** من إجمالي الإنفاق.

إسناد أكثر من **715** أمر شراء

وعقدًا لدعم رواد الأعمال العُمانيين.

تخصيص عدد من فرص الأعمال حصريًا

لشركات ريادة الأعمال.



OQEP

يُعد المحتوى المحلي ركيزة أساسية في استراتيجية أوكيو للاستكشاف والإنتاج، إذ تسعى من خلال استثماراتها وعملياتها وشراكاتها إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، وتنشيط الأسواق المحلية، وتأهيل الكفاءات العُمانية، ودعم الصناعات الوطنية، بما يحقق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وتؤدي إدارة سلاسل التوريد دورًا محوريًا في تعزيز القيمة المحتفظ بها داخل الاقتصاد الوطني، عبر تطوير سلاسل توريد مستدامة ومرنة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 وتدعم النمو طويل المدى.

كما تحرص الشركة على دمج مبادئ المشتريات المسؤولة، والتعمين وتطوير الموردين وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن نموذج أعمالها، لتعزيز تنافسية المؤسسات المحلية وتوسيع مشاركتها في سلاسل القيمة، ودعم التوطين والشراكات الاستراتيجية.



## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

### 1. برنامج تطوير الموردين

يهدف برنامج تطوير الموردين إلى تعزيز القدرات الفنية والتشغيلية والتنافسية للموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع جاهزيتهم للاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية وتلبية متطلبات الشركة، بما يدعم استدامة أعمالهم ويوسع مشاركتهم في سلسلة القيمة.

**أبرز النتائج:**

1. رفع جاهزية الموردين للاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية.
2. تعزيز تنافسية المؤسسات المحلية واستدامتها.
3. توسيع مشاركة الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة.
4. تطوير قدرات الموردين المحليين لتلبية المتطلبات التشغيلية للشركة.

### 2. إطار عمل المشتريات المسؤولة

أطلقت أوكيو للاستكشاف والإنتاج "إطار عمل المشتريات المسؤولة" لترسيخ ممارسات التوريد المستدام عبر سلسلة التوريد، من خلال معايير واضحة تشمل السلوك المهني والأخلاقي، والصحة والسلامة والبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، بما يعزز قدرات الموردين المحليين وتنافسيتهم واستدامتهم.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز التزام الموردين بمعايير الاستدامة والحوكمة وأخلاقيات العمل.
2. تشجيع ممارسات الأعمال المسؤولة لدى مختلف الموردين.
3. ترسيخ الشفافية والاستدامة في عمليات الشراء والتعاقد.
4. دعم بناء منظومة قوية ومستدامة للمحتوى المحلي.

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تخصص أوكيو للاستكشاف والإنتاج فرصًا تعاقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن عملياتها ومشترياتها، وتدعم وصولها إلى الفرص التجارية عبر منصة "توريد" والمبادرات المساندة. كما تعزز استدامتها المالية بتسريع سداد المستحقات، بما يدعم السيولة النقدية والتنافسية والنمو.

**أبرز النتائج:**

1. إسناد 101 عقد بقيمة 32.78 مليون ريال عُماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي 2024 و2025.
2. توسيع وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فرص التعاقد ضمن سلسلة توريد الشركة.
3. سداد 100% من فواتير المؤسسات الحاملة لبطاقة ريادة خلال مدة لا تتجاوز 15 يومًا بنهاية الربع الثاني من عام 2026، دعمًا لسيولتها المالية ونموها المستدام.

### التدريب وتطوير الكفاءات الوطنية

### برنامج "تميّز" لتطوير الخريجين

برنامج "تميّز" هو برنامج ممول بالكامل من أوكيو للاستكشاف والإنتاج بالكامل، بالتعاون مع وزارة العمل، ويتم تنفيذه على يد الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال)، لتأهيل الباحثين عن عمل عبر التدريب العملي وتطوير مهاراتهم وفرص توظيفهم.

انطلق البرنامج في أبريل 2025، ويستهدف من خلال الشراكة مع 38 مؤسسة من القطاعين العام والخاص تدريب 515 خريجًا من الحاصلين على دبلوم التعليم العام أو الدبلوم الجامعي أو البكالوريوس والمسجلين لدى وزارة العمل كباحثين عن عمل.

وتمتد فترات التدريب من 6 إلى 24 شهرًا في مجالات الهندسة والعمليات والصيانة والتقنيات الرقمية وتقنية المعلومات ودعم الأعمال وتخصصات أخرى.

### الفرص المستقبلية

#### كيف تقود أوكيو للاستكشاف والإنتاج مستقبل المحتوى المحلي

تواصل أوكيو للاستكشاف والإنتاج توسيع مبادرات المحتوى المحلي والمشتريات المستدامة، وتوفير فرص جديدة في قطاعي السلع والخدمات، وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل على تسريع التحول الرقمي لسلاسل التوريد، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتطوير التواصل مع أصحاب المصلحة، دعمًا للتنويع الاقتصادي وبناء سلاسل توريد مرنة ومستدامة تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل التوريد

بلغت القيمة المحتفظ بها داخل الاقتصاد الوطني

**208.45** مليون جنيه خلال الفترة من 2023 إلى 2025، بمتوسط 43% لمؤشر المحتوى المحلي.

بلغ الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نحو **103.8** مليون جنيه خلال الفترة من 2023 إلى 2025، بما يعادل 21%من إجمالي الإنفاق.

استقطبت منصة "توريد" أكثر من

**5,900** مورّد ومقاول، بينهم أكثر من 1,150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونحو 600 من حاملي بطاقة ريادة.

فازت الشركة بجائزة أوبال لعام 2025 لأفضل الممارسات في فئة المنتجات الوطنية لمشروع توسعة حقل بساط C.

## تنمية الكفاءات الوطنية والتعمين

استقبل برنامج تطوير الخريجين أكثر من

**40** خريجًا خلال عامي 2024 و2025 في التخصصات الهندسية والفنية والإدارية والتجارية.

أسهمت سياسة الإحلال في توفير 85 وظيفة للعُمانيين خلال السنوات الثلاث الماضية، لترتفع

نسبة التعمين من 89% إلى **93.3** % في عام 2026 من إجمالي 776 موظفًا.

أهلت الشركة **396** متدربًا خلال عامي 2024 و2025 من طلبة الجامعات والكليات والباحثين عن عمل.

فازت الشركة بجائزة أوبال لعام 2025 لأفضل الممارسات في فئة التعمين لبرنامج توظيف الخريجين في حقل بساط.

## مؤشرات النمو في المحتوى المحلي

| إجمالي الإنفاق على المشتريات (مليون جنيه) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | 135.92 | 159.52 | 196.41 |

| الإنفاق المحلي (مليون جنيه) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | 107.68 | 136.10 | 175.60 |

| نسبة الإنفاق المحلي (%) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | % 79 | % 85 | % 89 |

| النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق على المشتريات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | % 21 | % 20.7 | % 21 |

| مؤشر القيمة المحتفظ بها ضمن المحتوى المحلي (%) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | % 40 | % 40.6 | % 45.4 |

| القيمة المحتفظ بها ضمن الاقتصاد المحلي (مليون جنيه) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | 54.53 | 64.77 | 89.15 |

| حجم الإنفاق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون جنيه) | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| | 29.11 | 33.13 | 41.55 |



تُعد SLB شركـةً عالميـة رائـدة فـي مجـال التكنولوجيـا، تمتلـك خبرةً تمتـد لأكثر مـن 100 عام في دفـع الابتـكار في قطـاع الطاقـة. وتعمـل الشركـة في أكثر من 100 دولـة، مـع التركيز على تطويـر تقنيـات النفـط والغاز، وتقديـم الحلـول الرقميـة على نطـاق واسـع، ودعـم جهـود إزالـة الكربـون، وتطويـر أنظمـة الطاقـة الجديـدة التي تُسـهم في تسريـع التحـول في قطـاع الطاقـة. على مـدى 70 عامـا مـن عملياتهـا فـي سـلطنة عمـان, تواصـل اس ال بـي دعـم المحتـوى المحلي من خـلال الإسـتثمار في الكفـاءات الوطنيـة, و تطويـر المورّديـن المحلييـن, وتـوطين عمليـات التصنيـع

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نفـذت SLB برنامـج Ma'an لتطويـر الموردين بهـدف دعـم نمـو المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة العُمانيـة ومقاولي المجتمعـات المحليـة (LCCs)، عبر تطويـر قدراتهـم الفنيـة، وإتاحـة تقنيـات الشركـة والأسـواق الرقميـة، ودمجهـم في سلسـلة التوريـد. وحصـل البرنامـج علـى جائـزة أفضـل الممارسـات مـن OPAL لعـام 2025 في فئـة المنتجـات والخدمـات العُمانيـة، وجائـزة مجـد للمحتـوى المحلي 2026 مـن وزارة الطاقـة والمعـادن عـن أفضـل برنامـج للقيمـة المحليـة المضافـة في التعاقـدات أو مجتمـع الموردين.

### أبرز النتائج:

1. توسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات المجتمع المحلي في سلسلة إمداد SLB.
2. تطوير قدرات الموردين عبر التقنيات والتدريب.
3. تعزيز تنافسية الموردين وإتاحة فرص الوصول للأسواق الإقليمية.
4. دعم نمو المؤسسات المحلية وتعزيز المحتوى المحلي.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلـت SLB تطويـر الكفـاءات الوطنيـة عبر برامـج تدريبيـة لطلبـة الجامعـات والخريـجين، والتدريـب أثنـاء العمـل، وبرنامجي رواد (Ruwad) وإعـداد (Eidaad)، والإعـارات الدوليـة وتـوطين الوظائـف. وأسـهمت هـذه البرامـج فـي تمـكين الكفـاءات العُمانيـة مـن تقديـم الدعـم الـفني لعمليـات الشركـة عالميًـا. وحصلـت SLB على جائـزة مجـد للمحتـوى المحلي 2025 عـن أفضـل مشروع لتطويـر رأس المـال البـشري، وجائـزة أفضـل الممارسـات مـن OPAL لعـام 2025 في فئـة التعـمين.

### أبرز النتائج:

1. مشاركة 15 متدربًا في برنامج رواد.
2. مشاركة 71 متدربًا في برامج التدريب المباشر.
3. التحاق 23 متدربًا بالتدريب الصيفي.
4. مشاركة 4 متدربين في برنامج إعداد.
5. مشاركة 92 موظفًا عُمانيًا في التكليفات الدولية.
6. تقديم الدعم الفني عن بُعد لعمليات الشركة في 10 دول.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

وقّعـت SLB، بالشراكـة مـع شركـة تنميـة نفـط عُمـان، اتفاقيـة لإنشـاء مركـز عُمـان لتكنولوجيـا التثقيـب، كأول منشـأة مـن نوعهـا في السـلطنة لتصنيـع شـحنات التثقيـب، بمـا يدعـم تـوطين التكنولوجيـا، ويعـزز مكانـة عُمـان كمركـز إقليمـي للتقنيـات المتقدمـة، ويسـهم فـي تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة عُمـان 2040.

### أبرز النتائج:

1. استثمار أولي بقيمة 8 ملايين ريال عُماني.
2. أكثر من 7 ملايين ريال عُماني إنفاق محلي متوقع خلال خمس سنوات.
3. توفير ما يصل إلى 30 فرصة عمل تخصصية للعُمانيين.
4. تعزيز مرونة سلسلة الإمداد ودعم الابتكار بالتعاون مع مراكز SLB العالمية والجامعات العُمانية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

ارتفعت نسبة المشتريات المحلية إلى أكثر من

**70%** من إجمالي الإنفاق في عام 2025

## الابتكـــــار والتكنولوجيا

تعـزز SLB كفـاءة العمليـات عبر مركزيـن لـلأداء المبـاشر يقدّمـان الدعـم عـن بُعـد لأكثر مـن 50% مـن عمليـات إنشاء وخدمات الآبار، بالاعتماد على المراقبة اللحظية والتحليـلات المتقدمـة. كمـا أسـهم مركـز العمليـات الرقميـة للآبار، المُنشأ بالتعـاون مع شركـة تنميـة نفـط عُمـان، في إدارة 100 حفارة حفر وصيانـة بكفـاءة أعلى، وتحقيـق وفـورات تشـغيلية ملموسـة.

وفي دعـم القيمـة المحليـة المضافـة، تواصـل SLB تـوطين تصنيـع وتجميـع معـدات رئيسـية لحقـول النفـط، تشـمل الصمامـات ومكونـات الآبار ومضخـات الرفـع الكهربائي، إلى جانـب تـوطين نظام BluePack في مركـز ART بنزوى، في إنجاز يُعد الأول عالميًا خارج مركز التصنيـع الرئـيسي للشركـة.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

وظفت الشركة أكثر من

**1,000** موظف عُماني خلال عامي 2024 و2025

ارتفعت نسبة التعمين في الشركة من نحو 82% في عام 2024

إلى نحو **85%** في عام 2025.

حافظت الشركة على نسبة **100%** في تعيين الخريجين الجدد من المواطنين العُمانيين خلال العامين 2024 و2025.

عينت الشركة **116** موظفًا عُمانيًا في عام 2024 و96 موظفًا عُمانيًا في عام 2025

ارتفع عدد الموظفين العُمانيين المشاركين في التكليفات

الدولية من 87 موظفًا في عام 2024 إلى **92** موظفًا في عام 2025.

وفرت الشركة **123** فرصة تدريب عملي في عام 2024 و113 فرصة تدريب عملي في عام 2025.

قدمت الكوادر العُمانية دعمًا فنيًا عن بُعد إلى 7 دول في عام 2024 و10 دول في عام 2025.

استثمرت الشركة أكثر من

**1.27** مليون ﷼ في تدريب وتطوير الموظفين خلال 2024، مع المحافظة على مستوى مماثل من الاستثمار في 2025

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رفعت SLB عـدد المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة ومقاولي المجتمعـات المحليـة (LCCs) ضمـن قاعـدة مورديهـا بنسـبة 57% خلال السـنوات الخمـس الماضيـة، في خطـوة تعكـس التزامهـا بتعزيـز القيمـة المحليـة المضافـة ودعـم نمـو الأعمـال المحليـة.

وجّهـت الشركـة أكثر مـن **20%** مـن إجمالي إنفاقها خـلال عـام 2024 إلى المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة ومقاولي المجتمعـات المحليـة، بمـا يسـهم فـي توسـيع مشـاركتهم فـي سلسـلة القيمـة بقطـاع الطاقـة.

نقلت SLB تقنيات الحفر الاتجاهي إلى إحدى الشركات العُمانية،

كمـا أسـندت مـا يقـارب **40%** مـن نطـاق أعمـال محـركات الحفـر الاتجاهيـة إلـى مؤسسـات صـغيرة ومتوسـطة محليـة، دعمًـا لتـوطين التقنيـات وتعزيـز القـدرات الوطنيـة.

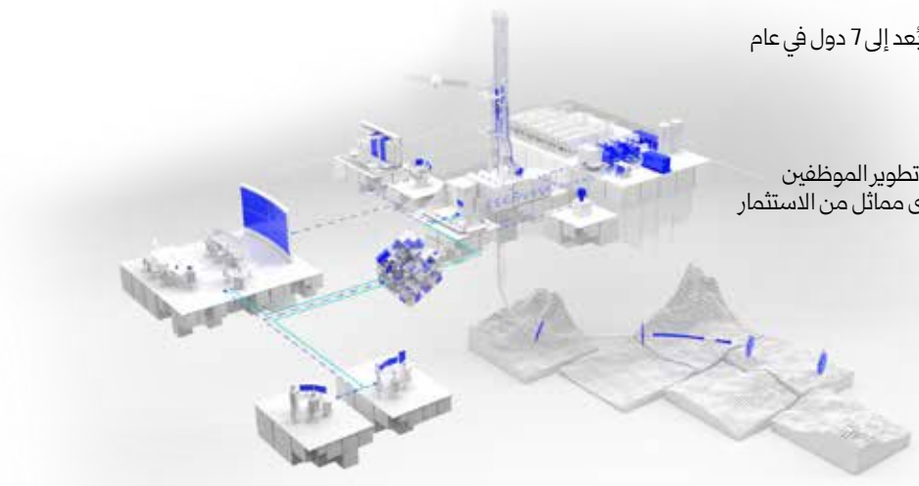

ABRAJ

تُعـد شركة أبـراج لخدمـات الطاقة إحـدى الشركات الرائـدة فـي تقديـم خدمـات النفـط والطاقة المتكاملة في سلطنة عُمان، حيث تقدم خدمات الحفر، وصيانة الآبار، وخدمات الآبار، وتخـدم نخبـة مـن كبرى شركات الطاقـة، مـن بينهـا شركـة تنميـة نفـط عُمـان (PDO)، وشركـة OQ، وشركـة BP، وشركـة أوكسـيدنتال. وإلى جانـب عملياتهـا فـي سـلطنة عُمـان، وسـعت الشركـة نطـاق أعمالهـا إقليميًـا ليشـمل دولة الكويـت، بمـا يدعـم خططهـا للنمـو والتوسـع.

وتشـغّل الشركـة 27 جهـاز حفـر و5 أجهـزة لصيانـة الآبـار، ويبلـغ عـدد موظفيهـا نحـو 2,700 موظـف، كمـا تنفـذ مـا يقارب ربـع عمليـات حفـر آبـار النفـط والغـاز فـي سـلطنة عُمـان. وتحافـظ الشركـة على تحقيـق الأربـاح منـذ عـام 2011، حيـث سـجلت أربـاحًا بلغـت 17.7 مليـون ريـال عُمانـي خـلال السـنة الماليـة 2025، كمـا حققـت أعلى رصيـد للأعمـال قيـد التنفيـذ (Backlog) بقيمـة 880 مليـون ريـال عُمانـي حتى 31 ديسـمبر 2025.

### الجوائز والاعتمادات

1. جائزة مجد لأفضل برنامج للمحتوى المحلي
2. حققت شركة أبراج إنجازًا وطنيًا بوصفها أول شركة تحصل على الشهادة الوطنية للمحتوى المحلي في سلطنة عُمان.

## المبادرات والبرامج

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

### 1. مبادرة برامج التدريب والتأهيل العملي للخريجين والطلبة

في إطار جهودها لتنمية الكفاءات الوطنية، نفذت شركة أبراج خلال عام 2025 برامج فرصة، وإعداد، وروّاد، للخريجين والطلبة لاكتساب خبرة عملية مباشرة من خلال التدريب الميداني والمكتبي.

### أبرز النتائج:

1. استفاد 201 من الخريجين والطلبة من برامج التدريب والتأهيل العملي.
2. دعم إعداد الكفاءات الوطنية وتأهيلها للعمل في قطاع الطاقة.
3. تطوير الموردين المحليين

### 2. مبادرة توطين تصنيع مواد التكسير الهيدروليكي والتحفيز

أبرمـت شركة أبـراج لخدمـات الطاقـة شراكات تقنيـة لتعزيـز التصنيـع المحلي لمـواد التكـسير الهيدروليكـي والتحـفيز، بمـا فـي ذلك الدعائـم الخزفيـة (Ceramic Proppants)، فـي سـلطنة عُمان، في خطوة تهدف إلى تطوير القدرات التصنيعية المحلية وتعزيز المحتوى المحلي في قطاع الطاقة.

### أبرز النتائج:

1. تقليل الاعتماد على المواد المستوردة.
2. توسيع مشاركة الصناعات الوطنية في سلسلة القيمة.
3. دعم تلبية احتياجات قطاع الطاقة من خلال قدرات تصنيعية محلية.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

المبادرة: توطين تصنيع مادة FRAC Proppant

أطلقت شركة أبراج لخدمات الطاقة مبادرة بالتعاون مع أحد المصنّعين المحليين في قطاع الصناعات الكيميائية لبدء تصنيع مادة FRAC Proppant في سلطنة عُمان، بما يتيح توفير مصدر محلي لإحدى المواد المتخصصة المستخدمة في عمليات قطاع الطاقة.

### أبرز النتائج:

1. زيادة توفر المواد المتخصصة لخدمات حقول النفط من داخل سلطنة عُمان.
2. توسيع فرص استخدام المنتجات المصنّعة محليًا في العمليات التشغيلية.
3. تعزيز مشاركة المصنّعين العُمانيين في سلسلة القيمة لقطاع الطاقة.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغت نسبة السلع المصنّعة في عُمان

**13%**

في عام 2025.

بلغت نسبة الإنفاق المحلي على السلع والخدمات

**52%**

في عام 2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين

**92.5%** من

في عام 2024

**93.2%** إلى

في عام 2025.

بلغ عدد الموظفين العُمانيين

**2,396** موظفًا

في عام 2024،

بينما في عام 2025

**2,342** موظفًا.

وفرت الشركة

**80** فرصة تدريب عملي لطلبة وخريجي الجامعات والكليات في عام 2025.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم توجيه **28%** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2025.

بلغت نسبة العقود المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة

**31%** في عام 2025.

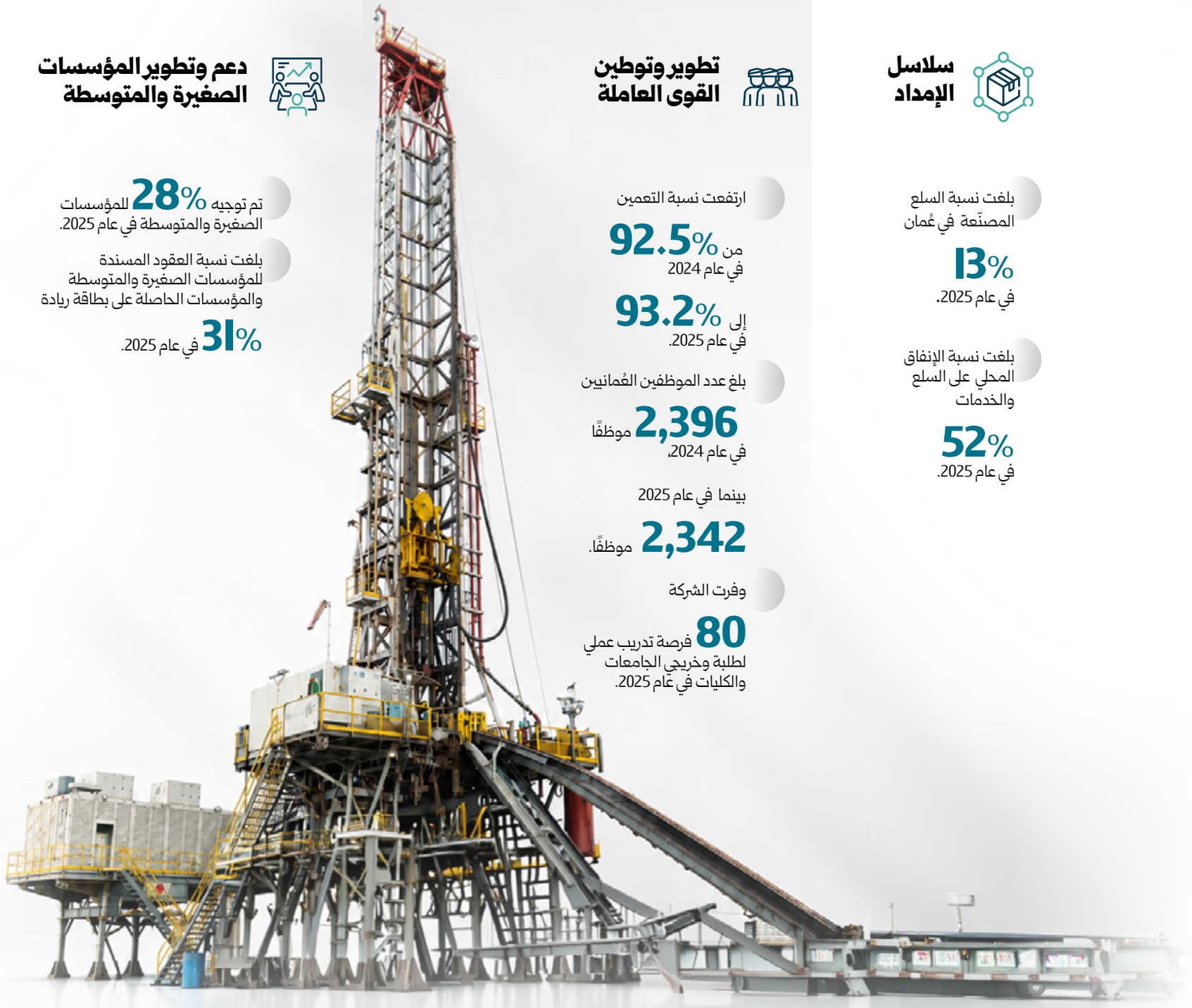

# أنـوار فهود للمشاريع ش م م
# ANWAR FAHUD PROJECTS LLC

تأسسـت شركة أنـوار فهـود للمشـاريع ش.م.م عـام 1997، وتُعـد إحـدى شركات المجتمـع المحلي (LCCs) المعتمدة في سلطنة عُمان. وتتخصص الشركة في تنفيذ مشاريع الطرق والبنية الأساسية، بما في ذلك إنشاء وصيانة الطرق، وأعمال الحفر والردم، وإنشاء مواقع الحفارات (Rig Location Construction)، والمنشآت الخرسانية، والأعمال المدنية لقطاع النفط والغاز، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص. ومن خلال خبرتها الممتدة، تواصل الشركة دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقديم حلول متكاملة في مجال البنية الأساسية.

## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

بصفتها شركة مجتمع محلي، حرصت الشركة على تجاوز الحد الأدنى المطلوب لمشاركة الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير فرص إضافية تدعم التنمية المحلية.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز مشاركة الشركات المحلية
2. دعم النمو الاقتصادي داخل المجتمع المحلي
3. تعزيز فرص التوظيف والتنمية

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلت الشركة الاستثمار في تطوير القوى العاملة من خلال التركيز على الكفاءات العُمانية وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية متخصصة لتعزيز المهارات الفنية والمهنية.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز المهارات الفنية والكفاءات المهنية
2. دعم تطوير الكفاءات العُمانية المؤهلة
3. المساهمة في تنمية القوى العاملة الوطنية

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

قامت الشركة بتطبيق نظام جديد على مستوى المؤسسة بهدف تحديث العمليات التشغيلية ERP ومواكبة التقنيات الحديثة.

**أبرز النتائج:**

1. تحسين الإنتاجية
2. زيادة الشفافية والتحكم في العمليات
3. تعزيز عملية اتخاذ القرار من خلال الوصول إلى البيانات بشكل فوري

## الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

1. دعم المدارس ومراكز اللغات والمنح الدراسية والأعمال الخيرية والأنشطة المجتمعية من خلال **120** مساهمة مجتمعية.
2. توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

أنفقت **12.3** مليون درهم على السلع والخدمات المحلية خلال عامي 2024-2025

واصلت الشركة الاستفادة من السلع والخدمات المحلية من خلال تأجير المعدات الثقيلة، وأعمال المقاولين المحليين، ومواد البناء، ومواد الكسارات، وأثاث الطرق، ومقاولي الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية (MEP) في العامين 2024 و2025

## تطوير وتوطين القوى العاملة

واصلت الشركة دعم التعمين وبلغت نسبة التعمين

**56%** على مختلف المستويات الوظيفية خلال عامي 2024 و2025.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنفقت **8** مليون درهم لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي 2024-2025



# STS

تُعد مجموعة الخدمات الفنية الخاصة إحدى الشركات العُمانية الرائدة في تقديم خدمات الإنشاءات والتصنيع والصيانة لقطاعي الطاقة والصناعة، وتمتلك خبرة تمتد لأكثر من أربعة عقود في سلطنة عُمان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقدم الشركة حلولاً متكاملة تشمل تطوير الحقول، ومعالجة وضغط الغاز، وإنشاء المرافق، وصيانة المصافي والبتروكيماويات، إلى جانب خدمات الهندسة والمشتريات والإنشاءات، وتصنيع المعدات المتخصصة، وصيانة المعدات الثابتة والدوارة. كما تواصل الشركة الاستثمار في التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتعزيز المحتوى المحلي من خلال قدراتها التصنيعية وخبراتها التشغيلية.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واصلت مجموعة الخدمات الفنية الخاصة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الشراكة مع أكثر من 50 مؤسسة وشركة مجتمع محلي لتلبية متطلبات المشاريع، بما يعزز مشاركتها ونموها ضمن سلسلة القيمة.

**أبرز النتائج:**

1. توسيع فرص مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاريع.
2. دعم نمو وتنافسية الشركات المحلية.

### تطوير الموردين المحليين

أسندت المجموعة أكثر من 79% من أعمال الإنشاءات إلى شركات المجتمع المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين المحليين، بما يعزز سلسلة الإمداد والقيمة المحلية.

**أبرز النتائج:**

1. زيادة إسناد الأعمال للموردين والمقاولين المحليين.
2. توسيع مشاركة الشركات العُمانية في المشاريع.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

نفذت المجموعة برامج تدريبية عبر معهد التدريب التقني المملوك لها، في مجالات السقالات والرفع والمناولة والصحة والسلامة والبيئة وتخصصات الإنشاءات والصيانة.

**أبرز النتائج:**

1. تطوير الكفاءات الوطنية الفنية.
2. تعزيز جاهزية الكوادر لسوق العمل.
3. تحقيق نسبة تعمين بلغت 80% في فريق المعهد.

### الابتكار / استقطاب التكنولوجيا

استثمرت المجموعة في التكنولوجيا المتقدمة عبر ورش تصنيع متخصصة في صحار ونزوى لقطاع النفط والغاز، إلى جانب الاستحواذ على شركة متخصصة في تصميم وهندسة عمليات التبريد ومعالجة الغاز.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز القدرات التقنية المحلية.
2. توسيع الخدمات المتخصصة في قطاع الطاقة.
3. دعم نقل المعرفة والتقنيات الحديثة.

### فرص مستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

افتتحت المجموعة منشأة لتبطين الأنابيب القاعية في الدقم بالشراكة مع ويستر فالكون لخدمات الطاقة، لتقديم حلول تبطين حراري بلاستيكي متقدمة، بما يدعم القدرات الصناعية والمحتوى المحلي وتطوير الكفاءات الوطنية في قطاع الطاقة.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغت نسبة الإنفاق المحلي

**95%** من إجمالي الأعمال المنجزة

البالغة **82.5** مليون ﷼

في عام 2024

بلغت نسبة الإنفاق المحلي

**96%** من إجمالي الأعمال المنجزة والبالغة 70.8 مليـــون ﷼ في عام 2025.

## الابتكـــــار والتكنولوجيا

بلغ الإنفاق على الابتكار والتكنولوجيا

**27,463** ﷼

في عام 2024.

ارتفع الإنفاق على الابتكار والتكنولوجيا إلى

**105,929** ﷼

في عام 2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

بلغت نسبة التعمين **28%** بإجمالي 513 موظفًا عُمانيًا في عام 2024.

ارتفعت نسبة التعمين إلى

**36%** بإجمالي 689 موظفًا عُمانيًا في عام 2025.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إشراك **80** شركة منها تابع للمجتمع المحلي ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2024، محققةً حجم أعمال يقارب

**25** مليون ﷼

ارتفع العدد إلى

**87** شركة في عام 2025،

محققةً حجم أعمال يقارب

**21.5** مليون ﷼



النفط والغاز
PETROGAS
E&P

تُعد شركة بتروجاز للاستكشاف والإنتاج ش.م.م، التابعة لمجموعة محمد البرواني القابضة، شركة دولية تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي من خلال شبكة من الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات المرتبطة في عدد من الدول، بما في ذلك سلطنة عُمان والمملكة المتحدة، وهولندا، والدنمارك ومصر.

وتؤدي شركة بتروجاز ريما دورًا رئيسيًا في إدارة عقد خدمات RSSF بالشراكة مع شركة تنمية نفط عُمان، بحصة مشاركة تبلغ 70%، فيما تمتلك شركة أوكيو الحصة المتبقية، وذلك في المناطق البرية جنوب شرق السلطنة. وتواصل الشركة تعزيز أدائها التشغيلي من خلال كوادر وطنية مؤهلة، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية وخلق قيمة مضافة.

## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

في عام 2024، وبالتزامن مع تطبيق نظام SAP، نظّمت شركة بتروجاز ريما ش.م.م جلسات تدريبية للموردين، بهدف ضمان إلمام المقاولين بالمنصة الجديدة ومتطلباتها.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز الشفافية في عمليات التوريد وإعداد التقارير.
2. تحسين دقة البيانات واتساقها.
3. مواءمة عمل المقاولين مع الأنظمة والعمليات الرقمية.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

خلال عامي 2024–2025، واصلت شركة بتروجاز ريما توفير فرص التدريب العملي لطلبة الجامعات في مختلف التخصصات، بما يدعم إعداد الكوادر الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي.

**أبرز النتائج:**

1. إتاحة فرص تدريب عملي وتأهيل الكفاءات الوطنية
2. الإسهام في تحقيق مستهدفات التعمين وتنمية القوى العاملة
3. دعم مستهدفات التعمين وبناء قاعدة من الكفاءات المهنية
4. الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

**تستعد الشركة للانتقال إلى مرحلة متقدمة في الحوكمة الرقمية من خلال:**

1. التوجه نحو تطبيق نظام إلكتروني لمتابعة تقارير المحتوى المحلي، بما يعزز دقة وكفاءة التقارير ومتابعة أداء المقاولين
2. التخطيط لإطلاق نظام للمناقصات الإلكترونية لدعم الشفافية ورفع كفاءة إجراءات التوريد

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغ إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات خلال عامي 2024–2025 نحو

**103** مليون ﷼

حيث بلغ الإنفاق على الخدمات

**84** مليون ﷼

بما يمثل 82% من إجمالي الإنفاق، فيما بلغ فيما

بلغ الانفاق على السلع

نحو **32** مليون ﷼

بما يمثل **18%** من إجمالي الإنفاق.

حافظت الشركة على نسبة تجاوزت 99% في الاعتماد على الشركات المسجلة محليًا لتوريد السلع والخدمات خلال عامي 2024 و2025

## تطوير وتوطين القوى العاملة

أنفقت الشركة أكثر من

**421** ألف ﷼

في تدريب الموظفين العُمانيين خلال عامي 2024 و2025.

قدمت الشركة أكثر من

**11,800** ساعة تدريبية

للكوادر الوطنية خلال العامين.

بلغت نسبة تعمين في الشركة

و **98%** في عام 2025

بما في ذلك المناصب القيادية.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبلغ الإنفاق على شركات المجتمع المحلي

**5** مليون ﷼ بما يمثل

**5%** من إجمالي الإنفاق

فيما بلغ الإنفاق على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة نحو **17** مليون ﷼

بما يمثل **16%** من إجمالي الإنفاق.

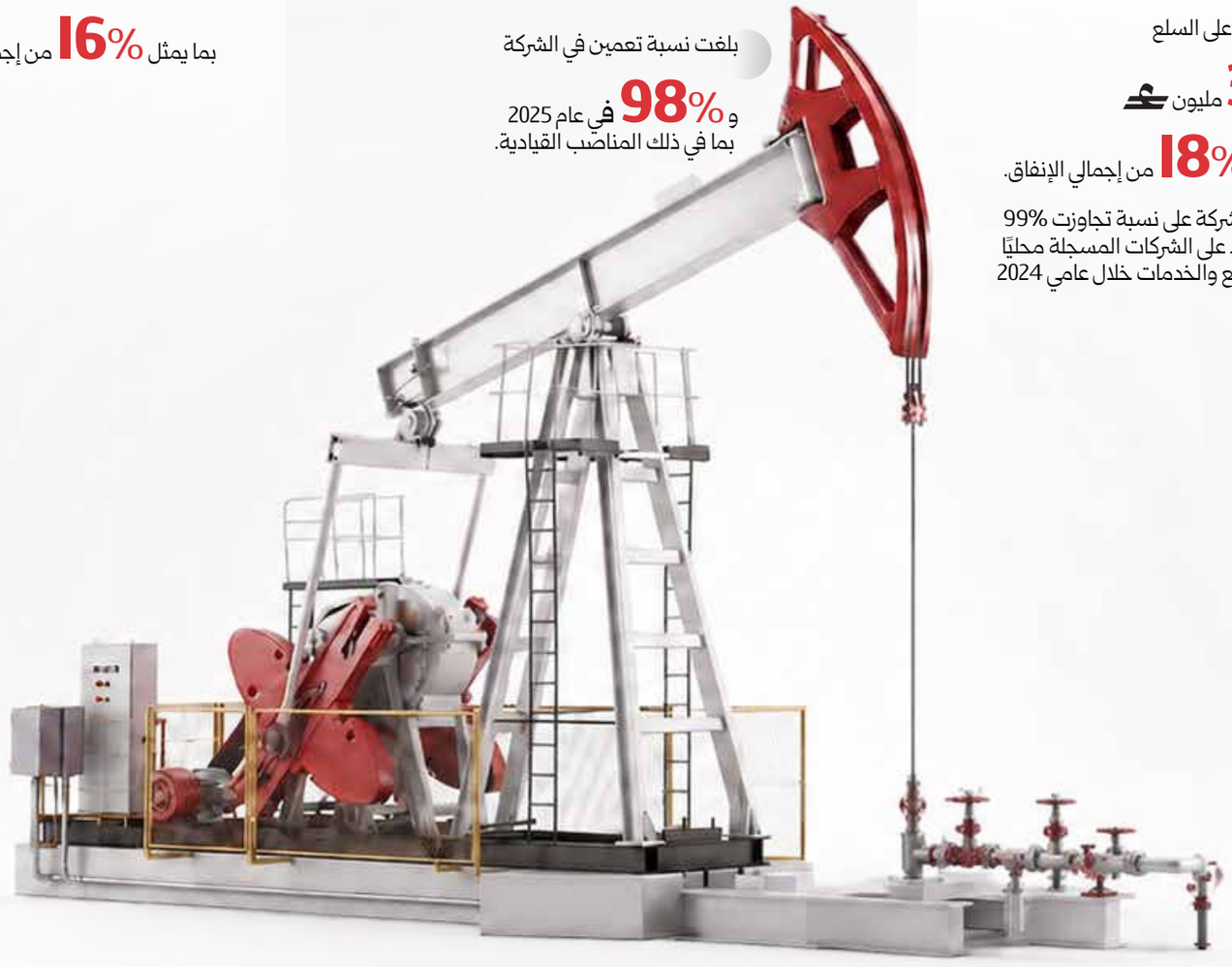

# اسياد
ASYAD

مجموعة أسياد المزود الوطني الرائد للخدمات اللوجستية المتكاملة، وتعمل على تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي من خلال محفظة أصول متنوعة وشاملة تغطي سلسلة الإمداد من الميل الأول إلى الميل الأخير. وتشمل المحفظة شبكة من مرافق التخزين ومراكز الخدمات اللوجستية المنتشرة عالميًا، إضافة إلى تسعة موانئ وأرصفة، وثلاث مناطق حرة، ومدينة اقتصادية، فضلًا عن أسطول بحري متنوع يضم أكثر من 100 سفينة، وشبكة من خطوط النقل البحري التي تربط السلطنة بالموانئ الرئيسية إقليميًا وعالميًا.

كما تقدم المجموعة خدمات بناء وإصلاح السفن عبر أحد أكبر الأحواض الجافة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والإشراف على خدمات النقل العام، من خلال إدارة وتشغيل شبكات الحافلات والعبّارات داخل سلطنة عُمان وخارجها.

كما تسهم المجموعة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القيمة المحلية المضافة من خلال تنمية الكفاءات الوطنية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، وتوظيف التقنيات الحديثة، ودعم الابتكار والاستدامة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 .

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واصلت مجموعة أسياد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركتها في سلاسل الإمداد، عبر إسناد العقود وتوفير فرص الأعمال، إلى جانب دعم الشركات الناشئة من خلال برنامج مسرعات أسياد.

**أبرز النتائج:**

1. مشاركة 706 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في منظومة سلاسل الإمداد.
2. إسناد 6,732 عقدًا وأمر شراء.
3. عقود بقيمة 21 مليون ريال عُماني للمؤسسات المحلية.
4. مشاركة 15 شركة ناشئة في برنامج مسرعات أسياد.
5. منح الشركات الناشئة عقودًا بقيمة 98.4 ألف ريال عُماني.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلت المجموعة الاستثمار في تطوير الكفاءات العُمانية عبر برامج التدريب والتأهيل المهني والعملي، وتعزيز حضور الكوادر الوطنية في القطاعين البحري واللوجستي.

**أبرز النتائج:**

1. أكثر من 33 ألف ساعة تدريبية.
2. تنفيذ 174 برنامجًا تدريبيًا.
3. توفير 434 فرصة تدريب عملي.
4. تدريب أكثر من 1,600 متدرب.
5. انضمام 98 بحارًا عُمانيًا إلى الأسطول، ليرتفع الإجمالي إلى 494 بحارًا.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

عززت مجموعة أسياد التحول نحو منظومة لوجستية ذكية من خلال تطوير الأنظمة الرقمية وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة وتحسين العمليات والخدمات.

**أبرز النتائج:**

1. تنفيذ 4 مشروعات للتحول الرقمي.
2. تطبيق أنظمة رقمية مؤسسية.
3. توظيف حلول لوجستية مدعومة بالذكاء الاصطناعي في العمليات الرئيسية.

### الاستدامة والنمو الأخضر

واصلت أسياد تعزيز الاستدامة والسلامة التشغيلية وخفض الانبعاثات، بما يدعم بناء منظومة لوجستية أكثر كفاءة ومسؤولية بيئية.

**أبرز النتائج:**

1. أكثر من 28 مليون ساعة عمل آمنة في 2025، بزيادة 6% عن العام السابق.
2. تحقيق صفر إصابات مضيعة للوقت منذ نوفمبر 2023.
3. خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعمليات النقل البحري بنسبة 4%.
4. تصنيف أسياد ضمن أفضل خمس جهات رائدة في الاستدامة بقطاع الخدمات اللوجستية ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لعام 2025.
5. الحصول على الجائزة البلاتينية في التخفيف من آثار التغير المناخي.



# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

**68%** تم إسناد
من إجمالي المشتريات إلى شركات محلية خلال عام 2025.

**84.7** مليون ﷼
حجم الإنفاق المحلي في عام 2025.

استقطبت المجموعة

**1.25** مليار ﷼
من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعادل 2.5 ضعف المستهدف السنوي.

تم استقطاب

**43** استثمارًا أجنبيًا خلال عام 2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

**88%**
نسبة التعمين في مجموعة أسياد خلال عام 2025.

تم توفير

**434** فرصة تدريب عملي، بزيادة 12% مقارنة بالعام السابق.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**706** مؤسسة صغيرة ومتوسطة ضمن منظومة سلاسل الإمداد التابعة للمجموعة في عام 2025.

**6,732** عقدًا وأمر شراء تم إسنادها، بزيادة قدرها 10% مقارنة بعام 2024.

**21** مليون ريال ﷼ قيمة العقود المسندة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

**15** شركة ناشئة
شاركت في دفعتين من برنامج مسرعات أسياد للخدمات اللوجستية.

**8** شركات ناشئة
حصلت على تمويل FFO، بالإضافة إلى شركتين قيد إجراءات التمويل.

**705** آلاف ﷼
إجمالي التمويل الذي جمعته الشركات الناشئة ضمن برنامج مسرعة أسياد.

**306** آلاف ﷼
إجمالي الإيرادات التي حققتها الشركات الناشئة ضمن برنامج مسرعة أسياد.



سيح السرية للهندسة ش.م.م
SEEH AL SARYA
ENGINEERING L.L.C

تُعد شركة سيح السرية الهندسية ش.م.م من الشركات العُمانية المتخصصة في الهندسة والتوريد والإنشاء والصيانة بقطاع النفط والغاز، وتشمل أعمالها المشاريع المدنية والميكانيكية والكهربائية وأنظمة التحكم وخطوط الأنابيب.

وتتمتع الشركة بتصنيف شركة مجتمع محلي، وعضوية الجمعية العُمانية للطاقة، إلى جانب اعتمادها كمقاول مؤهل، مع تطبيق معايير متكاملة في الجودة والصحة والسلامة والبيئة.

ونجحت الشركة في تنفيذ عدد من المشاريع وفق أعلى معايير الجودة والسلامة ولدى أبرز مشغلي القطاع، من بينهم تنمية نفط عُمان، وأوكيو لشبكات الغاز، وأوكسيدنتال عُمان، فيما تتجاوز نسبة التعمين لديها 55%، تأكيدًا لدورها في تمكين الكفاءات الوطنية.

## أبرز التكريمات (2025–2026)

1. **شهادة المحتوى المحلي** حيث كانت الشركة من أوائل الشركات في سلطنة عُمان الحاصلة على هذه الشهادة.
2. **جائزة التعمين** بما يتجاوز متطلبات الامتثال – (الجمعية العُمانية للطاقة ((2026 ضمن فئة أفضل الممارسات.
3. **جائزة أثر التعمين** – شركة تنمية نفط عُمان (2026) تقديرًا لتحقيق أعلى نسبة تعمين.
4. **شهادة نظام إدارة الجودة** ISO 9001:2015 للمحتوى المحلي (2025) (ICV) في تأكيد على الالتزام بمعايير الجودة ومتطلبات المحتوى المحلي.
5. **جائزة التدريب من أجل التوظيف** – (أوكسيدنتال عُمان ((2025 تقديرًا لمساهمة الشركة في تطوير الكوادر الوطنية وخلق فرص عمل
6. **جائزة الجمعية الأوروبية لبحوث الجودة** (2026) (الفئة الذهبية) – شركة سيح السرية كانت الشركة الوحيدة من الشرق الأوسط.



## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

في عام 2025، نظّمت شركة سيح السرية الهندسية جلسة توعوية حول السلامة المرورية لمزودي خدمات النقل المحليين، وذلك تماشيًا مع أحدث متطلبات السلامة المرورية المعتمدة لدى شركة تنمية نفط عُمان. وقد جمعت الجلسة ما يقارب 12 إلى 15 ممثلًا، وتم تقديمها بأسلوب تفاعلي أتاح للمشاركين طرح الاستفسارات والتفاعل المباشر، بما يسهم في تعزيز فهمهم لمتطلبات السلامة المعتمدة لدى الشركة وعملائها.

### أبرز النتائج:

1. رفع مستوى الوعي بمتطلبات السلامة المرورية لدى مزودي الخدمات المحليين.
2. تعزيز التوافق مع معايير ومتطلبات السلامة لدى العملاء.
3. الإسهام في تحسين ممارسات السلامة وتعزيز ثقافة السلامة العامة.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

خلال عامي 2025 و2026، واصلت شركة سيح السرية الهندسية تطوير برنامج كفاءة، وأطلقت نسخته الثانية في 2026، مسهمةً في تأهيل 41 خريجًا عُمانيًا في مجالات الموارد البشرية والعمليات والصحة والسلامة .

### أبرز النتائج:

1. تمكين المشاركين من فهم مسارات العمل المختلفة وبيئات العمل بشكل أفضل.
2. توسيع فرص التدريب العملي للطلبة والخريجين الجدد.
3. كما قامت الشركة خلال عامي 2024 و2025 بتوسيع برامج التدريب العملي، حيث شارك فيها 88 طالبًا وخريجًا جديدًا، تم توظيف 23 منهم.

### الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

تسعى شركة سيح السرية الهندسية إلى تعزيز مساهمتها في المحتوى المحلي من خلال التوسع في مبادرات تطوير القوى العاملة خلال السنوات القادمة. وتستهدف الشركة تدريب وتوظيف أكثر من 300 مرشح في مختلف المجالات والتخصصات خلال السنوات الثلاث المقبلة، في تأكيد على التزامها المستمر بدعم الكوادر الوطنية وتعزيز مشاركة القوى العاملة المحلية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

ارتفعت قيمة مشتريات المنتجات المصنعة في عمان من

**2.9** مليون ﷼ (2024)

إلى **5.3** مليون ﷼ (2025)

مع الحفاظ على مساهمة مستقرة تقارب

**60%** من إجمالي المشتريات.

ارتفعت مشتريات شركات

المجتمع المحلي من **3.3** مليون ﷼

إلى **6.8** مليون ﷼

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين في الشركة

من **47%** (2024)

إلى **55%** (2025).

هذه الزيادة ناتجة عن توظيف **700** مواطنًا في عام 2025، كما تخطط الشركة لتوظيف 650 مواطنًا إضافيًا خلال عام 2026.

توسعت برامج التدريب العملي، حيث ارتفع عدد المتدربين

من **35** إلى **53** متدربًا تم توظيف عدد من المتدربين بعد انتهاء البرامج، بواقع 9 في 2024 و14 في 2025.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغ إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**18.1** مليون ﷼

خلال عامي 2024 و2025



نماء
nama
لتوزيع الكهرباء
ELECTRICITY DISTRIBUTION

تُعد شركة نماء لتوزيع الكهرباء (NEDC) من الجهات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، من خلال تعزيز المحتوى المحلي وتمكين الشركات الوطنية. وتحرص الشركة على بناء شراكات فعّالة مع الموردين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الاستثمار في تطوير الكفاءات العُمانية وتوفير فرص التدريب والتوظيف. كما تواصل جهودها في نقل المعرفة وتحقيق نمو مستدام، بما يدعم مستهدفات رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.



## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إسناد عقود الصيانة وخدمات معطرات الجو وصيانة أجهزة التكييف المنفصلة سعة 2 طن إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة محلية، بما يعزز مشاركتها في عمليات الشركة وسلسلة التوريد.

### أبرز النتائج:

ارتفع نطاق الأعمال المسندة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 24% في عام 2025 مقارنة بعام 2024، ليصل إجمالي قيمة العقود الممنوحة إلى نحو 47 مليون ريال عُماني.

### تطوير الموردين المحليين

تم توقيع اتفاقية مع شركة محلية لتصنيع عدادات الكهرباء داخل سلطنة عُمان، دعمًا للقدرات التصنيعية المحلية في الصناعات التخصصية.

### أبرز النتائج:

1. إنشاء مورد محلي لعدادات الكهرباء وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.
2. توفير 92 فرصة عمل للمواطنين العُمانيين.

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلت الشركة تطوير الكفاءات الوطنية عبر برامج التدريب العملي، وبرنامج "إعداد" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وتنمية نفط عُمان، وبرامج الخبرة العملية لطلبة المدارس وتأهيل القوى العاملة، إلى جانب ملتقى الشركاء السنوي لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

### أبرز النتائج:

1. توفير خبرة عملية لـ 1,371 متدربًا عُمانيًا خلال عامي 2024 و2025، منهم 660 متدربًا في 2024 و711 في 2025.
2. توفير خبرة عملية لـ 14 طالبًا عُمانيًا، منهم 6 طلاب في 2024 و8 طلاب في 2025.
3. دعم الشباب العُماني بالخبرات العملية وإعدادهم لمساراتهم المهنية.
4. توفير تدريب وتجربة عمل واقعية للمشاركين.

### الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

تتطلع نماء لتوزيع الكهرباء إلى توسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموردين المحليين، وزيادة توطين المنتجات والخدمات المرتبطة بقطاع توزيع الكهرباء، مع تطوير قدرات الموردين وبرامج التأهيل.

كما تواصل الشركة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والتدريبية لإعداد الكفاءات الوطنية، ودعم الابتكار والتقنيات الحديثة لرفع كفاءة الشبكات وتحقيق الاستدامة التشغيلية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

ارتفع الإنفاق على الخدمات الوطنية بأكثر من

**25%** في عام 2025 مقارنةً بعام 2024، ليصل إلى أكثر من 136 مليون ريال عُماني.

تجاوز إجمالي الإنفاق على السلع المحلية

**100** مليون ﷼
خلال عامي 2024 و2025،

مع نمو ملحوظ من 47 مليون إلى أكثر من

**53** مليون ﷼

## تطوير وتوطين القوى العاملة

تم تدريب **18** موظفا يعملون لدى المقاولين المتعاملين مع الشركة بالتعاون مع شركة تنمية نفط عمان ضمن مبادرات تطوير القدرات الفنية.

تم توفير **100** فرصة عمل من خلال مشاريع الطوارئ والصيانة خلال عامي 2024 و2025.

تم تقديم برامج تدريب عملي متخصصة في أنظمة القوى الكهربائية والسلامة والاختبارات.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2025 نموًا ملحوظًا

ليصل إلى **47** مليون ﷼
مقارنةً بـ 28 مليون ريال عُماني في عام 2024 – 2025

مما يمثل ارتفاع نسبته

**68%**
في عام واحد فقط.



# فولتامب
# VOLTAMP

تُعد شركة فولتامب للطاقة ش.م.ع.ع شركة عُمانية متخصصة في تصنيع وتوريد المعدات الكهربائية وحلول الطاقة، تأسست عام 1987 في سلطنة عُمان، وتمتلك خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في قطاع الصناعات الكهربائية.

تشمل منتجات الشركة محولات القدرة ومحولات التوزيع وغيرها من المعدات الكهربائية. وتخدم فولتامب الأسواق العُمانية والدولية، وتوفر منتجاتها لقطاعات المرافق والنفط والغاز والبنية الأساسية والإنشاءات، مع التركيز على الجودة والتكنولوجيا والموثوقية وتلبية متطلبات العملاء، بما يسهم في تطوير بنية أساسية موثوقة لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة في سلطنة عُمان والأسواق الدولية.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مبادرة «وطنها»

أطلقت فولتامب للطاقة مبادرة «وطنها» لتعزيز التصنيع المحلي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية من دخول سلسلة توريدها، عبر تحديد فرص استثمارية وتنظيم ورش فنية بالتعاون مع الجهات الحكومية والاستثمارية.

**أبرز النتائج:**

1. تحديد 10 فرص للتصنيع المحلي.
2. طرح فرص استثمارية بقيمة تقارب 15 مليون ريال عُماني.
3. تعزيز التوريد المحلي وتطوير قدرات المؤسسات العُمانية.
4. دعم توفير فرص عمل تخصصية مستقبلًا.

### تطوير الموردين المحليين

أطلقت فولتامب برنامجًا لتوطين تصنيع مكونات المحولات، شمل الخزانات والمشعات ومواد العزل والقلوب الحديدية والصمامات، بمشاركة شركات عُمانية عبر ورش فنية واجتماعات متخصصة.

**أبرز النتائج:**

1. إشراك شركات عُمانية ضمن 10 فرص للتوطين.
2. تقليل الاعتماد المستقبلي على المكونات المستوردة.
3. تعزيز المشتريات المحلية وسلاسل الإمداد الصناعية.
4. تطوير قدرات تصنيع متخصصة داخل السلطنة.

### التدريب وبناء القدرات الوطنية

نظمت فولتامب ورش عمل متخصصة في مصنعيها بصحار والرسيل يومي 21 و24 مايو 2026، لتعريف المؤسسات العُمانية بمتطلبات التصنيع ومعايير الجودة وفرص التوريد.

**أبرز النتائج:**

1. تطوير المعرفة والمهارات الفنية للموردين.
2. تعزيز التواصل مع فرق التصنيع في فولتامب.
3. تحديد الاحتياجات الاستثمارية والتطويرية للمؤسسات.
4. دعم بناء كفاءات وطنية وفرص توظيف مستقبلية.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

تعمل مبادرة «وطنها» على توطين تقنيات تصنيع مكونات المحولات، ونقل المعرفة، وبناء قدرات إنتاجية مستدامة بالتعاون مع المؤسسات العُمانية والمستثمرين والجهات الحكومية.

**أبرز النتائج:**

1. تحديد 10 فرص لتوطين التكنولوجيا والتصنيع.
2. دعم نقل التقنيات وتطوير القدرات المحلية.
3. تعزيز التنويع الصناعي والقيمة المحلية.
4. تمكين المصنّعين العُمانيين من التوسع مستقبلًا للأسواق الإقليمية والدولية.



# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

واصلت الشركة خلال عامي 2024 و2025 تصنيع المحولات ولوحات المفاتيح والمعدات الكهربائية محليًا في سلطنة عُمان، بما يدعم تطوير القدرات الصناعية المحلية وسلاسل الإمداد الوطنية.

ارتفع مؤشر الدعم المحلي من 13.96% في عام 2024 إلى

**16.95%** في عام 2025،

بمعدل نمو نسبي بلغ

**21.42%**

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين في الشركة

من **40%** في عام 2024 إلى

**41%** في عام 2025، بمعدل نمو

بلغ **2.5%**

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واصلت الشركة خلال عام 2024 تطوير فرص التصنيع المحلي والموردين. في عام 2025،

أبرمت الشركة **10** اتفاقيات استراتيجية

بقيمة تقارب **15** مليون ﷼،

من بينها **4** اتفاقيات مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة محلية.

## الابتكـــــار والتكنولوجيا

واصلت الشركة تصنيع المحولات المتقدمة

محليًا بجهد يصل إلى **400** كيلوفولت، إلى جانب توريد المحولات لمشاريع الطاقة المتجددة.

في عام 2025، بلغت القدرة الإجمالية للمحولات الموردة لمشاريع الطاقة المتجددة 2.09 جيجاواط، بما يعادل

**12.07%**

من إيرادات الشركة.



# بنك مسقط
# bank muscat

يُعد بنك مسقط المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان، ويقدم منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والصيرفة الإسلامية، والاستثمار وإدارة الأصول، مع توسع مستمر في التحول الرقمي وتحسين تجربة الزبائن.

ويمتلك البنك شبكة واسعة تضم نحو 200 فرع ومركز خدمة وأكثر من 900 جهاز للخدمات المصرفية الذاتية، إلى جانب حضور إقليمي ودولي في السعودية ودبي وسنغافورة.

## المبادرات والبرامج في المسؤوليّة الاجتماعية

### مبادرة الملاعب الخضراء

واصل بنك مسقط تنفيذ برنامج الملاعب الخضراء،

حيث دعم البرنامج **223** مشروعًا

استفاد منها أكثر من **77** ألف منتسب.

### مبادرة أكاديمية ماليات

أطلق البنك أكاديمية ماليات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، حيث تم تدريب أكثر من **1,000** معلم وأخصائي، والوصول إلى أكثر من **100** ألف طالب وطالبة في أكثر من 800 مدرسة.

### مبادرة أكاديمية الوثبة

واصل البنك تنفيذ أكاديمية الوثبة لدعم رواد الأعمال، وبلغ عدد المستفيدين منها **254** رائد أعمال منذ انطلاقها.

### أبرز التكريمات

حصد أكثر من **70** جائزة محلية وإقليمية وعالمية في قطاعيّ الصيرفة التقليدية والإسلاميّة، من أبرزها إدراجه ضمن قائمة فوربس لأفضل الشركات في الشرق الأوسط، وجائزة أفضل بنك في سلطنة عُمان، وأفضل بنك رقمي، وأفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة، والعلامة التجارية الأكثر ثقة في سلطنة عُمان، وجائزة الريادة في قطاع الصيرفة الإسلاميّة، وأفضل مؤسسة مصرفية في تقديم حلول رقميّة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة.

### الشمول المالي

جهز بنك مسقط **51** فرعٍ ببنية تحتية وتقنيات حديثة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

يطلق سنوياً مبادرة ماراثون همم لدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في المجتمع.

أطلق أول بطاقة خصم مباشر بلغة برايل في سلطنة عُمان لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

**115 مليون ﷼**

تسهيـلات مصرفيـــة لمؤسسات مرتبطـــة بالحكومـــة في قطاعات التكنولوجيـــا والنفط والغاز خلال 2025.

**287 مليون ﷼**

قيمة إصدار سندات دولية، بطلب تجاوز 3 أضعاف قيمة الإصدار.

المشاركة في الطرح العام الأولي لأوميفكو وتقديم حلول تمويلية للمستثمرين.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

أكثر من

**4,000**

موظـف حتى مايـو 2026

**92.15%** نسبة التعمين

و **100%** في الفـروع

أكثر من **30** ألف ساعة تدريبية خلال النصف الأول من 2026 استفاد منه 2,489 موظفًا.

برامج تعليم وابتعاث وتطوير مهني، إلى جانب حلول تدريبية مدعومة بالذكاء الاصطناعي عبر منصة Skill IQ

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أطلق البنك وحدة نجاحي للصيرفة التجارية عام 2014 لتقديم الخدمات المصرفية والاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوفر البنك حلولاً تمويلية بدون ضمانات تصل إلى 100 ألف ريال عُماني مخصصة لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتمكينها من الاستفادة من الفرص التجارية.

## الابتكار والتحول الرقمي

دشن البنك أول مركز قيادة وتحكم تقني من نوعه في القطاع المصرفي العُماني، كما واصل تطوير الخدمات الرقمية وحلول واجهات برمجة التطبيقات بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية.



# مجموعة تـــرك عُـمـــان
# TRUCKOMAN GROUP

تُعد مجموعة ترك عُمان ش.م.ع.ع، التي تأسست عام 1978م، إحدى الشركات العُمانية الرائدة في قطاع الخدمات اللوجستية، والشريك الموثوق لقطاعي الطاقة والبنية الأساسية، وعلى رأسهما قطاع النفط والغاز. وبصفتها شركة مملوكة بالكامل لرأس مال عُماني، تقدم المجموعة حلولاً لوجستية متكاملة وخدمات متخصصة في إدارة سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية المُدارة.

وتغطي عمليات المجموعة مختلف مناطق سلطنة عُمان من خلال شبكة تشغيلية تمتد إلى مسقط والجفنين ونزوى وآدم وصفا خزّان وهيما والدقم ونمر ومرمول، بما يضمن تقديم خدمات موثوقة وآمنة للمشاريع الوطنية الكبرى. كما ترتبط بشراكات استراتيجية مع شركة تنمية نفط عُمان (PDO)، وشركة بي بي عُمان، ومجموعة أوكيو، وغيرها من الجهات الرئيسية.

وتواصل المجموعة تعزيز المحتوى المحلي من خلال تنمية سلاسل التوريد المحلية، وتطوير الكفاءات الوطنية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في البنية الأساسية والتحول الرقمي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

## المبادرات والبرامج

### تطوير الموردين المحليين

بصفتها مجموعة مجتمع محلي، حرصت المجموعة على تجاوز الحد الأدنى المطلوب لمشاركة الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير فرص إضافية تدعم التنمية المحلية.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز مشاركة الشركات المحلية
2. دعم النمو الاقتصادي داخل المجتمع المحلي
3. تعزيز فرص التوظيف والتنمية

### التدريب وتنمية القدرات الوطنية

واصلت المجموعة الاستثمار في تطوير القوى العاملة من خلال التركيز على الكفاءات العُمانية وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية متخصصة لتعزيز المهارات الفنية والمهنية.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز المهارات الفنية والكفاءات المهنية
2. دعم تطوير الكفاءات العُمانية المؤهلة
3. المساهمة في تنمية القوى العاملة الوطنية

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

قامت المجموعة بتطبيق نظام جديد على مستوى المؤسسة بهدف تحديث العمليات التشغيلية ERP ومواكبة التقنيات الحديثة.

**أبرز النتائج:**

1. تحسين الإنتاجية
2. زيادة الشفافية والتحكم في العمليات
3. تعزيز عملية اتخاذ القرار من خلال الوصول إلى البيانات بشكل فوري

### الفرص المستقبلية لتعزيز المحتوى المحلي

1. تخصيص 150 ألف ريال عُماني سنويًا لدعم المبادرات المجتمعية المحلية.
2. تقديم خدمات مجانية لتطوير البنية الأساسية المحلية.
3. دعم المدارس ومراكز اللغات والمنح الدراسية والأعمال الخيرية والأنشطة المجتمعية.
4. توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

ارتفع الإنفاق على الشركات المحلية

من **3** ملايين ﷼ في عام 2024م

إلى نحو **5.8** مليون ﷼ في عام 2025م

تم إنشاء مركز تجميع رئيسي لشركة تنمية نفط عُمان في الجفنين بالاعتماد على المقاولين والموارد المحلية.

واصلت المجموعة الاستثمار في تطوير البنية الأساسية اللوجستية وتعزيز شبكة الموردين والمقاولين العُمانيين.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

ارتفعت نسبة التعمين في المجموعة من

**52.8%** في عام 2024م

إلى **62%** في عام 2025م.

بلغ عدد الموظفين العُمانيين

**766** موظفًا من إجمالي 1,450 موظفًا.

واصلت المجموعة تنفيذ برامج التدريب والتأهيل والتطوير المهني وإعداد القيادات المستقبلية.

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنفقت المجموعة نحو **3.8** مليون ﷼ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي 2024م و2025م.

أدارت وطورت 400 مشغل نقل من حاملي بطاقة ريادة لصالح شركة تنمية نفط عُمان خلال عام 2024م.

دمجت 176 مالك شاحنة عُمانيًا ضمن منظومتها التشغيلية بعقود طويلة الأمد خلال عام 2025م.

كما وفرت برامج للتأهيل والتدريب والدعم الفني لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في المشاريع.

## الابتكار والتحول الرقمي

استثمرت المجموعة **4** ملايين ريال عماني في الأصول الثابتة خلال عام 2024م، وأضافت 100 قاطرة ومقطورة إلى أسطولها.

كما استثمرت خلال عام 2025م ما بين 150,000 و200,000 ريال عُماني في التحول الرقمي، وتم تحويل أكثر من 125 عملية إلى منظومة رقمية متكاملة.



بيئـــة
be'ah

تأسست الشركة العُمانية القابضة لخدمات البيئة "بيئة" في عام 2007، بهدف تطوير وتنفيذ منظومة متكاملة ومستدامة لإدارة النفايات في سلطنة عُمان. وتتولى الشركة إدارة النفايات البلدية الصلبة، والنفايات الصناعية، ونفايات الرعاية الصحية، بما يسهم في تعزيز البنية الأساسية الوطنية، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وصون البيئة. وتؤدي "بيئة" اليوم دورًا محوريًا بوصفها مُمكّنًا استراتيجيًا للاقتصاد الدائري، من خلال تحويل النفايات إلى قيمة مضافة عبر عمليات مسؤولة، وحلول مبتكرة، وتعاون فاعل مع أصحاب المصلحة. وانسجامًا مع "رؤية عُمان 2040"، تعمل الشركة بالشراكة مع الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية، ورواد الأعمال، والشركاء الدوليين؛ لتسريع نقل المعرفة، وتنمية القدرات الوطنية، وتعزيز الابتكار في الحلول البيئية المستدامة.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: برنامج عُمان للابتكار البيئي (EiO)

يعد البرنامج أول مسرّعة أعمال في سلطنة عُمان متخصصة في الاستدامة والاقتصاد الدائري، ويوفر الإرشاد وتطوير الأعمال والتأهيل للاستثمار والوصول إلى الأسواق. وعبر ثلاث دفعات في أعوام 2020 و2022 و2025، تخرجت 32 شركة ناشئة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، وحصلت 5 شركات على استثمارات. كما كان البرنامج ضمن المبادرات التي أسهمت في تكريم "بيئة" في النسخة الثالثة من جائزة جهاز الاستثمار العُماني للتميّز.

يحقق البرنامج قيمة استراتيجية لشركة "بيئة" من خلال تعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد الدائري، وتوسيع نطاق الحلول المستدامة.

### برنامج "تواصل مع بيئة"

أُطلق البرنامج في 2024 بالشراكة مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ 6 حلقات عمل في مسقط والدقم وصور وصلالة وصحار ونزوى، بمشاركة أكثر من 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وركز على إجراءات المناقصات والمشتريات والمتطلبات التعاقدية وفرص الأعمال في قطاع إدارة النفايات، بما يعزز جاهزية المؤسسات للمنافسة على فرص التوريد.

### التدريب وبناء القدرات الوطنية

في 2025، واصلت "بيئة" الاستثمار في الكفاءات الوطنية بنسبة تعمين بلغت 99%، وقدمت 15,081.5 ساعة تدريبية، بزيادة تقارب 26.4% عن 2024. كما ارتفع عدد المتدربين من 93 إلى 151 متدربًا، بنمو بلغ نحو 62.4%، لدعم جاهزية الكفاءات الوطنية في مجالات إدارة النفايات والاستدامة والاقتصاد الدائري.

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

دعمت "بيئة" تطوير واختبار حلول محلية تشمل معالجة العصارة باستخدام نوى التمور العُمانية، وإنتاج الخرسانة المستدامة من نفايات البناء والهدم، وتطوير الإسفلت البارد باستخدام المواد المسترجعة، بما يعزز نقل المعرفة وتحويل الابتكارات المحلية إلى تطبيقات عملية.

### تطوير الموردين المحليين

وسعت "بيئة" فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخدمات البيئية المتخصصة، بما يشمل جمع ونقل نفايات الرعاية الصحية، وصيانة أجهزة التعقيم في مرافق العامرات ولوى، ونقل المعرفة الفنية للموظفين العُمانيين. وفي ظفار، أسندت لمؤسسة عُمانية إدارة العمليات والرصد في المشروع التجريبي لمطعم الطيور الجارحة، إلى جانب دعم مشاريع جمع زيوت الطهي المستخدمة وتحويلها إلى وقود حيوي.

### الفرص المستقبلية

تتجه "بيئة" إلى توسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي بطاقة ريادة في المشتريات والمشاريع التشغيلية والاستثمارية، مع تعزيز الوصول إلى الفرص عبر منصة BidMate. كما ستواصل التعاون مع الشركات الناشئة والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لتطوير حلول الاقتصاد الدائري وتحويلها إلى تطبيقات تجارية، بما يدعم تنافسية الموردين والقدرات الوطنية ومرونة سلاسل الإمداد، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

رفعت "بيئة" نسبة الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من **22.89%** في 2024 إلى **23.41%** في 2025،

ارتفع مؤشر المحتوى المحلي من 35.6% إلى **38.4%** وخلال 2025

أسندت الشركة **35** عملية شراء وعقدًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي بطاقة ريادة

بقيمة تقارب **4** ملايين ﷼ دعمًا لمشاركة الموردين المحليين وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد.

## الابتكـــــار والتكنولوجيا

دعمت "بيئة" حلولًا محلية مبتكرة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شملت معالجة العصارة باستخدام مستخلصات نوى التمور العُمانية عبر فريق "إيكوليتش تك"، وتطوير الخرسانة المستدامة من نفايات البناء والهدم عبر فريق "أساس"، إضافة إلى مشروع الإسفلت البارد بالشراكة مع شركة وادي رونب. كما استكشفت مبادرة "ما بعد الحاوية"، بالتعاون مع الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال، فرص استرداد الموارد وتعزيز مشاركة المؤسسات المحلية في محافظة جنوب الشرقية.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

حافظت "بيئة" على نسبة تعمين بلغت **99%** خلال عامي 2024 و2025،

وبلغ عدد موظفيها الدائمين **276** موظفًا في 2025 مقابل 283 موظفًا في 2024.

كما ارتفعت ساعات التدريب من **11,932** ساعة إلى **15,081.5** ساعة، بنمو يقارب 26.4%،

ارتفع عدد المتدربين وطلبة التدريب العملي من 93 إلى **151**، بزيادة بلغت نحو **62.4%**

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسهم برنامج عُمان للابتكار البيئي في تخريج **32** شركة ناشئة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة عبر ثلاث دفعات، وتمكنت 5 شركات من الحصول على استثمارات.

واستقبلت الدفعة الثالثة 61 طلبًا، تأهل منها 35 إلى القائمة النهائية، وصولًا إلى تخريج **10** شركات.



# العُمانية لاستثمارات الغذاء
# Oman Food Capital

تُعد الشركة العُمانية للاستثمارات الغذائية الذراع الاستثماري لجهاز الاستثمار العُماني في قطاع الغذاء، حيث تتولى بناء وإدارة محفظة متنوعة من الاستثمارات ذات الأثر الاستراتيجي، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وتعمل الشركة على إقامة تحالفات استراتيجية مع شركاء دوليين للاستثمار المشترك في قطاعي الزراعة والثروة السمكية، بما يجمع بين الخبرات العالمية والتقنيات المتقدمة ورؤوس الأموال. كما تركز على تحقيق الاستدامة المالية، وتسريع نمو القطاع، والارتقاء بالصناعات الغذائية الوطنية من خلال شراكات طويلة الأمد.

## المبادرات والبرامج

### الزراعة التعاقدية ودعم المنتجين المحليين

### دعم قطاع الثروة السمكية

اشترت شركة سماك (SIMAK) في عام 2025 منتجات سمكية من الصيادين المحليين ومنتجي الاستزراع السمكي بقيمة تجاوزت **1.5** مليون ﷼.

### دعم مزارعي التمور

اشترت الشركة العُمانية للتنمية الزراعية في عام 2025 تمورًا منتجة محليًا بقيمة تقارب 3.5 مليون ﷼ من أكثر من 200 مزارع عُماني.

### دعم إنتاج القمح المحلي

اشترت شركة مطاحن عُمان في عام 2025 نحو 10,000 طن من القمح من المزارعين العُمانيين، بما أسهم في توفير سوق موثوقة للقمح المحلي ودعم الأمن الغذائي الوطني.

### دعم قطاع الألبان

اشترت شركة المروج في عام 2025 حليب الإبل من المزارعين المحليين بقيمة تقارب مليون ﷼، إلى جانب حليب الأبقار بقيمة تجاوزت **1.2** مليون ﷼.

أبرز النتائج

1. توسيع نطاق شراء المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية من المنتجين المحليين.
2. توفير منافذ تسويقية أكثر استدامة للمزارعين والصيادين والمؤسسات الوطنية.
3. تعزيز سلاسل القيمة المحلية والإسهام في دعم الأمن الغذائي الوطني.



# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغ إجمالي الإنفاق على الشركات المحلية

نحو **60** مليون ﷼
في 2025

نجحت الشركة في توفير أكثر من

**5,200** صنف فريد من
الموردين المحليين

ارتفع مؤشر المحتوى المحلي من

**30%** في عام 2024

إلى **32%**
حتى الربع الرابع من عام 2025.

## الابتكار والتكنولوجيا

أنفقت الشركة في عام 2025 أكثر من

**1.5** مليون ﷼
في البحث والتطوير والابتكار، دعمًا لتطوير المنتجات الغذائية والزراعية وتعزيز توظيف التقنيات الحديثة في القطاع.

في إطار توسيع محفظة المنتجات المحلية، أطلقت الشركة في عام 2025 عددًا من المنتجات المطورة محليًا، من بينها شرائح التمر المتبلة واللبن الزبادي اليوناني.

شرعت الشركة في عام 2025 في تنفيذ مشاريع متقدمة لزراعة الأنسجة بهدف تعزيز قدرة المحاصيل على التكيف. وشملت البروتوكولات الجديدة محاصيل الكركم، والليمون، والثوم، إلى جانب النماذج التي تم تطويرها بنجاح للفراولة، والزعتر العُماني، والأناناس، والبطاطس، وزهرة جلالة السلطان قابوس

## دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نحو **20** مليون ﷼

استفادت منه قرابة 700 مؤسسة في عام 2025.

ارتفعت نسبة الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من **11%** في عام 2024

إلى **24%** في عام 2025.

حققت الشركة في عام 2025 نسبة **12%** من إجمالي إنفاقها مع الشركات الحاصلة على شهادة ريادة.

من خلال الشركة العُمانية للتنمية الزراعية، طبقت الشركة في عام 2025 نموذجًا مستدامًا للشراء المباشر من المزارع إلى السوق، بما أسهم في توفير منافذ تسويقية للمنتجات الزراعية المحلية، ودعم أكثر من 300 مزارع في إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل، شملت البطيخ، والمانجو، والبصل، والخيار، والخضروات الورقية، والموز، والجزر، والطماطم.



IN THE NEW MILLENNIUM

Gulf Petrochemical Services & Trading LLC

تُعد شركة الخليج للبتروكيماويات والخدمات والتجارة ش.م.م (GPS) شركة عُمانية رائدة في مجال المقاولات والتجارة، وتعمل في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة منذ عام 1983.

تشمل أعمال الشركة خدمات الهندسة والمشتريات والإنشاءات (EPC) في المجالات المدنية والميكانيكية والكهربائية والأجهزة والإنشاءات الهيكلية، إلى جانب إنشاء مرافق وشبكات المياه والصرف الصحي، وخطوط الأنابيب ومرافق التخزين، وخدمات ما قبل التشغيل والتشغيل، وأنظمة الحماية الكاثودية، وخدمات التشغيل والصيانة طويلة الأجل، إضافة إلى التمثيل الفني وتجارة المنتجات المتخصصة لقطاعات النفط والغاز والطاقة.

## المبادرات والبرامج

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دعمت الشركة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية الحاصلة على بطاقة ريادة والمسجلة في نظام تسجيل الموردين المشترك (JSRS)، من خلال تخصيص فرص محددة لها ضمن سلسلة التوريد، بما يتماشى مع متطلبات وسياسات المحتوى المحلي.

**أبرز النتائج:**

1. تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد
2. دعم تطوير قدراتها ورفع قدرتها التنافسية
3. الإسهام في تعزيز دور المؤسسات المحلية في الاقتصاد الوطني

### تطوير الموردين المحليين

دعمت الشركة عددًا من شركات المجتمع المحلي منذ بدء مشاركتها في قطاع النفط والغاز، من خلال توفير التدريب والدعم الفني والخدمات اللوجستية وفق احتياجاتها، بهدف تطوير قدراتها وتمكينها من العمل كمقاولين مستقلين في القطاع.

**أبرز النتائج:**

1. المساهمة في تطوير شركات المجتمع المحلي وتعزيز قدراتها
2. دعم تطور عدد من الشركات إلى فئة شركات المجتمع المحلي الكبرى (Super LCCs)
3. تعزيز جاهزية الشركات المحلية للعمل بشكل مستقل في قطاع النفط والغاز

### التدريب وبناء القدرات الوطنية

خلال عامي 2024–2025، وفّرت الشركة فرصًا وظيفية وبرامج تدريب مقرونة بالتوظيف للكوادر الوطنية، بالتنسيق مع الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال) من خلال برنامجي إمداد وإسهام ومبادرات مرتبطة مثل «تشارك». وركزت البرامج على تنمية المهارات العملية والفنية في المجالات الهندسية، والصحة والسلامة والبيئة، وإدارة الجودة، والتخصصات الفنية والميكانيكية.

**أبرز النتائج:**

1. تأهيل الخريجين العُمانيين ورفع جاهزيتهم للالتحاق بسوق العمل
2. تطوير المهارات الفنية والمهنية للكوادر الوطنية في قطاع الطاقة والقطاعات المساندة
3. دعم فرص التوظيف والتمكين الاقتصادي للشباب العُماني

### الابتكار واستقطاب التكنولوجيا

تعاونت الشركة مع مصنّعين عالميين متخصصين في إنتاج أنابيب ووصلات GRE عالية الضغط المستخدمة في قطاع النفط والغاز، بهدف إنشاء وحدة تصنيع محلية في سلطنة عُمان ونقل هذه القدرات الصناعية إلى السوق المحلي.

**أبرز النتائج:**

1. دعم توطين تصنيع منتجات متخصصة لقطاع النفط والغاز.
2. تعزيز القدرات الصناعية المحلية ونقل التقنيات والخبرات إلى سلطنة عُمان.

### الفرص المستقبلية

**تواصل الشركة تعزيز المحتوى المحلي في عملياتها من خلال:**

1. رفع مستويات التعمين وتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في مختلف عمليات الشركة.
2. زيادة الاعتماد على المنتجات المحلية وتوسيع نطاق المشتريات من السوق العُماني.
3. مواصلة الاستثمارات الداعمة للمحتوى المحلي على مستوى المجموعة، بما يسهم في تعزيز القيمة الاقتصادية داخل سلطنة عُمان.

# إنجازات المحتوى المحلـــي

## سلاسل الإمداد

بلغ إجمالي المشتريات نحو

**68** مليون ﷼ في عام 2024،

وارتفع إلى أكثر من

**77.2** مليون ريال عُماني في عام 2025.

بلغت قيمة المشتريات المحلية أكثر من

**62.1** مليون ﷼
في عام 2024، بما يمثل 91% من إجمالي المشتريات،

فيما بلغت أكثر من

**55.3** مليون ﷼
في عام 2025،
بنسبة 72% من إجمالي المشتريات.

ارتفعت قيمة المشتريات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

أكثر من **15.3** مليون ﷼
في عام 2024 إلى أكثر من 18.8 مليون ريال عُماني في عام 2025، لترتفع حصتها من إجمالي المشتريات من 23% إلى 24%

بلغ عدد العقود الممنوحة للشركات العُمانية

**103** عقود في عام 2024

و **87** عقدًا في عام 2025.

## تطوير وتوطين القوى العاملة

بلغت نسبة تمثيل القوى العاملة الوطنية في عمليات الشركة وشبكة المقاولين المشاركين

**36.2%**

استفاد أكثر من

**100** متدرب
من برامج التدريب من أجل التطوير (TFD)، الهادفة إلى رفع الكفاءة المهنية والفنية وتطوير القدرات القيادية لدى الكوادر العُمانية.

استفاد أكثر من

**150** متدربًا
من برامج التدريب المقرون بالتوظيف (TFE)، التي نُفذت بالتعاون مع الجمعية العُمانية للطاقة (أوبال) لتأهيل الباحثين عن عمل للالتحاق بوظائف في قطاع الطاقة بالقطاع الخاص.





الدكتور هلال الصواعي

# دور المحتوى المحلي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل

مع سعي الدول لبناء اقتصادات مرنة ومتنوعة، برز مفهوم المحتوى المحلي كركيزة استراتيجية للتنمية المستدامة. فبعد أن كان يُنظر إليه في السابق كمتطلب أساسي في عمليات الشراء، أصبح المحتوى المحلي اليوم سياسة اقتصادية شاملة تُعزز القدرة التنافسية الوطنية، وتُقوي الصناعات المحلية، وتُنمي رأس المال البشري، وتُعظم القيمة طويلة الأجل الناتجة عن الاستثمارات العامة والخاصة. وفي عصر يتسم بعدم اليقين الاقتصادي، والتحول التكنولوجي، وتغير سلاسل التوريد العالمية، تُثبت سياسات المحتوى المحلي الفعّالة أهميتها البالغة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل.

يشير المحتوى المحلي في جوهره إلى نسبة القيمة الاقتصادية الناتجة عن الاستثمار والتي تبقى داخل الدولة المضيفة. وتتجاوز هذه القيمة مجرد شراء السلع والخدمات المنتجة محليًا لتشمل توظيف الكفاءات الوطنية، وتطوير الموردين، ونقل التكنولوجيا، والابتكار، والتعاون البحثي، والاستثمار في التعليم والمهارات. فالهدف ليس مجرد زيادة الإنفاق المحلي، بل بناء قدرات اقتصادية مستدامة تُفيد الدولة لفترة طويلة بعد انتهاء المشاريع الفردية.

من أهم إسهامات المحتوى المحلي قدرته على دعم التنويع الاقتصادي. فقد اعتمدت العديد من الدول النامية والغنية بالموارد تاريخيًا على عدد محدود من القطاعات، مما جعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وظروف السوق العالمية. وتساعد سياسات المحتوى المحلي على تقليل هذا الاعتماد من خلال تشجيع نمو الصناعات المحلية التي تدعم مشاريع الاستثمار الكبرى. وعندما تندمج الشركات المحلية في سلاسل التوريد الوطنية، فإنها تكتسب خبرة قيّمة، وتعزز قدرتها التنافسية، وتخلق فرصًا جديدة في قطاعات تتجاوز أسواقها التقليدية. ومع مرور الوقت، يُسهم ذلك في بناء اقتصاد أوسع وأكثر توازنًا قادرًا على تحقيق نمو مستدام في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

## ركن أساسي

ويُعدّ تطوير رأس المال البشري ركنًا أساسيًا آخر لنجاح تطبيق المحتوى المحلي. فالاقتصادات المستدامة تُبنى على قوى عاملة ماهرة ومنتجة، وتشجع سياسات المحتوى المحلي المؤسسات على الاستثمار في التدريب والتطوير المهني وبرامج التلمذة الصناعية وبرامج القيادة للموظفين المحليين. ولا تقتصر هذه المبادرات على توفير فرص العمل فحسب، بل تُزوّد المواطنين أيضًا بالخبرات الفنية والقدرات الإدارية والمعارف المتخصصة التي تبقى داخل البلاد. ومع تولي المهنيين المحليين أدوارًا أكثر تعقيدًا، ترتفع الإنتاجية، ويتسارع الابتكار، ويتراجع الاعتماد على الخبرات المستوردة تدريجيًا.

## قوة سلاسل التوريد

يُعزز المحتوى المحلي سلاسل التوريد المحلية من خلال تشجيع الشركات على استيراد السلع والخدمات من الموردين الوطنيين كلما أمكن ذلك. وتُحسّن شبكات التوريد المحلية القوية المرونة الاقتصادية، لا سيما خلال فترات الاضطرابات العالمية، كما يتضح من تحديات سلاسل التوريد التي شهدها العالم مؤخرًا. ويُحفز توسيع مشاركة الموردين المحليين ريادة الأعمال، ويزيد القدرة الصناعية، ويخلق فرصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر محركات النمو الاقتصادي. ومن خلال دعم تنمية هذه المؤسسات عبر برامج تأهيل الموردين، والمساعدة التقنية، وتوفير فرص الشراء، يُسهم المحتوى المحلي في بناء قطاع خاص حيوي قادر على تحقيق الازدهار على المدى الطويل.

ويُعدّ الابتكار ونقل التكنولوجيا من الأبعاد المتزايدة الأهمية في استراتيجيات المحتوى المحلي الحديثة. فالنمو الاقتصادي المستدام لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاج، بل أيضًا على الإنتاج بذكاء. وتُسهّل الشراكات بين المستثمرين الدوليين والشركات المحلية والجامعات ومؤسسات البحث نقل التقنيات المتقدمة، وممارسات الإدارة، والمعرفة التقنية. وتُعزز هذه الشراكات منظومات الابتكار الوطنية، مما يُمكّن الصناعات المحلية من تحسين الإنتاجية، وتبني التقنيات الرقمية، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. ومع تطوير الدول لقدراتها البحثية والابتكارية، يقل اعتمادها على التقنيات المستوردة، وتتحسن قدرتها على المشاركة في اقتصاد المعرفة العالمي.

## قياس شفاف

لا يقل أهمية عن ذلك دور الحوكمة في ضمان تحقيق سياسات المحتوى المحلي لقيمة اقتصادية حقيقية. فبدون قياس شفاف وتحقق فعال، قد تبالغ الإنجازات المعلنة في تقدير النتائج الفعلية، مما يقلل من ثقة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة. ينبغي أن تتضمن أطر الحوكمة المتينة منهجيات موحدة، وعمليات تحقق مستقلة، وأنظمة إبلاغ رقمية، ومؤشرات أداء واضحة. تُمكّن البيانات الموثوقة الحكومات من تقييم فعالية السياسات، وتحديد فرص التحسين، وضمان مساهمة المحتوى المحلي بشكل فعّال في أهداف التنمية الوطنية بدلاً من أن يصبح مجرد أداة.



المهندس مبروك السيابي

# الأمن الصناعي الوطني:

# عندما يتحول المحتوى المحلي من مؤشر أداء إلى استراتيجية وطنية

لم تعد مفاهيم الأمن الوطني في عالم اليوم تقتصر على الأبعاد السياسية والعسكرية، بل امتدت لتشمل قدرة الدول على تأمين احتياجاتها الأساسية والمحافظة على استمرارية اقتصادها في مواجهة الأزمات. فقد كشفت جائحة كوفيد19- هشاشة سلاسل الإمداد العالمية، كما أظهرت التطورات الجيوسياسية واضطرابات طرق التجارة والنقل أن الاعتماد المفرط على الخارج يمكن أن يتحول من ميزة اقتصادية إلى مصدر للمخاطر.

ومن هنا يبرز مفهوم الأمن الصناعي الوطني؛ أي قدرة الدولة على ضمان توفر المنتجات والمستلزمات الصناعية الاساسية والخدمات الصناعية، والمحافظة على استمرارية سلاسل الإمداد، وبناء قدرات وطنية قادرة على الإنتاج والتكيف والاستجابة للمتغيرات.

وفي هذا السياق، يمكن أن يتحول المحتوى المحلي من مجرد مؤشر لقياس حجم الإنفاق داخل الاقتصاد الوطني إلى أداة استراتيجية لبناء القدرات الصناعية وتعزيز الأمن الصناعي الوطني.

**من الإنفاق المحلي إلى القدرة الصناعية**

ارتبط مفهوم المحتوى المحلي بدرجة كبيرة بزيادة المشتريات من الشركات المحلية والاحتفاظ بجزء أكبر من الإنفاق داخل الاقتصاد. إلا أن القيمة الحقيقية للمحتوى المحلي تتجاوز عملية الشراء نفسها.

فالسؤال الأهم ليس فقط: كم أنفقنا محليًا؟ وإنما: ما الذي بنيناه بهذا الإنفاق؟

عندما يؤدي الطلب المحلي إلى إنشاء مصانع، وتطوير الموردين، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتأهيل الكفاءات الوطنية، وبناء سلاسل إمداد متكاملة، فإن الإنفاق يتحول من مجرد قيمة اقتصادية آنية إلى قدرة إنتاجية وطنية قادرة على الاستمرار والمنافسة.

ومن هنا يمكن النظر إلى تطور المحتوى المحلي باعتباره انتقالًا من الاحتفاظ بالقيمة داخل الاقتصاد إلى بناء القدرة على إنتاج القيمة؛ ومن دعم المورد المحلي إلى تطوير منظومة صناعية قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية والتوسع نحو الأسواق الخارجية.

وهذا هو جوهر العلاقة بين المحتوى المحلي والأمن الصناعي.

**رؤية عُمان 2040: من التنويع إلى بناء القدرة**

يتوافق هذا التوجه مع رؤية عُمان 2040 التي تضع بناء اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام، وتطوير القطاع الصناعي وتعظيم القيمة المحلية، ضمن مسارات التنمية الوطنية.

فالتنويع الاقتصادي لا يتحقق فقط بزيادة عدد القطاعات، وإنما ببناء قدرات إنتاجية حقيقية داخل هذه القطاعات، بما يقلل مواطن الضعف في سلاسل الإمداد ويزيد قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات.

وهنا يمكن أن يصبح المحتوى المحلي إحدى الأدوات التي تربط بين الإنفاق والاستثمار الصناعي والتوطين والتكنولوجيا والكوادر الوطنية.

**الميزان التجاري: قراءة مختلفة للفائض**

يكشف الميزان التجاري لسلطنة عمان لعام 2025 مثالًا واضحًا على أهمية النظر إلى الأمن الصناعي من منظور أوسع.

فقد بلغت الصادرات السلعية نحو 23.26 مليار ريال عُماني، مقابل واردات بلغت نحو 17.16 مليار ريال، محققة فائضًا تجاريًا يقارب 6.1 مليار ريال. إلا أن نحو 14.51 مليار ريال من الصادرات جاءت من النفط والغاز، أي ما يقارب 62% من إجمالي الصادرات. وفي المقابل، ارتفعت الواردات بنسبة 2.7% خلال العام.

وتكشف هذه الأرقام جانبًا مهمًا عند قراءة الميزان التجاري من منظور الأمن الصناعي.

فإذا استبعدنا صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات، فإن ما يتبقى من الصادرات السلعية يبلغ نحو 8.75 مليار ريال، مقابل واردات تقارب 17.16 مليار ريال. أي أن الصورة الحسابية ستتحول من فائض يقارب 6.1 مليار ريال إلى عجز يقارب 8.4 مليار ريال.

هذه المقارنة لا تعني أن صادرات النفط والغاز ليست جزءًا أساسيًا من قوة الاقتصاد العُماني، بل على العكس؛ فهي مصدر مهم للإيرادات والصادرات. لكنها توضح أن الفائض التجاري لا يعكس وحده مستوى القدرة الصناعية للاقتصاد.

ومن هنا تبرز أهمية السؤال:

ماذا لو استطعنا تحويل جزء من الواردات إلى إنتاج محلي تنافسي؟

فالواردات لا ينبغي النظر إليها فقط باعتبارها تكلفة على الاقتصاد، وإنما يمكن أن تكون أيضًا خريطة للفرص الصناعية المستقبلية. فكل منتج أو مكوّن يمكن تصنيعه محليًا يمثل فرصة للاحتفاظ بالقيمة داخل الاقتصاد، وتطوير الموردين، وبناء المعرفة والتقنية، وخلق وظائف ومهارات، وربما تحويل جزء من الواردات الحالية إلى صادرات مستقبلية.

ماذا علمتنا الأزمات؟

أظهرت جائحة كوفيد19- أن كفاءة سلاسل الإمداد في الظروف الطبيعية لا تعني بالضرورة قدرتها على الصمود أثناء الأزمات. كما أكدت التطورات الجيوسياسية الحالية واضطرابات طرق التجارة العالمية أن توفر المنتج في الأسواق الدولية اليوم لا يعني بالضرورة ضمان توفره غدًا.

ولذلك، فإن الأمن الصناعي لا يعني السعي إلى إنتاج كل شيء محليًا؛ فهذا غير واقعي وغير اقتصادي. وإنما يعني تحديد المنتجات والصناعات الاستراتيجية التي يجب أن تمتلك السلطنة قدرة إنتاجية عليها، أو أن تضمن لها مصادر إمداد متعددة وموثوقة.

وهنا يصبح تحليل الواردات وربطه بالمحتوى المحلي أداة مهمة لتحديد أولويات التوطين الصناعي.

يمثل الأمن الصناعي الوطني تطورًا طبيعيًا لمفهوم المحتوى المحلي. فالمحتوى المحلي لا ينبغي أن ينتهي عند زيادة الإنفاق على المورد المحلي، وإنما يجب أن يقود إلى بناء شركات، وتوطين صناعات، ونقل تقنيات، وتطوير كفاءات، وإنشاء سلاسل إمداد، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

وبذلك يمكن أن ينتقل المحتوى المحلي من التركيز على حجم القيمة التي تبقى داخل الاقتصاد إلى التركيز أيضًا على حجم القدرة التي يتم بناؤها داخله.

وربما حان الوقت للانتقال من سؤال:

**"كم بلغت نسبة المحتوى المحلي؟"**

إلى سؤال أكثر استراتيجية:

"ما هي القدرات الصناعية الوطنية التي بنيناها من خلال المحتوى المحلي؟"

فحين يتحول الإنفاق إلى قدرة إنتاجية، وتتحول القدرة إلى صناعة تنافسية، وتتحول الصناعة إلى صادرات وقيمة مضافة، يصبح المحتوى المحلي أكثر من مجرد مؤشر أداء؛ يصبح أداة لبناء الأمن الصناعي الوطني، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتقوية قدرة الاقتصاد العُماني على مواجهة عالم سريع التغير.



خلفان الخصيبي

# كيف نصنع قصص نجاح حقيقية في المحتوى المحلي؟

في السنوات الأخيرة، تحوّل المحتوى المحلي من مبادرة داعمة للاقتصاد إلى أحد أهم المحركات الاستراتيجية للتنمية المستدامة وتعزيز القيمة المضافة داخل الاقتصادات الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار كل مبادرة في هذا المجال قصة نجاح، كما لا يمكن اختزال النجاح في نسبة أو رقم يظهر في تقرير سنوي.

فقصص النجاح الحقيقية لا تُصنع في العروض التقديمية أو الحملات الإعلامية، بل تُبنى على نتائج ملموسة أحدثت تغييرًا حقيقيًا يمكن قياسه واستدامته وتكراره. والفرق كبير بين قصة تُروى للاستهلاك الإعلامي، وقصة تقدم نموذجًا عمليًا يمكن للمؤسسات الأخرى الاستفادة منه وتطبيقه.

في جوهره، لا يقتصر المحتوى المحلي على رفع نسب الإنفاق داخل الدولة، بل يتجاوز ذلك إلى تطوير سلاسل الإمداد الوطنية، وتنمية الكفاءات المحلية، وتعزيز فرص الموردين الوطنيين، وتحويل الإنفاق إلى قيمة اقتصادية مستدامة تدعم النمو والتنافسية. ومن هنا تبرز أهمية السؤال الذي يجب أن تقف عنده كل مبادرة: ما الذي تغيّر فعليًا نتيجة لهذه المبادرة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تحتاج المؤسسات إلى منهجية واضحة لصناعة قصص نجاح حقيقية، تبدأ باكتشاف الفرصة وتنتهي بتحويل التجربة إلى معرفة قابلة للتكرار.

**أولًا: اكتشاف الفرصة**

كل قصة نجاح تبدأ بفرصة لم تُستثمر بالشكل الأمثل.

قد تتمثل هذه الفرصة في فئة مشتريات تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، أو في منتج يمكن تصنيعه محليًا، أو في خدمة يمكن تطوير قدراتها داخل السلطنة، أو حتى في مورد دولي يمكن توطين جزء من سلسلة قيمته داخل السوق المحلي.

السؤال المهم هنا ليس: كيف نرفع نسبة المحتوى المحلي؟ بل: أين يمكن تحقيق أكبر قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؟

فكل ريال يُعاد توجيهه بفاعلية نحو الموردين والمنتجات والخدمات المحلية يمكن أن يخلق سلسلة من الآثار الاقتصادية تمتد إلى فرص العمل والاستثمار ونقل المعرفة.

**ثانيًا: قياس نقطة البداية**

لا يمكن الحديث عن النجاح دون معرفة نقطة الانطلاق. قبل تنفيذ أي مبادرة، يجب تحديد الوضع الحالي بدقة، من خلال قياس حجم الإنفاق المحلي، ونسبة الاعتماد على الموردين الوطنيين، والقيمة التي يتم توفيرها محليًا من المنتجات والخدمات. هذه البيانات ليست مجرد أرقام تأسيسية، بل تمثل المرجع الذي يُبنى عليه تقييم الأثر لاحقًا. فالنجاح لا يُقاس بالشعور بأن الأمور أصبحت أفضل، وإنما بإثبات مقدار التحسن الذي تحقق وأسبابه والفترة الزمنية التي استغرقها.

**ثالثًا: تحويل الفرصة إلى مبادرة عملية**

بعد تحديد الفرصة وقياس خط الأساس، تبدأ مرحلة التنفيذ.

وهنا يجب أن تكون المبادرة واضحة ومحددة الأهداف، سواء كانت تهدف إلى توطين فئة مشتريات معينة، أو تطوير مورد وطني جديد، أو إنشاء قدرة تصنيع محلية، أو إعادة تصميم آلية التوريد لتعظيم القيمة المتحققة داخل الاقتصاد الوطني. كلما كانت المبادرة أكثر تحديدًا، أصبح قياس نتائجها أكثر دقة، وأصبح من السهل استخلاص الدروس وتقييم جدواها.

**رابعًا: تحديد المستهدف بوضوح**

المبادرات التي تفتقر إلى أهداف واضحة قد تحقق بعض النتائج، لكنها غالبًا ما تفشل في بناء قصة نجاح متكاملة.

لذلك يجب تحديد المستهدف منذ البداية، سواء من حيث القيمة الاقتصادية المراد تحقيقها، أو نسبة التحسن المطلوبة، أو الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى النتائج.

إن وجود أهداف كمية وزمنية واضحة يحول المبادرة من مجرد فكرة جيدة إلى مشروع يمكن إدارته ومتابعته وقياس أدائه ومساءلة القائمين عليه.

**خامسًا: إثبات الأثر بالأرقام**

هنا تبدأ القصة الحقيقية.

أفضل قصص النجاح هي تلك التي تُظهر التحول بصورة واضحة من خلال نموذج بسيط:

الوضع السابق، ثم المبادرة، ثم النتائج؛ تلك هي المعادلة الأبسط والأكثر فاعلية لإثبات الأثر وقياس النجاح.

ما هو الوضع السابق؟ وما التدخل الذي تم تنفيذه؟ وما النتائج التي تحققت بعد ذلك؟

قد تتمثل النتائج في زيادة حجم الإنفاق المحلي، أو تطوير مورد وطني جديد، أو خفض الاعتماد على الاستيراد، أو إيجاد قدرات إنتاجية محلية، أو توسيع قاعدة الموردين الوطنيين.

وفي جميع الأحوال، تبقى الأرقام هي العنصر الأكثر أهمية، لأنها تمنح القصة مصداقيتها وتحوّلها من انطباعات عامة إلى حقائق يمكن التحقق منها.

**سادسًا: تحويل التجربة إلى معرفة**

النجاح الحقيقي لا يتوقف عند تحقيق النتيجة.

فالمرحلة الأهم تتمثل في توثيق التجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها. ما التحديات التي واجهت المبادرة؟ وما أسبابها؟ وكيف تم تجاوزها؟ وما القرارات التي أحدثت الفارق؟

عندما تتم الإجابة عن هذه الأسئلة، تتحول قصة النجاح من مجرد تجربة منفردة إلى معرفة مؤسسية يمكن الاستفادة منها وتكرارها في مبادرات أخرى.

وهنا يصبح المحتوى المحلي أكثر من مؤشر أداء أو رقم في تقرير؛ بل أداة لتطوير السياسات وتحسين القرارات وتعزيز سلاسل الإمداد وبناء قدرات وطنية مستدامة.

**القصة الأقوى هي التي يمكن تكرارها**

في نهاية المطاف، لا يكمن النجاح في صناعة قصة واحدة، بل في بناء منهج قادر على إنتاج قصص نجاح متعاقبة.

فالمؤسسات الرائدة في المحتوى المحلي لا تكتفي بالسؤال: **كم حققنا؟** بل تسأل أيضًا: **كيف حققنا ذلك؟ وهل يمكن تكراره؟ وهل يستطيع الآخرون الاستفادة من تجربتنا؟**

وهنا يتجلى المعنى الحقيقي للنجاح؛ أن تتحول المبادرة إلى نتيجة، والنتيجة إلى معرفة، والمعرفة إلى ممارسة مؤسسية، والممارسة إلى أثر اقتصادي مستدام.

فالقصة التي تستحق أن تُروى ليست تلك التي تبدو جميلة على الورق، بل تلك التي تثبت أثرها بالأرقام، وتوضح الطريق الذي سلكته، وتلهم الآخرين لتحقيق نتائج أفضل.



الدكتور أحمد الحجري

# المحتـــــوى المـحلـــي بين الإنفاق والأثر المستدام

نحـو إطـار يعيـد توجيـه المحتـوى المحلي نحـو شراكـة قائمـة على القيمـة (المنفعـة)، ويربـط الاسـتثمار باحتياجـات المحافظـات، مـن خـلال أدوات مسـتدامة مثـل الأوقـاف وتكاملهـا مـع مبـادئ ESG.

**في هذا السياق يمكن فهم المحتوى المحلي بشكل أوسع باعتباره:**

أي منفعـة اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو بيئيـة ناتجـة عـن النشـاط الاقتصـادي، وقابلـة للتحديـد والقيـاس. هـذه المنافـع متعـددة الأشـكال، وتظهـر في خلـق فـرص العمـل، تنمية الموردين المحليين، نقل المعرفة، الاستدامة البيئية، والتبرعات المدروسة ذات الأثـر التنمـوي المسـتدام، والتي تُعـد جـزءًا مـن منظومـة القيمـة عنـد تصميمهـا بشـكل استراتيجي.

كمـا أن هـذا الطـرح لا يتعـارض مـع الاسـتثمار الأجـنبي أو الكفـاءات العالميـة أو دور المقيمين والسياح في البلد، بل يعزز جاذبية البيئة الاستثمارية عبر شراكات قائمة على تعظيـم القيمـة المشتركـة بـدلًا مـن فـرض متطلبـات المحتـوى المحلي.

**ما الذي نحتاجه؟**

**1 - التفاوض على القيمة (المنافع)**

التفـاوض والاتفـاق مـع الشركات على مـا يمكـن تحقيقـه مـن منافـع بشـكل واقعي، حيـث إن القيمـة لا تُفـرض، بـل يتـم التوافـق عليهـا حسـب الاحتياجـات التنمويـة للبلـد بـكل ابعادهـا وحسـب امكانيـات وقـدرات الشركات.

**2 - التنمية المكانية وتفعيل الأوقاف**

ربـط المحتـوى المحلي باحتياجـات المحافظـات، وتوظيـف الأوقـاف لدعـم التدريـب والمبـادرات والأصـول التنمويـة المسـتدامة.

**نماذج مختصرة لاحتياجات تنموية مختلفة:**

الاحتياجات لا تقتصر على التوظيف، بل قد تكون في تأهيل الباحثين عن عمل، دعم الأوقاف، أو إعادة دمج أفراد خارج سوق العمل بما يعزز استقرار أسرهم.

وفي بعض المناطق، يكون الأثر الأكبر في تنشيط الأسواق المحلية والمشاريع الصغيرة، أو سد فجوة المهارات عبر تدريب موجه.

أما بيئيًا، فقد تتمثل القيمة في مبادرات عملية مثل تحسين إدارة النفايات (إعادة التدوير، تقليل المخلفات الصناعية)، أو رفع كفاءة استخدام الموارد كالمياه والطاقة، بما يخفف الأثر البيئي ويحقق وفورات اقتصادية مستدامة.

القيمة ليست مسارًا واحدًا، بل تُصمَّم حسب الاحتياج الحقيقي لتحقيق أثر مستدام.

**كيف نطبق الفكرة؟**

**التحول من نِسَب إلى قيمة يبدأ من قرارات الإنفاق:**

**الحكومة:**

دمج القيمة في المشاريع بناءً على احتياجات فعلية (الباحثين عن عمل، فجوات المهارات، التحديات البيئية)، وربط كل مشروع بسؤال واضح: ما الاحتياج الذي يمكن أن يعالجه هذا المشروع؟

**الشركات:**

الانتقال من الامتثال إلى تصميم القيمة، بالاستفادة من قنوات فهم احتياجات وتحديات المجتمع مثل الجمعيات والمؤسسات

**الأفراد:**

المساهمة عبر قرارات يومية مثل دعم المنتجات المحلية، المشاريع الصغيرة، والتبرعات المدروسة.

هذا الطرح يتماشى مع مفهوم "القيمة المشتركة" الذي طرحه مايكل بورتر ومارك كرامر في ( Harvard Business Review 2011)، والذي يوضح أن تعزيز التنافسية للشركات يمكن أن يتحقق من خلال ربط القيمة الاقتصادية بالتحديات الاجتماعية. كما تشير دراسات حديثة من( Michigan State University 2024) إلى أن تصميم القيمة عبر شراكات فعّالة وحوار بين الأطراف يسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة وتأثيرًا.

كما يتكامل هذا التوجه مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، خصوصًا في:

تنمية المحافظات بشكل متوازن

تمكين القطاع الخاص كشريك في التنمية

تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

**الخلاصة**

التحول الحقيقي يبدأ عندما يصبح كل قرار إنفاق حكوميًا أو مؤسسيًا أو فرديًا قرارًا واعيًا يسعى لتعظيم القيمة داخل الوطن.



سلطان الخضوري

# المنظومـــــة بحاجة إلى تكامل

لطالما ارتبط مفهوم المحتوى المحلي بزيادة نسبة المشتريات من الموردين المحليين، أو إسناد العقود إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسط، وتحسب ضمن متطلبات المحتوى المحلي كما يتم نشرها ايضا في تقارير أخرى مثل تقرير (SDGs) وتقرير (ESG) ومعايير الاستدامة مثل (GRI) و (ISSB). ولكن السؤال هل يكفي أن يكون لدينا مورد محلي؟ أو أن يكون لدينا مورد محلي مستدام لا يعتمد على الاقتصاد الداخلي فقط بل إقليمي ودولي.

## تطوير الموردين

إن نجاح برامج تطوير الموردين لا تقاس بعدد الموردين المسجلين في قواعد البيانات أو بحجم العقود التي حصلوا عليها فقط، وإنما بقدرتهم على النمو، والتوسع، ورفع كفاءتهم التشغيلية، والدخول إلى أسواق جديدة خارج حدود السوق المحلي. فالمورد الذي يعتمد على العقود المحلية وحدها سيبقى مرتبطًا بحجم الإنفاق المحلي، أما المورد القادر على التصدير والمنافسة، فإنه يصبح جزءًا من الاقتصاد الوطني ومصدرًا للقيمة المضافة وفرص العمل.

ومن هنا، فان برامج او منظومة تطوير الموردين لا ينبغي أن تنتهي عند منح الفرصة، بل يجب ان يأخذ بيده من الجهات الحكومية كلا في مجاله بجانب القطاع الخاص. فالإسناد يمثل الخطوة الأولى فقط، بينما تتمثل الخطوات الأهم في تطوير قدرات، واطلاعه على أحدث التقنيات والابتكارات وتشجيع حس الابداع والابتكار لدى هذا المورد او المصنع او رائد العمل، وتمكينه المستمر في تحسين جودة منتجاته وخدماته من خلال توجيهه للحصول على الشهادات والمواصفات الدولية.

## التجارب الدولية

ولعل التجارب الدولية مثل البرازيل التي عملت في بداية الامر على تخصيص نسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدركت لاحقا انها بحاجة الى دمج هذه المؤسسات مع الشركات العالمية وألزمت هذه الشركات بنقل المعرفة لهذه المؤسسات لتصبح هذه المؤسسات جزء من سلسلة الامداد المحلي محققة بذلك استدامة هذه المؤسسات. كما توكد بعض الدول مثل النرويج وماليزيا والسعودية التي نجحت في برامج تمكين الموردين لم تركز على حماية المورد المحلي بشكل دائم، بل عملت على تأهيله ليصبح قادرًا على المنافسة دون الاعتماد المستمر على الحماية أو التفضيل. فالهدف النهائي لم يكن إنشاء مورد يعتمد على السوق المحلي، وإنما بناء شركات وطنية تنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية.

## تتكامل الأدوار

ولتحقيق ذلك، لا بد أن تتكامل الأدوار بين مختلف الجهات. فالجهات الحكومية تضع السياسات والحوافز بجانب الشركات الكبرى التي توفر فرص الإسناد ونقل المعرفة، والجهات التمويلية تدعم التوسع والاستثمار، والمؤسسات التعليمية ومراكز التدريب تسهم في تطوير الكفاءات، بينما تعمل الجهات المعنية بالجودة والاعتماد على رفع مستوى المنتجات والخدمات بما يتوافق مع المعايير الدولية، من خلال تمكين هذه المؤسسات للحصول على المعايير واعتمادها الدولي.

كما أنه أيضا يجب على المورد المحلي او المؤسسات المحلية ان تعمل على اعداد خطة واضحة للنمو تتوائم مع خطوط الإنتاج او الخدمات المقدمة من خلال فهم احتياجات السوق، ثم الاستثمار في التقنية، وتطوير رأس المال البشري، ورفع الإنتاجية، وبناء شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية. فالمنافسة اليوم لا تعتمد على السعر فقط، وإنما على الجودة، والابتكار، والقدرة على الالتزام، وسرعة الاستجابة، واستدامة الأعمال.

## قوة المنافسة

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، أصبحت الدول تتنافس من خلال قوة سلاسل الإمداد المحلية، وليس فقط من خلال حجم مواردها الطبيعية. لذلك، فإن بناء منظومة من الموردين المحليين القادرين على المنافسة يمثل استثمارًا طويل الأمد في الاقتصاد الوطني، ويعزز مرونته وقدرته على الاستفادة من الفرص الإقليمية والدولية.

وفي سلطنة عُمان، تمتلك المؤسسات الوطنية مقومات واعدة تؤهلها للانتقال إلى هذه المرحلة، خاصة مع المشاريع الاستراتيجية، والمناطق الاقتصادية، والموانئ، والاتفاقيات التجارية التي تفتح آفاقًا أوسع للوصول إلى الأسواق الخارجية. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب أن يكون تطوير المورد المحلي هدفًا استراتيجيًا، وليس مجرد نتيجة جانبية لبرامج المحتوى المحلي بل لابد من اشهار واعتماد مؤشر وطني يقيس نسبة الانفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقيس معدل النمو بجانب العقود والعناصر الاخرى.

وفي الختام، فإن منظومة الموردين لا تتحقق فقط بزيادة عدد الموردين المحليين، وإنما عندما ننجح في بناء شركات وطنية قادرة على المنافسة بثقة داخل السلطنة وخارجها. فالمورد المحلي الذي ينافس إقليميًا ودوليًا لا يعزز المحتوى المحلي فحسب، بل يسهم في زيادة الصادرات، ونقل المعرفة، وخلق فرص عمل نوعية، وترسيخ مكانة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية. وعندها يصبح المحتوى المحلي منصة للانطلاق نحو المنافسة، وليس مجرد وسيلة للاستفادة من السوق المحلي.



محمود الغافري

# التحديات في تحقيق نسب التعمين المستهدفـــة

كثيراً ما نسمع في القطاعين العام و الخاص عن نسب التعمين المستهدفة والنسب التي تم تحقيقها، ومع كثرة تداول هذه النسب والمؤشرات، ارتبط مفهوم "التعمين" لدى شريحة واسعة من المجتمع بصورة مباشرة بمدى توفر الوظائف للعُمانيين، حتى أصبح يُنظر إليه في كثير من الأحيان بإعتباره مرادفاً للتوظيف فقط.

إلا أن التعمين بمفهومه الأشمل يتجاوز مجرد توفير فرصة وظيفية للمواطن فهو أحد أهم مرتكزات القيمة المحلية المضافة و المحتوى المحلي في سلطنة عُمان، إذ انه لا يرتبط فقط بتوفير فرص العمل، وإنما يمتد أثره إلى بناء القدرات الوطنية، ونقل المعرفة والخبرات، وتعزيز مشاركة الكفاءات العُمانية في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، أصبحت نسب التعمين إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لدفع المؤسسات والقطاعات نحو زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية.

**لكن التجربة العملية تطرح سؤالاً مهماً: هل يكفي تحديد نسبة مستهدفة للتعمين لضمان تحقيق توطين حقيقي ومستدام للوظائف؟**

الإجابة ليست مرتبطة بالنسبة وحدها. فتحقيق نسب التعمين المستهدفة يتأثر بعوامل متعددة، من بينها طبيعة القطاع والمهن المطلوبة، ومدى توافر الكفاءات، وجاذبية الوظائف، ومدة المشاريع، ومستوى الأجور، وفرص التطور الوظيفي، إضافة إلى قدرة المؤسسات على استقطاب الموظف العُماني وتطويره والاحتفاظ به.

ومن هنا، فإن مناقشة تحديات التعمين يجب ألا تنطلق من طرح سؤال: كم بلغت نسبة التعمين؟ فقط، وإنما من أسئلة أعمق تتعلق بنوعية الوظائف، واستدامتها، ومدى جاهزية سوق العمل لتوفير الكفاءات المطلوبة ومدى تماشيها مع رؤية السلطنة 2040.

## التعمين.. منظومة وليست رقماً

يعـرّف قانـون العمـل العُماني التعـمين باعتبـاره منظومـة تشـغيل تهـدف إلى تحقيـق التشغيل والإحلال المستهدف للعمانيين. كما ينص على أن نسب التعمين تحدد وفق القطاعـات الاقتصاديـة والأنشـطة والمهـن، مـع الأخـذ في الاعتبـار ظـروف كل قطـاع أو نشـاط ومـدى توافـر القـوى العاملـة العُمانيـة اللازمـة. وهـذا التفصيـل مهـم؛ لأنـه يؤكـد أن التعـمين بطبيعتـه لا يمكـن فصلـه عـن واقـع سـوق العمـل وتكويـن القـوى العاملـة في كل نشـاط اقتصـادي.

إلا أن الواقـع يظهـر وجـود العديـد مـن التحديـات التي تواجههـا هـذه المؤسسـات في تطبيـق مـا تـم ذكـره كـون المـعنى المتعـارف عليـه للتعـمين هـو التوظيـف والالتزام بتحقيـق النسـب المطلوبـة فقـط ، الأمـر الـذي تسـبب في إيجـاد العديـد مـن الإلتباسـات بين الجهـات المعنيـة بمتابعـة نسـب التعـمين والجهـات المطلـوب منهـا تحقيـق تلـك النسـب.

## التحدي الأول: سوق العمل ليس قطاعاً واحداً

ومـن جملـة هـذه التحديـات التي تواجـه المؤسسـات الخاصـة على وجـه التحديـد هـو ان واقـع قطاعـات العمـل ليـس واحـدا. فالتركيبـة الوظيفيـة في قطـاع الإنشـاءات تختلـف اختـلاف تامـا وجذريـا مـع تركيبـة الوظائـف في القطـاع المالي أو القطـاع الصناعي أو حتى القطـاع اللوجـستي. وبالتالي، فإنـه مـن المجحـف أن يتـم معاملـة سـوق العمـل ككتلـة واحـدة فيمـا يخـص نسـب التعـمين والتوظيـف.

وتكشـف البيانـات المنشـورة في الكتـاب الإحصائي السـنوي 2026 الصـادر مـن المركـز الـوطني للإحصـاء والمعلومـات، والخاصـة بعـام 2025، عـن هـذا التفـاوت بوضـوح. ففي قطـاع التشـييد، سُـجل نحـو 83 ألـف عامـل عُمـاني مقابـل أكثر مـن 432 ألـف عامـل وافـد، بينمـا سـجلت الأنشـطة الماليـة والتأمينيـة نحـو 20 ألـف عُمـاني مقابـل نحـو 3.1 آلاف وافـد. وفي النقـل والتخزيـن بلـغ عـدد العُمانيـين نحـو 45 ألفـاً مقابـل قرابـة 73.6 ألـف وافـد.

هـذه الفروقـات لا تـعني أن قطاعـاً أفضـل مـن آخـر بـالضرورة، وإنمـا توضـح اختـلاف هيـكل الوظائـف والمهـارات ونمـوذج الأعمـال مـن قطـاع اقتصـادي إلى آخـر. فالقطـاع الـذي يعتمـد بصـورة كـبيرة على العمالـة الميدانيـة والوظائـف المؤقتـة لا يمكـن تحليلـه بالطريقـة نفسـها التي نحلـل بها قطاعـاً يعتمـد على وظائـف مكتبيـة أو تخصصيـة مسـتقرة. لذلـك فـإن النسـبة تصبـح أكثر فاعليـة عندمـا تسـاندها قـراءة تفصيليـة للمهـن والمهـارات وسـوق العمـل الخـاص بالقطـاع المسـتهدف.

## التحدي الثاني: بين تعمين الشركة وتعمين المشروع

تـزداد المسـألة تعقيـداً في المشـاريع الـكبرى التي قـد تضـع عقودهـا متطلبـات إضافيـة للقيمـة المحليـة المضافـة والمحتـوى المحلي، ومـن بينهـا نسـب ووظائـف معينـة ومحـددة للتعـمين داخـل الـمشروع نفسـه.

وهنـا يجـب التمـيز بين مسـتويين مختلـفين: الأول هـو التعـمين على مسـتوى المنشـأة أو الشركـة وفـق الإطـار التنظيمـي المعمـول بـه، والثـاني هـو التعـمين على مسـتوى المشـروع عندمـا يضـع مالـك المشـروع هدفـاً تعاقديـاً خاصـاً بالقـوى العاملـة المرتبطـة بذلـك العقـد. فقـد تكـون شركـة مـا محققـة لمتطلباتهـا التنظيميـة وفـق مـا هـو معمـول بـه ومطلـوب مـن وزارة العمـل، لكنهـا تواجـه تحديـاً في تحقيـق متطلـب تعاقـدي داخـل مشـروع محـدد؛ خصوصـاً عندمـا يرتبـط المتطلـب التعاقـدي بتعـمين فئـات وظيفيـة بعينهـا.

ويبرز هـذا التحـدي بصـورة أكبر في المشـاريع الإنشـائية. فالقـوى العاملـة قـد ترتفـع بشـكل كـبير خـلال مرحلـة الإنشـاء، ثـم تنخفـض عنـد الانتقـال إلى التشـغيل، كمـا أن بعـض التخصصـات قـد تكـون مطلوبـة لبضعـة أشـهر فقـط. وبالتالي فـإن توظيـف مواطـن لوظيفـة مرتبطـة بمرحلـة قـصيرة مـن المشـروع يتطلـب التفكـير منـذ البدايـة في مـاذا سـيحدث لهـذا الموظـف بعـد انتهـاء الحاجـة إلى الوظيفـة.

من هنا تأتي أهمية أن تسبق متطلبات وأهداف التعمين في المشاريع خطة واضحة للقوى العاملة تحدد الوظائف المطلوبة، ومدة الحاجة إليها، والمهارات اللازمة، وإمكانية الإحلال، وفرص انتقال الموظفين بين مراحل المشروع أو بين مشاريع أخرى. فالتوظيف قصير الأجل قد لا يعكس بصورة دقيقة مدى جدية المؤسسة الخاصة في تحقيق تعمين مستدام والمحافظة على الموظفين العُمانيين، كما قد لا يوفر للجهات المعنية صورة واضحة عن استدامة التوظيف وجودته.

## التحدي الثالث: جاذبية الوظيفة

هناك جانب آخر لا يمكن تجاهله، وهو أن توفر المرشح للوظيفة لا يعني بالضرورة قدرته أو رغبته في الاستمرار في الوظيفة فالراتب ليس العامل الوحيد المؤثر في عملية التوظيف. فهناك ساعات العمل، والمناوبات، والمواقع البعيدة، والاستقرار الوظيفي، وبيئة العمل، وفرص التدريب، وطبيعة الوظيفة، ومسار التطور المهني والتي جميعها عناصر تحدد جاذبية الوظيفة.

يمكن لمؤسسة أن تنجح في تعيين العدد المطلوب من المواطنين وتحقيق النسبة المستهدفة خلال فترة معينة، لكنها قد تعود إلى نقطة البداية إذا غادر جزء كبير منهم بعد فترة قصيرة. لذلك فإن معدل دوران القوى العاملة الوطنية يجب أن يكون جزءاً من تقييم أداء التعمين. ومن المفيد ألا يتم سؤال المؤسسة فقط عن (كم عمانياً قمتم بتوظيفه؟)، بل أيضاً: (كم منهم ما زال يعمل معكم بعد عامين أو ثلاثة؟ ولماذا غادر الآخرون؟).

## من نسبة التعمين إلى جودة التعمين

ربما يكون التحدي الأهم مستقبلاً هو كيفية الانتقال من حساب نسب التعمين إلى تقييم جودة التعمين. فقد تحقق مؤسستان النسبة نفسها، بينما يكون الأثر الاقتصادي والتنموي مختلفاً تماماً بينهما. الأولى قد تتركز فيها العمالة الوطنية في عدد محدود من الوظائف، بينما تعمل الثانية على إدخال العمانيين في مختلف المستويات الوظيفية، وتدريبهم في التخصصات الفنية، وإعدادهم للمناصب الإشرافية والقيادية، وربطهم بخطط إحلال ونقل معرفة واضحة. ولذلك من المناسب إضافة مفهوم جودة التعمين إلى منظومة القياس والمتابعة.

## فإلى جانب النسب التي تُطالب بها الشركات للإلتزام بها، يمكن طرح مؤشرات أخرى:

1. ما نسبة العمانيين في الوظائف الفنية والتخصصية؟
2. ما نسبة من تمت ترقيتهم؟
3. كم موظفاً أكمل برنامجاً مهنياً معتمداً من وزارة العمل؟
4. كم وظيفة انتقلت فعلياً من خبرة أجنبية إلى كفاءة وطنية؟
5. وما نسبة الاحتفاظ بالعمانيين بعد سنتين أو ثلاث سنوات؟

بهذه الطريقة يتحول التعمين من مؤشر للامتثال إلى مؤشر لبناء رأس المال البشري الوطني وذلك لأنه من غير الواقعي في بعض التخصصات انتظار سوق العمل ليقدم للشركات مرشحاً جاهزاً بنسبة 100% قبناء الخبرة مسؤولية مشتركة.

كذلك يمكن للجهات المعنية والشركات أن تحول بعض الفجوات إلى فرص من خلال برامج التدريب أثناء العمل، وبرامج الخريجين، والشهادات المهنية، والتوجيه والإرشاد، وخطط التطوير الفردية، والإحلال التدريجي للوظائف. بحيث يصبح نقل المعرفة ذا أهمية خاصة في المشاريع التي تستعين بخبرات دولية متخصصة. ففي هذه الحالة، لا ينبغي أن تنتهي الاستفادة من الخبير بانتهاء عقده؛ بل يمكن تصميم العلاقة بحيث تنتقل المعرفة إلى موظفين عُمانيين قادرين لاحقاً على أداء المهمة نفسها. وهنا يظهر الارتباط الحقيقي بين التعمين والقيمة المحلية المضافة؛ فالقيمة لا تتمثل فقط في الأجر الذي يُنفق داخل الاقتصاد، وإنما أيضاً في الخبرة والمعرفة والقدرة التي تبقى فيه.

## حلول مقترحة ... التعمين مسؤولية مشتركة

ليس من المنصف تحميل طرف واحد مسؤولية حل جميع تحديات التعمين. فالحكومة مسؤولة عن تطوير التشريعات والسياسات وبيانات سوق العمل. والمؤسسات التعليمية والتدريبية معنية بمواءمة البرامج التعليمية والتدريبية مع الوظائف المستقبلية. والشركات مطالبة بتوفير الفرص والتدريب وبيئة العمل والمسار المهني. وأصحاب المشاريع يستطيعون استخدام العقود والمشتريات كأداة

لبناء القدرات الوطنية. وفي المقابل، يجب أن يتحمل الباحث عن عمل والموظف مسؤولية تطوير المهارات والاستعداد للتعلم والتكيف مع طبيعة الوظائف الجديدة. فعندما تعمل هذه الأطراف بصورة منفصلة، تصبح النسبة غاية بحد ذاتها. أما عندما تعمل ضمن منظومة واحدة، تصبح النسبة نتيجة طبيعية لنجاح عملية بناء القوى العاملة الوطنية.

لا شك أن نسب التعمين ضرورية؛ فهي تحدد المستهدف، وتحفز المؤسسات على البحث عن الكفاءات الوطنية وتوظيفها. إلا أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الوصول إلى النسبة المطلوبة في نهاية شهر أو ربع سنة فحسب، وإنما في المحافظة عليها وتطويرها وتحويل الوظائف التي يشغلها العُمانيون إلى مسارات مهنية مستدامة.

ولذلك لو أردنا حلولاً لتحديات التعمين التي سبق ذكرها لوجدنا أن اول حل يجب ان يتخذ هو ربط نسب التعمين وبيانات التوظيف في كل قطاع بشكل منفصل عن القطاعات الإقتصادية الأخرى بحيث سيساعد ذلك على تجنب معالجة تحديات التوظيف في قطاع معين بطريقة قد تؤثر بصورة غير مباشرة في استقرار قطاع آخر والنسبة تكون مرنة بناء على معطيات السوق.

يلي هذا الأمر توضيح الهيكل الإداري والتوظيفي لكل مؤسسة وجعل هذا الهيكل واضح لوزارة العمل حتى يمكن من خلاله تحديد الوظائف الممكن تعمينها بشكل مباشر وتلك التي سيحتاج الموظف الجديد فيها الى تدريب معتمد والوظائف التي ستكون من ضمن خطة الإحلال المستقبلية. أما الوظائف التخصصية التي يصعب تعمينها على المدى القصير، فيمكن ربطها بخطط واضحة لنقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المحلي.

وفيما يتعلق بالتعمين في الشركات والمشاريع، أرى أهمية الفصل بين التعمين على مستوى المؤسسة والتعمين على مستوى المشروع. فلكل مشروع هيكله التنفيذي وقوته العاملة التي تتغير وفق مراحله، كما يشارك في تنفيذ المشروع عدد من المقاولين من الباطن، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أعداد العمالة في موقع المشروع بصورة كبيرة مقارنة بالقوى العاملة الدائمة لدى المقاول الرئيسي. لذلك فإن تقييم التعمين في المشاريع يحتاج إلى منهجية تراعي طبيعة المشروع ومدته ومراحله وتركيبة القوى العاملة فيه. وبسبب التداخل الكبير بين القوى العاملة التابعة للمقاول الرئيسي والقوى العاملة التابعة للمقاولين من الباطن، تبرز الحاجة إلى منهجية مستقلة لقياس وإدارة التعمين على مستوى المشروع. بحيث يتم احتساب جميع العُمانيين العاملين فعلياً ضمن نطاق المشروع، سواء كانوا تابعين للمقاول الرئيسي أو للمقاولين من الباطن، ضمن نسبة تعمين موحدة خاصة بذلك المشروع.

وفي المقابل، يتم تسجيل هذه القوى العاملة ضمن إطار واضح يبيّن ارتباطها بالمشروع المحدد وفريق إدارته، على أن يكون هذا القياس منفصلاً عن نسبة التعمين للشركة. وبهذه الآلية يمكن تكوين صورة أكثر دقة عن مستوى مشاركة القوى العاملة الوطنية في كل مشروع، مع تجنب الخلط بين أداء الشركة ككل وأداء المشروع الذي تنفذه.

خلاصة القول، التخطيط المبكر للقوى العاملة، والبيانات الدقيقة لسوق العمل، والبرامج التدريبية والتأهيل المرتبط باحتياجات حقيقية، وخطط الإحلال نقل المعرفة، ومؤشرات الاستبقاء في الوظائف والتطور الوظيفي وكذلك جودة الوظائف ووضوح الهياكل الإدارية والوظيفية، كل هذه الأشياء تعتبر جزء من الحل الشامل لتحديات التعمين. وعندما يتم الاهتمام بها وتحليلها والاستفادة منها بشكل منظم وصحيح سنصل إلى مرحلة يتحول فيها التعمين من مجرد نسبة مطلوب تحقيقها إلى استثمار طويل الأجل في رأس المال البشري العُماني، وهو أحد أهم وأبقى أشكال القيمة المحلية المضافة.



محمد العيسائي

# المحتـــوى المـحلي محرك نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الاقتصاد العُماني

تُعـد المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة ركيزة أساسـية للاقتصـاد العالمـي؛ إذ تمثـل نحـو 90% مـن الأعمـال التجاريـة، وتوفـر مـا يصـل إلى 70% مـن فـرص العمـل، وتسـهم بنحـو نصـف الناتـج المحلـي الإجمالي العالمـي. وفـي سـلطنة عُمـان، تكتسـب هـذه المؤسسـات أهميـة خاصـة في إطار رؤيـة عُمـان 2040 وتوجهها نحـو اقتصـاد منتـج ومتنـوع يقـوده القطـاع الخـاص.

وتـشير بيانـات تقريـر رؤيـة عُمـان 2040 إلى أن عـدد المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة بلغ نحـو 240 أل ف مؤسسـة في عـام 2023، ووفـرت فـرص عمـل لنحـو 185 ألـف عُماني. كمـا تـشير دراسـة لصنـدوق النقـد الدولي إلى أنهـا شـكلت نحـو 98% مـن الشركات، وأسـهمت بنحـو 33% مـن الناتـج المحلـي غير النفطي، ووظفـت نحـو 76% مـن العامليـن في القطـاع الخـاص في عـام 2023.

ومـن هنـا يبرز المحتـوى المحلـي كأداة اقتصاديـة تتجـاوز تفضيـل المنتـج أو المـورد المحلي، لتعمـل على تحويـل الإنفـاق والاسـتثمار إلى قيمـة اقتصاديـة داخـل السـلطنة، مـن خـلال تطويـر المورديـن، وتـوطين المنتجـات والخدمـات، وتنميـة المهـارات، ونقـل المعرفـة والتكنولوجيـا، وربـط المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة بـالشركات الـكبرى والمشروعـات الحكوميـة والاسـتثمارات الأجنبيـة.

### أولًا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للاقتصاد

تؤكـد التجـارب الدوليـة أن المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة تـؤدي دورًا محوريًـا في خلـق الوظائـف والابتـكار وتطويـر سلاسـل القيمـة. ولا تقـتصر أهميتهـا على خدمـة الأسـواق المحليـة، بـل تمتـد إلـى قدرتهـا على النمـو والدخـول فـي سلاسـل القيمـة الإقليميـة والعالميـة. ولذلـك، لا يكمـن التحـدي في زيـادة أعـداد المؤسسـات فحسـب، وإنمـا في تمكينهـا مـن الاسـتمرار والتوسـع والتصديـر.

### ثانيًا: المحتوى المحلي وبناء سلاسل القيمة

لا يكفي التمويـل والدعـم الإداري لضمـان نمـو المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة؛ فهي تحتـاج إلى أسـواق وفـرص أعمـال مسـتدامة. ويمكـن للمشروعـات الـكبرى والعقـود الحكوميـة والاسـتثمارات الأجنبيـة أن تفتـح هـذه الفـرص عندمـا تشـمل المشـاركة المحليـة التصنيـع والخدمـات الهندسـية والتقنيـة واللوجسـتية، والصيانـة والبحـث والتطويـر.

وبذلـك يتحـول الإنفـاق المحلـي إلى دورة اقتصاديـة تولـد إيـرادات واسـتثمارات وفـرص عمـل، وتسـهم في تطويـر المهـارات ونقـل التكنولوجيـا ورفـع الإنتاجيـة.

**ثالثًا: دروس من التجارب الدولية**

توضح تجربتا الهند وماليزيا أهمية توظيف المشتريات وسلاسل الإمداد لتطوير القطاع الخاص المحلي. فقد استفادت الهند من قوة الطلب الحكومي والأسواق الكبيرة لفتح الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما ركزت ماليزيا على تطوير الموردين وربط الشركات المحلية بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الصناعية.

والدرس الأهم أن المحتوى المحلي لا ينبغي أن يحمي الشركات المحلية بصورة دائمة، بل أن يمنحها الفرصة لبناء قدرات تمكنها من المنافسة محليًا وعالميًا.

**رابعًا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عُمان**

تعكس المؤشرات حجم الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العُماني، لكن الأهم هو تحويل هذا الحضور العددي إلى إنتاجية وقدرة على النمو والتصدير. وهذا يتطلب تعزيز ارتباطها بالمشروعات الكبرى وسلاسل الإمداد، ورفع قدراتها الفنية والتشغيلية والتجارية.

**خامسًا: من الإنفاق المحلي إلى التنمية**

تمتلك السلطنة فرصًا كبيرة للاستفادة من الإنفاق الحكومي والاستثماري وقطاعات النفط والغاز والصناعة والتعدين والطاقة المتجددة واللوجستيات والسياحة والمناطق الاقتصادية والحرة لبناء أسواق مستدامة للمؤسسات العُمانية.

وتشير بيانات رؤية عُمان 2040 إلى أن قيمة المناقصات المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر نظام «إسناد» بلغت 165 مليون ريال عُماني في 2023، بما يوضح دور المشتريات في خلق فرص مباشرة لهذه المؤسسات.

**سادسًا: كيف يصبح المحتوى المحلي أكثر فاعلية؟**

يتطلب تعزيز أثر المحتوى المحلي تصميم العقود بما يتيح مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقسيم بعض العقود الكبيرة إلى حزم مناسبة لقدراتها، إلى جانب تطوير الموردين وربطهم بالشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات.

كما يتطلب رفع معايير الجودة والإنتاجية، وتسهيل الحصول على الاعتمادات والشهادات، وتطوير التمويل المرتبط بالعقود، وتوفير معلومات مبكرة عن المشروعات والفرص المستقبلية. والأهم هو قياس المحتوى المحلي من خلال الأثر الاقتصادي الفعلي، بما يشمل فرص العمل، وتطوير القدرات، ونقل التقنية، والإنتاجية والصادرات.

**سابعًا: من المحتوى المحلي إلى شركات عُمانية عالمية**

الغاية النهائية ليست إبقاء الشركات العُمانية داخل السوق المحلي، وإنما استخدام السوق المحلي منصة لبناء القدرات. فالفرص التي تحصل عليها الشركات في المشروعات العُمانية ينبغي أن تساعدها على تطوير أنظمتها، وتحسين جودة منتجاتها، وتدريب كوادرها، والاستثمار في التكنولوجيا، ثم توظيف هذه القدرات للتوسع في الأسواق الخارجية.

**ثامنًا: المحتوى المحلي سياسة للنمو لا للشراء**

لا ينبغي قياس نجاح المحتوى المحلي فقط بحجم المشتريات المحلية، وإنما بقدرته على تحويل الإنفاق إلى قدرات اقتصادية وطنية مستدامة. فالمؤسسة التي تنمو من خلال عقد محلي، وتطور قدراتها، وتوظف الكفاءات الوطنية، وتنقل المعرفة ثم تتجه إلى التصدير، تمثل القيمة الحقيقية للمحتوى المحلي.

ومن هذا المنظور، فإن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحتوى المحلي يمثلان مسارًا اقتصاديًا واحدًا لبناء اقتصاد عُماني أكثر تنوعًا وإنتاجية وتنافسية. فالهدف ليس فقط (اشترِ محليًا)، وإنما الوصول إلى مرحلة (طوّر محليًا، نافس عالميًا).



د. نعيمة الغريبية

# ما بعد العقود والتعمين: حوكمة المحتوى المحلي من قياس الإنفاق إلى صناعة الأثر التنموي

في السنوات الأخيرة، أصبح المحتوى المحلي أحد الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمارات والمشروعات الكبرى، من خلال زيادة مساهمة الموارد الوطنية في الأنشطة الاقتصادية وتحويل الإنفاق إلى قيمة مضافة مستدامة. غير أن نجاح المحتوى المحلي لا يرتبط بحجم المبادرات أو المخصصات المالية فحسب، بل يعتمد بصورة أساسية على وجود منظومة حوكمة فعالة قادرة على توجيه هذه الجهود نحو نتائج تنموية حقيقية وقابلة للقياس.

وفي سلطنة عُمان، حيث تتسارع الجهود نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 0402 وتعزيز التنويع الاقتصادي، تبرز حوكمة المحتوى المحلي كأحد الملفات الاستراتيجية التي تستحق نقاشًا أعمق من مجرد الحديث عن نسب التعمين أو حجم العقود الممنوحة للمؤسسات المحلية. فالقضية الجوهرية لم تعد تتمثل في «كم أنفقنا محليًا؟» بل في «ما الأثر الذي تحقق نتيجة هذا الإنفاق؟".

**مرحلة التطبيق**

لقد نجحت السلطنة خلال السنوات الماضية في ترسيخ مفهوم القيمة المحلية المضافة في عدد من القطاعات الحيوية، وخصوصًا في قطاعات الطاقة والصناعة والتعدين، وأسهمت هذه الجهود في توفير فرص اقتصادية للمؤسسات الوطنية وتعزيز مشاركة الكفاءات العُمانية في المشروعات الكبرى. إلا أن المرحلة القادمة تتطلب الانتقال من مرحلة التطبيق القطاعي إلى مرحلة الحوكمة الوطنية الشاملة، بحيث تصبح منظومة المحتوى المحلي جزءًا متكاملًا من منظومة التخطيط الاقتصادي للدولة.

وتكمن إحدى أبرز الفجوات الحالية في تعدد الجهات المعنية بالمحتوى المحلي وتباين منهجيات القياس والتقييم بينها. فكل جهة قد تمتلك مؤشرات خاصة بها وأهدافًا مختلفة وآليات مستقلة للمتابعة، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وصعوبة تكوين صورة وطنية شاملة حول الأثر الحقيقي للمحتوى المحلي على الاقتصاد الوطني. وفي ظل غياب إطار حوكمة موحد، يصبح من الصعب الإجابة عن أسئلة جوهرية تتعلق بحجم القيمة المضافة المتحققة، ومستوى الاستدامة الاقتصادية للنتائج، ومدى مساهمة هذه الجهود في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

كما تتمثل فجوة أخرى في التركيز على المؤشرات التشغيلية قصيرة الأجل مقابل محدودية الاهتمام بالمؤشرات التنموية طويلة الأجل. ففي كثير من الأحيان يتم قياس النجاح بعدد الوظائف المستحدثة أو قيمة العقود المحلية أو نسبة الإنفاق المحلي، بينما لا يتم قياس الأثر الممتد لهذه المبادرات على نمو الشركات الوطنية، أو قدرتها على التوسع إقليميًا، أو مساهمتها في نقل المعرفة والتقنيات الحديثة، أو دورها في بناء قطاعات اقتصادية جديدة. وبذلك يتحول المحتوى المحلي إلى هدف تشغيلي بدلًا من أن يكون أداة استراتيجية لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية واستدامة.

**البيانات الاقتصادية**

ومن التحديات التي تستحق التوقف عندها كذلك محدودية التكامل بين البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمحتوى المحلي. فالمعلومات موجودة في العديد من الجهات والمؤسسات، لكنها غالبًا ما تكون موزعة وغير مترابطة. وهذا الواقع يحد من قدرة صانع القرار على تحليل الأثر الكلي للمحتوى المحلي واتخاذ القرارات المبنية على البيانات. وفي عصر الاقتصاد الرقمي، لم يعد مقبولًا أن تدار منظومات بهذا الحجم والأهمية دون منصات وطنية موحدة للبيانات والتحليل وقياس الأداء.

**أربعة محاور رئيسية**

إن جوهر حوكمة المحتوى المحلي لا يتمثل في الرقابة فقط، بل في القدرة على توجيه الموارد نحو تحقيق أعلى قيمة ممكنة للاقتصاد الوطني. ولذلك فإن الحاجة أصبحت ملحة لتبني نموذج حوكمة وطني متكامل يرتكز على أربعة محاور رئيسية: التشريع، والمؤسسية، والرقمنة، والقياس.

فعلى المستوى التشريعي، تبرز الحاجة إلى إطار وطني موحد يحدد المفاهيم والأدوار والمسؤوليات ومؤشرات الأداء، بما يضمن توحيد التوجهات بين مختلف القطاعات. أما على المستوى المؤسسي، فإن إنشاء جهة تنسيقية أو مجلس وطني للمحتوى المحلي يمكن أن يسهم في توحيد الرؤية وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

وعلى المستوى الرقمي، ينبغي تطوير منصة وطنية ذكية تجمع بيانات المحتوى المحلي من مختلف الجهات، وتتيح قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي بشكل لحظي، وربط مؤشرات الأداء بمستهدفات رؤية عُمان 0402. فالحوكمة الحديثة لا تقوم على التقارير الدورية فقط، بل تعتمد على البيانات الحية التي تدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

أما على مستوى القياس، فإن التحول الحقيقي يتطلب الانتقال من قياس المدخلات إلى قياس المخرجات والأثر. فبدلًا من التركيز على قيمة العقود أو أعداد المستفيدين فقط، يجب قياس أثر المحتوى المحلي على الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، والابتكار، والصادرات، ونمو المؤسسات الوطنية، وتوطين التقنيات والمعارف المتقدمة.

**فلسفة جديدة**

لكن التحدي الأكبر لا يكمن في بناء الأنظمة أو إصدار اللوائح، بل في تبني فلسفة جديدة للمحتوى المحلي. فلسفة تنظر إليه باعتباره مشروعًا وطنيًا لصناعة المستقبل، وليس مجرد أداة لتعظيم الإنفاق المحلي. فالدول التي نجحت في هذا المجال لم تكتفِ بزيادة نسبة المشتريات المحلية، بل استطاعت بناء شركات وطنية قادرة على المنافسة عالميًا، وتطوير صناعات جديدة، وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

ومن هنا تأتي الرسالة الأعمق لحوكمة المحتوى المحلي في سلطنة عُمان: أن القيمة الحقيقية لا تُقاس بما يبقى داخل الاقتصاد اليوم، بل بما يصبح قادرًا على النمو والتوسع غدًا. فالمحتوى المحلي ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لبناء اقتصاد وطني أكثر مرونة وإنتاجية واستقلالية. وكلما نجحت منظومة الحوكمة في تحويل الإنفاق إلى معرفة، والمعرفة إلى إنتاج، والإنتاج إلى تنافسية، اقتربت السلطنة من تحقيق رؤيتها الطموحة نحو اقتصاد مستدام يقوده الإنسان العُماني وتدعمه مؤسسات وطنية قادرة على صناعة القيمة داخل الوطن وخارجه.

إن المستقبل لن يكون للدول التي تنفق أكثر، بل للدول التي تحكم مواردها بصورة أفضل. ومن هذا المنطلق، فإن حوكمة المحتوى المحلي ليست خيارًا إداريًا، وإنما ضرورة تنموية واستثمار استراتيجي في مستقبل عُمان واقتصادها وأجيالها القادمة.

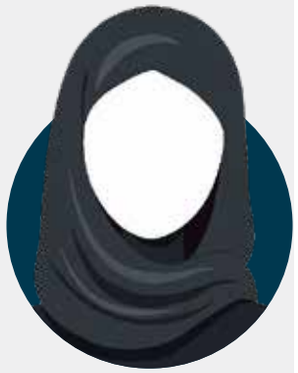

ريم الحامدية

# توطين الصناعات ودعم المنتجات المحلية

مـن قمـم جبـال ظفـار الشـامخة التي تعانـق السـحاب، إلى الشـواطئ الممتـدة على بحـر مُسـندم، تتجلّى سـلطنة عُمان كلوحة جغرافية ثرية وممتدة، يربط بين سهولها وأوديتها تنـوع بـيئيٌ فريـد، ووفـرة هائلـة في المـوارد الطبيعيـة.

إن هـذا التنـوع الـذي حبـا اللّـه بـه أرض عُمـان ليـس مجـرد ميزة جغرافيـة، أو ثـروة كامنـة، بـل هـو فرصـة واعـدة ومتجـدّدة، وحجـر أسـاس ومنطلـق اسـتراتيجي حقيقي، ومَعينٌ من الثروات لا ينضـب، بـل ينمـو مـع كل اكتشـاف، ودعـوة؛ لصياغـة رؤيـة صناعيـة وطنيـة طموحـة.

**المرحلة القادمة**

إن عُمـان الآن على عتبـة انتقالـة اقتصاديّـة جديـدة؛ لكـن الفرصـة فيهـا مرهونـة بمسـارعة عجلـة التحـوّل مـن مرحلـة بلـد اقتصـاده قائـم على تصديـر المـواد الخـام إلى مرحلـة، بلـد ينفـذ اسـتراتيجيـة "تـوطين الصناعـات"، تمهيـدًا للمرحلـة الثالثـة، التي ترتكـز على المواطـن كُلّيّـة فـي سـائر الأنشـطة الاقتصاديـة. و(هـذا التحـوّل) يمثـل ضرورة حتميـة تفرضهـا متغيرات الاقتصـاد العالمي، وهي خطوة كفيلة بترجمة هذه الثروات الطبيعية إلى قوة اقتصاديـة مسـتدامة، تضمـن للأجيـال القادمـة اسـتقرارًا وازدهـارًا قائمًـا على مسـارين متـوازيين؛ همـا: الإنتـاج والمعرفـة.

إن الغايـة الـكبرى لتـوطين الصناعـات لا يقـتصر على تحقيـق عوائـد ماليـة قـصيرة المـدى، بـل يمتـد ليشـمل أبعـادًا اسـتراتيجيـة تمـسّ الأمـن القومـي بمفهومـه الشـامل.

وفـي مقدمـة هـذه الأبعـاد يأتـي بنـاء أمـن غذائـي وبـيئي مسـتدام، فلاشـك إن الأزمـات العالميـة المتلاحقـة، واضطـراب سلاسـل التوريـد الدوليـة، أثبتـت للعالـم أن الـدول، التي لا تنتـج غذاءهـا ودواءهـا وسـلاحها تظـل سـوقًا اسـتهلاكيا للمنتـجين، وتبقى رهينـة للتقلبـات الخارجيـة، والابتـزاز السـياسي مـن الـدول المنتجـة.

مـن هنـا، فـإن تـوطين صناعـات الأغذيـة والتعبئـة والإنتـاج الزراعـي والحيوانـي المعتمـد على البيئـة العُمانيـة، سـوف يُسـهم في خلـق شـبكة أمـان حيويـة تحمـي المجتمـع وتوفـر احتياجاتـه الأساسـية بشـكل مسـتمر، مـع مراعـاة المعـايير البيئيـة التي تضمـن اسـتدامة المـوارد الطبيعيـة وعـدم اسـتنزافها.

## ما هو المسار الذكي لتوطين الصناعات ؟

ولكن لا يمكننا الحديث عن توطين صناعي حقيقي بمعزل عن الحراك الاستثماري العالمي؛ لذلك فإن المسار الذكي للتوطين يتطلّب الاستفادة القصوى من الشركات الاستثمارية الكبرى التي تمتلك سلاسل من الاستثمارات العابرة للقارات وشبكات إنتاج حول العالم. إن الهدف هنا ليس مجرد جلب رؤوس الأموال، بل «تشجيع وتوجيه» هذه الكيانات الكبرى لتوطين أجزاء حيوية من عملياتها وصناعاتها داخل سلطنة عُمان.

ومن ثَمّ فإنّ هذا التوجّه نحو توطين الصناعات يتيح للاقتصاد الوطني مكاسب استراتيجية متعددة، أبرزها: نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة من خلال توطين أحدث التقنيات الصناعية وممارسات الإدارة الحديثة، وتأهيل الكوادر البشرية عن طريق صقل مهارات الشباب العُماني من خلال الاحتكاك المباشر مع خبرات عالمية ودمج المؤسسات المحلية بربط الشركات الصغيرة والمتوسطة العُمانية بسلاسل التوريد العالمية لهذه الشركات الكبرى.

ولتحقيق أقصى فائدة من هذه الشراكات والاستراتيجيات، يجب أن تتوجّه بوصلة توطين الصناعات محليًّا نحو قطاعات حيويّة تمثّل أعمدة الاقتصاد الحديث، وهي الصناعات الغذائية القائمة على تحويل المنتجات الزراعية والسمكية المحلية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقلل من قيمة الفاتورة الاستيرادية للصناعات الطبيّة والدوائية لتأمين المنظومة الصحية الوطنية بصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية محليًّا، وهو درس جوهري استوعبه العالم في السنوات الأخيرة، والصناعات الكيميائية بالاستفادة من الثروات الهيدروكربونية والنفطية والغازية وتحويلها إلى مواد كيميائية وبتروكيماوية تدخل في آلاف الصناعات الأخرى، بدلاً من تصديرها كنفط خام فقط.

## الصناعات الوسطية

في الهيكل الصناعي لأي دولة، تمثل «الصناعات الوسطية» حلقة الوصل المفقودة التي بدونها لا يمكن لبنية صناعية أن تكتمل. فالصناعات الوسطية هي تلك التي تأخذ المواد الخام الأساسية وتقوم بمعالجتها وتحويلها إلى مواد وسيطة (مثل الصفائح، الحبيبات، الأسلاك، والمواد الكيميائية الأساسية) التي تحتاجها المصانع الأخرى لإنتاج السلع النهائية.

إن التركيز على الصناعات الوَسَطيّة يضمن سدّ الفجوة في سلاسل التوريد المحلية بحيث لايضطر المصنع العُماني لاستيراد المواد الخام المعالجة من الخارج، بل يسهم في خلق دورة اقتصاديّة داخلية متكاملة، تضمن بقاء رأس المال الوطنيّ وتداوله داخل السوق المحليّ، ورفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية، وتوفير فرص عمل تخصصية ونوعية. والدليل على أن سلطنة عُمان تمتلك القدرة والبنية التحتيّة لتحقيق هذا الطموح ما نشاهده من مشاريع استراتيجية عملاقة تمَّ توطينها بنجاح على أرض الواقع.

## نموذج ريادي

ويبرز هنا «مجمع لوى للصناعات البلاستيكية» كنموذج ريادي ومثال ساطع لتوطين الصناعات التحويلية الكبرى. إن هذا المشروع العملاق يجسد كيف يمكن لسلطنة عُمان أن تعظّم الاستفادة من مواردها من النفط والغاز، وتحويلها إلى منتجات بلاستيكية وبوليمرات عالية الجودة تدخل في مئات الصناعات التحويلية والطبية والغذائية والإنشائية عالميًّا ومحليًّا. إن «مجمع لوى» ليس مجرد مصنع، بل هو مدرسة صناعية متكاملة تثبت كفاءة المهندس والفني العُماني، وتقدم أنموذجًا حيًّا لكيفية بناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية مستندةً إلى معايير الكفاءة والابتكار.

إن توطين الصناعات ودعم المنتجات الوطنية في سلطنة عُمان لم يعد مجرد خيار اقتصادي بديل، بل هو استراتيجية وطنية ثابتة ومسار حتمي نحو بناء اقتصاد مرن وقوي. ويتطلب تضافر الجهود بين التخطيط الحكومي المستنير، واستثمار الموارد الطبيعية، وبناء الشراكات العالمية الذكية، والتركيز على الصناعات الوسطية، هو الكفيل بصناعة هُوية اقتصادية عُمانية مستقلة ومستدامة.

ويبقى القول: إن كل مصنع يُشيَّد على هذه الأرض الطيبة، وكل منتج يحمل شعار: «صُنع في عُمان»، هو خطوة واثقة نحو مستقبل واعد يصنعه العُمانيون بأيديهم.

لتظل عمان حكومةً وشعبًا – كما نرى الآن، وعلى مضي التاريخ- رأيه من رأسه، فلا تُملى عليه أيّة أجندات خارجية، وليظل هذا الوطن دائمًا منبعًا للخير والإنتاج والريادة.

# مقدمات ونتائج القبلية تجاه العلامة التجارية أدلة تجريبية من قطاع الطيران

( ورقة بحثية )

المؤلفون:

Soliman M., Al-Balushi M.K., Al-Wahaibi M., Al-Wahaibi A.,
& Al Harthi A. (2026)

حالة البحث:

Published Research Paper



**الملخص**

تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤدية إلى القبلية تجاه العلامة التجارية (Brand Tribalism) ونتائجها في قطاع الطيران، مع التركيز بشكل خاص على مسافري الطيران العُماني. كما تدرس تأثير علاقة المستهلكين بالعلامة التجارية والعلامات التجارية المعبرة عن الهوية الذاتية في تعزيز القبلية تجاه العلامة التجارية، وكيف تؤثر هذه القبلية لاحقاً في قيمة العلامة التجارية والترويج الطوعي لها من قبل العملاء. كما تستكشف الدراسة الدور المعدل لمفهوم حب العلامة التجارية (Brand Love). واعتمدت الدراسة على بيانات كمية جُمعت من ٣٧٨ مسافراً في سلطنة عُمان، وتم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). وأظهرت النتائج أن العلاقات العاطفية القوية مع العلامة التجارية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المعبرة عن الهوية الذاتية، تسهم بصورة كبيرة في تعزيز القبلية تجاه العلامة التجارية. كما أن هذه القبلية تعزز قيمة العلامة التجارية، مما يدفع العملاء إلى التوصية بها والترويج لها بصورة نشطة، في حين يعزز حب العلامة التجارية العلاقة بين قيمة العلامة التجارية والترويج الطوعي لها.

**نظرة عامة**

تستكشف هذه الدراسة مفهوم القبلية تجاه العلامة التجارية (Brand Tribalism) في قطاع الطيران، وكيف يؤثر الارتباط العاطفي والاجتماعي القوي بالعلامة التجارية (مثل الطيران العُماني) في سلوك العملاء وولائهم ودفاعهم عن العلامة التجارية.

## الهدف الرئيسي للدراسة

تهدف الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تسهم في تكوين مجتمعات قوية حول العلامة التجارية (**Brand Tribes**) ودراسة تأثير هذه المجتمعات في ولاء العملاء، ومستوى تفاعلهم، والأداء طويل الأجل للعلامة التجارية.

## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

الارتباط العاطفي والهوية يعززان الولاء: العملاء الذين يشعرون بالانتماء إلى العلامة التجارية يكونون أكثر ولاءً وأقل ميلاً للانتقال إلى العلامات التجارية المنافسة.

التأثير الاجتماعي يعزز قيمة العلامة التجارية: يسهم التسويق الشفهي، وتبادل التجارب، والمشاركة المجتمعية بصورة كبيرة في تعزيز الارتباط بالعلامة التجارية.

تجربة العلامة التجارية عنصر حاسم: إن تقديم خدمة متسقة وعالية الجودة يعزز السلوك القبلي تجاه العلامة التجارية ويقوي الالتزام طويل الأجل بها.

العملاء المنتمون للعلامة التجارية يصبحون سفراء لها: حيث يقومون بالترويج لها بصورة نشطة، مما يسهم في خفض تكاليف التسويق وتحقيق نمو طبيعي ومستدام.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

الاستفادة من الشركات الوطنية الرائدة: يمكن توظيف الشركات الوطنية الرائدة – مثل شركات الطيران، والخدمات اللوجستية، والعلامات التجارية السياحية – باعتبارها ركائز أساسية لمنظومة القيمة المحلية المضافة (ICV).

الاستثمار في التميز في تجربة العملاء: ينبغي الاستثمار في الارتقاء بتجربة العملاء لبناء ولاء طويل الأمد للعلامات التجارية العُمانية.

تشجيع استراتيجيات بناء المجتمعات حول العلامة التجارية: من خلال برامج الولاء، والحملات التي تعزز الهوية الوطنية، بما يسهم في زيادة ارتباط العملاء بالعلامات التجارية المحلية.

ترسيخ مكانة العلامات التجارية العُمانية الرائدة كرموز للفخر الوطني والمشاركة الاقتصادية: بما يعزز الاستهلاك المحلي، ويزيد من الإقبال على استخدام الخدمات الوطنية.

# تقييم أثر القيمة المحلية المضافة (ICV) على التعمين وإدارة المواهب في قطاع الطاقة

( ورقة بحثية )

المؤلفون:
Muna Hamad AL Alawi
Lecturer in Department of Business Management, Gulf College
Muhammad Khairul Islam & Mohamed Khudari from Universiti
Tenaga National ( Uniten) Malaysia

حالة البحث:
Published 2025

**الملخص**

تستكشف هذه الدراسة كيفية إسهام استراتيجية القيمة المحلية المضافة (ICV) في تنمية رأس المال البشري وتعزيز التعمين في قطاع النفط والغاز.

**نظرة عامة**

تركز الدراسة على استراتيجية القيمة المحلية المضافة (ICV) باعتبارها آلية رئيسة لتعزيز تنمية رأس المال البشري وتوفير فرص التوظيف للمواطنين في قطاع الطاقة بسلطنة عُمان. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم تحليل بيانات 65 موظفاً في قطاع الطاقة باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، بهدف تقييم أثر استراتيجية القيمة المحلية المضافة في تأهيل القوى العاملة. كما تسلط الدراسة الضوء على الدور المحوري لكل من التدريب أثناء العمل (In-Job Training - IJT) وخطط التعمين الاستراتيجية باعتبارهما عاملين وسيطين يربطان سياسات القيمة المحلية المضافة بالنتائج الفعلية المتمثلة في استبقاء الكفاءات الوطنية وتعزيز نجاح المؤسسات.

**الهدف الرئيسي للدراسة**

تهدف الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين استراتيجيات القيمة المحلية المضافة (ICV) وتنمية الكفاءات الوطنية العُمانية المؤهلة، مع التركيز على كيفية إسهام مبادرات التدريب وخطط التعمين المنظمة في دعم هذا التطور المهني.



## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

- **التباين في تأهيل الكفاءات:** تفسر مبادرات القيمة المحلية المضافة، بما في ذلك التدريب أثناء العمل وخطط التعمين، **70.2%** من التباين في تطوير القوى العاملة المؤهلة.
- **أثر التدريب:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدريب أثناء العمل (IJT) المفروض ضمن متطلبات القيمة المحلية المضافة وبين نجاح تأهيل الكوادر العُمانية.
- **الدور الوسيط:** تؤدي برامج التدريب وخطط التعمين المنظمة دوراً وسيطاً محورياً في تحويل استراتيجية القيمة المحلية المضافة إلى تحسينات ملموسة في أداء القوى العاملة.
- **النجاح المؤسسي:** أسهم تطبيق استراتيجية القيمة المحلية المضافة في تحقيق زيادات ملموسة في توظيف الكوادر الوطنية، حيث وصلت نسبة التعمين في شركة تنمية نفط عُمان (PDO) إلى 86%

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

- المواءمة مع رؤية عُمان 2040: تُعد استراتيجية القيمة المحلية المضافة (ICV) أداة رئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 المتعلقة بتنمية رأس المال البشري والتنويع الاقتصادي.
- إصلاح المنظومة التعليمية: دعماً لاستراتيجية القيمة المحلية المضافة، شملت التوجهات والسياسات التعليمية إدخال اللغة الإنجليزية في مراحل تعليمية مبكرة، بما يضمن تأهيل الكفاءات الوطنية لتلبية المتطلبات الفنية للقطاع الخاص.
- الحد من فجوة المهارات: تسهم السياسات المرتبطة بالقيمة المحلية المضافة في ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بما يضمن أن يوفر التدريب أثناء العمل (IJT) مساراً مستداماً لتنمية واستبقاء الكفاءات الوطنية.
- إطار موحد للتطبيق: تشير الدراسة إلى أن استراتيجية القيمة المحلية المضافة (ICV) توفر إطاراً إدارياً موحداً يشجع شركات القطاع الخاص على الاستثمار في التطوير المهني طويل الأجل للمواطنين العُمانيين.

# استكشاف أثر ممارسات الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد على الأداء الابتكاري في المطارات والموانئ البحرية بسلطنة عُمان

( ورقة بحثية )

المؤلفون:
Alhajri R., Fryer K., Palit N.,

حالة البحث:
Done

## نظرة عامة

تبحث هذه الدراسة بصورة نقدية في كيفية تأثير ممارسات الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد (SSCM) في الأداء الابتكاري بالمطارات والموانئ البحرية في سلطنة عُمان. واعتمدت الدراسة على المنهجية المختلطة من خلال إجراء 20 مقابلة وتحليل 205 استبانات. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين الاستدامة والابتكار في الاقتصادات الناشئة ليست علاقة خطية أو تكاملية، وإنما تتأثر بالمفاضلات، وتتحدد وفق عوامل مثل تشتت الحوكمة، ومستوى النضج الرقمي، وجاهزية المؤسسات.



## الهدف الرئيسي للدراسة

تحديد وتقييم ممارسات الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد (SSCM) المطبقة في المطارات والموانئ البحرية بسلطنة عُمان، وتطوير إطار استراتيجي يعزز مخرجات الابتكار من خلال الاستدامة، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

تُظهر الدراسة أن ممارسات الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد (SSCM) في الموانئ العُمانية يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في تعزيز القيمة المحلية المضافة (ICV) من خلال زيادة مشاركة الموردين المحليين، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرات القوى العاملة، ودفع الابتكار التشغيلي. كما توضح النتائج أن التنسيق الفعّال في الحوكمة والنضج الرقمي يمثلان عاملين أساسيين لتمكين مبادرات الاستدامة من تحقيق أثر اقتصادي ملموس، وإيجاد قيمة محلية مستدامة على المدى الطويل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

تشير الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات متكاملة تجمع بين الاستدامة والقيمة المحلية المضافة (ICV)، والانتقال من النهج القائم على الامتثال إلى استراتيجيات منسقة تقودها الابتكار. كما توضح النتائج أن تعزيز التنسيق المؤسسي، وتسريع التحول الرقمي، وزيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل متطلبات أساسية لتعظيم القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لقطاع الخدمات اللوجستية في سلطنة عُمان، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

# تعزيز الازدهار المحلي الدور الاستراتيجي لسياسة المحتوى المحلي (ICV) في إحداث تحول في قطاع النفط العُماني

( ورقة بحثية )

المؤلفون:

Mohamed Al Musalhi

Cyprus International University (DBA)

حالة البحث:

Presented in ICBE- 2025 organized by SQU

**ملخص البحث**

تبحث هذه الدراسة في تأثير سياسة المحتوى المحلي (ICV) في سلطنة عُمان على التنويع الاقتصادي والتنمية المحلية في قطاع النفط والغاز. واعتمدت الدراسة على منهج كمي من خلال استبيان شمل 117 متخصصًا من العاملين في القطاع، بهدف اختبار مدى إسهام الدعم الحكومي والتعاون مع القطاع الخاص في تنمية الكفاءات الوطنية وتعزيز سلاسل التوريد المحلية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين ضمن مستهدفات رؤية عُمان 2040.

**نظرة عامة**

تُظهر سياسة المحتوى المحلي فاعلية في تحقيق أهدافها، إلا أن إمكاناتها الكاملة لم تُستثمر بعد، نتيجة وجود فجوات في المواءمة بين أهداف السياسة والعمليات التشغيلية للشركات العاملة في القطاع. ويُعد تعميق التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص عاملًا رئيسيًا للاستفادة الكاملة من إمكانات هذه السياسة.

**الهدف الرئيسي للدراسة**

تقييم فاعلية سياسة المحتوى المحلي بوصفها محفزًا للتحول الاقتصادي في سلطنة عُمان، مع التركيز على:

1. التنويع الاقتصادي في قطاع النفط.
2. مدى توافق سياسة المحتوى المحلي مع الأولويات التشغيلية لشركات النفط والغاز.
3. دور المحتوى المحلي في تنمية الكفاءات الوطنية وتعزيز سلاسل التوريد المحلية.



**أبرز النتائج العملية المرتبطة بالمحتوى المحلي :**

أظهرت الدراسة أن مشاركة القطاع الخاص ترتبط بأقوى علاقة مع تنمية الكفاءات الوطنية.

يرتبط الدعم الحكومي ارتباطًا قويًا بتعزيز سلاسل التوريد المحلية.

يؤثر كلٌّ من الدعم الحكومي والتعاون مع القطاع الخاص إيجابيًا في جميع النتائج محل الدراسة، إلا أن التعاون مع القطاع الخاص يُعد العامل الأكثر تأثيرًا.

**أبرز الرؤى والتوصيات المتعلقة بالسياسات في سلطنة عُمان**

**المواءمة مع رؤية عُمان 2040**

يُعد المحتوى المحلي أداة مباشرة لدعم خارطة طريق التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، إذ يسهم في تسريع نمو القطاعات غير النفطية.

**الشراكة مع القطاع الخاص**

ينبغي لصنّاع السياسات إعطاء الأولوية لتطوير أطر تعاون أعمق بين الحكومة والقطاع الخاص، نظرًا إلى أن مشاركة القطاع الخاص تسهم في تحقيق نتائج أقوى وأكثر قابلية للقياس.

**توطين الكفاءات الوطنية**

ينبغي تكثيف الاستثمار في برامج التدريب المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، إلى جانب التدريب في مجالي الهندسة وإدارة المشاريع ضمن مبادرات المحتوى المحلي، بهدف تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

**تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

ينبغي مواصلة توسيع نطاق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية، بما يسهم في بناء قاعدة محلية تنافسية من الموردين.

**المواءمة بين السياسات ومتطلبات القطاع**

تتطلب أهداف سياسة المحتوى المحلي تحقيق توافق أكبر مع الواقع التشغيلي لشركات النفط العالمية العاملة في سلطنة عُمان، بما يحد من التعارض بين متطلبات السياسات والعمليات التشغيلية للشركات.

**توطين سلاسل التوريد**

يُعد التعاون بين الحكومة وشركات النفط العامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز سلاسل التوريد المحلية.

**القطاعات المستقبلية**

ينبغي توسيع نطاق تطبيق الأطر المشابهة لسياسة المحتوى المحلي مستقبلًا لتشمل قطاعي الطاقة المتجددة والسياحة، بالتزامن مع استمرار جهود سلطنة عُمان لتنويع اقتصادها خارج قطاع الهيدروكربونات.

# حوكمة القيمة المحلية المضافة لتحقيق التنويع الاقتصادي رؤى مؤسسية حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان

( ورقة بحثية )

المؤلفون:

Tarik Atan ,Mohamed Salim Al Musalhi

Faculty of Economic and Administrative Sciences, Cyprus

,٩٩٢٥٨ International University, Nicosia, North Cyprus, Mersin

Turkey

حالة البحث:

Work in Progress

**الملخص**

توضح الدراسة أنه على الرغم من أن سياسات المحتوى المحلي تسهم في زيادة المشاركة المحلية وخلق فرص ريادة الأعمال، إلا أن فاعليتها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة المؤسسات، وكفاءة الحوكمة، وقدرات الشركات المحلية.

**نظرة عامة**

تبحث الدراسة في كيفية تأثير سياسات القيمة المحلية المضافة (ICV) في تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التنمية الصناعية، وتحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الغنية بالموارد، مع التركيز بصورة خاصة على قطاع النفط والغاز.

**الهدف الرئيسي للدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر سياسات القيمة المحلية المضافة (ICV) في تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التنمية الصناعية، والإسهام في تحقيق التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.



**أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)**

1. يمكن لسياسات المحتوى المحلي أن تسهم في زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع فرص المشتريات المحلية.
2. يسهم تنمية رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا في تحقيق نتائج أفضل عندما تكون السياسات مدعومة ببرامج التدريب وبناء القدرات.
3. يؤدي ضعف الحوكمة، وتشتت التنسيق المؤسسي، وضعف أنظمة المتابعة والتقييم إلى تقليل فاعلية السياسات.
4. تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الاستفادة الكاملة من سياسات المحتوى المحلي بسبب فجوات القدرات، والقيود المالية، وضعف الجاهزية الفنية.
5. تحقق الدول التي تمتلك أطرًا مؤسسية أكثر قوة (مثل النرويج وماليزيا) تنمية صناعية محلية أكثر استدامة مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف في أنظمة التنفيذ والحوكمة.

**الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان**

تشير الدراسة إلى أنه ينبغي لسياسة **القيمة المحلية المضافة (ICV)** في سلطنة عُمان أن تتجاوز مجرد الامتثال لمتطلبات المشتريات، لتتبنى استراتيجية أشمل تركز على **تنمية القدرات**. كما توضح أن نجاح إطار القيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان لا يعتمد فقط على زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما أيضاً على تعزيز ما يلي:

1. التنسيق المؤسسي.
2. أنظمة المتابعة والتقييم.
3. تنمية القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تعزيز التعمين.
5. التطوير طويل الأجل للموردين المحليين.

# تنمية المحتوى المحلي كاستراتيجية وطنية مستدامة للتنمية الاقتصادية: الدروس المستفادة من قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان

( ورقة بحثية )

المؤلفون:
Ahmed Alhajri (2021)

حالة البحث:
Published Dissertation / Research Study

**الملخص**

تبحث هذه الدراسة تنمية المحتوى المحلي (Local Content Development – LCD) باعتبارها استراتيجية وطنية مستدامة للتنمية الاقتصادية، مع اتخاذ قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان كدراسة حالة رئيسة. وتقيّم الدراسة العوامل المؤسسية، والحوكمة، والقيادة، والتعاون التي تؤثر في نجاح تطبيق سياسات المحتوى المحلي. واعتمدت الدراسة على التحليل الموضوعي لبيانات مستمدة من استبانات شملت الجهات الحكومية وقطاع الصناعة، وأظهرت النتائج أن تنمية المحتوى المحلي تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي، وتنمية القوى العاملة، وزيادة الاعتماد على الموردين المحليين، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التنمية المستدامة. كما تستعرض الدراسة إمكانية تطبيق سياسات المحتوى المحلي في قطاع السياحة بسلطنة عُمان، وتخلص إلى أن هذه السياسات تمثل إطاراً تنموياً مرناً وقابلاً للتكيف يمكن أن يدعم أهداف الاستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).

**نظرة عامة**

تستعرض هذه الأطروحة كيفية توظيف تنمية المحتوى المحلي (LCD) – والمعروفة في سلطنة عُمان باسم القيمة المحلية المضافة (ICV) – كأداة لدعم التنمية المستدامة. وتركز الدراسة على قطاع النفط والغاز، الذي بدأ تطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة فيه رسمياً عام 2013، كما تبحث العوامل المؤثرة في نجاح تنفيذ هذه السياسة. إضافةً إلى ذلك، تقيّم الدراسة إمكانية نقل وتطبيق سياسات المحتوى المحلي في قطاعات اقتصادية أخرى، وبشكل خاص قطاع السياحة ومشروعات المجمعات السياحية المتكاملة (ITCs). وتدمج الدراسة بين مفاهيم التنمية المستدامة، وتنفيذ السياسات، والحوكمة، والتنويع الاقتصادي، والتعاون بين أصحاب المصلحة، لتقديم إطار شامل لاستراتيجيات المحتوى المحلي على المستوى الوطني.

**أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)**

تقييم العوامل المرتبطة بتنفيذ سياسة تنمية المحتوى المحلي (LCD) في قطاع النفط والغاز بسلطنة عُمان، واستكشاف إمكانية تطبيق هذا الإطار في قطاعات اقتصادية أخرى، مثل قطاع السياحة. الهدف الرئيسي للدراسة



**الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان**

• القيادة والدعم الحكومي يمثلان عاملين حاسمين: تُعد القيادة الفاعلة والدعم الحكومي من أهم عوامل نجاح تطبيق سياسات المحتوى المحلي.

• التعاون بين أصحاب المصلحة يعزز فعالية السياسات: يؤثر التعاون بين الحكومة والقطاع الصناعي والمجتمع بصورة مباشرة في نجاح تطبيق سياسات المحتوى المحلي.

• الحوكمة والمساءلة والمواءمة مع السياسات الوطنية عناصر أساسية: تعتمد فعالية تطبيق السياسات على وجود أطر حوكمة واضحة، وآليات للمساءلة، ومواءمة مع سياسات التنمية الوطنية.

• تنمية الكفاءات الوطنية والموردين المحليين والتدريب المهاري عوامل مؤثرة: تؤدي هذه العناصر دوراً رئيساً في تحسين نتائج تطبيق سياسات المحتوى المحلي.

• ضعف الحوكمة والتنسيق والتواصل يحد من فاعلية التطبيق: يؤدي غياب هياكل حوكمة واضحة وضعف التنسيق والتواصل بين الجهات المعنية إلى إضعاف تنفيذ السياسات.

• يمتلك قطاع السياحة مقومات مناسبة لتطبيق سياسات المحتوى المحلي: ولا سيما من خلال المجمعات السياحية المتكاملة (ITCs).

• تسهم تنمية المحتوى المحلي في تحقيق التنمية المستدامة: من خلال دعم التنويع الاقتصادي، وتعزيز المشاركة المحلية، وزيادة القدرة الوطنية على الصمود على المدى الطويل.

• يمكن توسيع تطبيق سياسات المحتوى المحلي: بحيث تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، بل ويمكن تطبيقها أيضاً على مستوى المؤسسات والمجتمعات المحلية.

• تعزيز الحوكمة الوطنية وآليات المساءلة: من خلال تطوير أطر الحوكمة وآليات المساءلة الخاصة بتطبيق سياسات المحتوى المحلي.

• مواءمة أطر المحتوى المحلي مع رؤية عُمان 2040 وأولويات التنمية المستدامة: بما يضمن تكامل السياسات الوطنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

• تطوير جهات رائدة وهياكل تنفيذية تعاونية: من خلال دعم الجهات القائدة وتعزيز آليات التعاون بين مختلف القطاعات لتطبيق سياسات المحتوى المحلي.

• تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب القوى العاملة، وتطوير قدرات الموردين المحليين: بما يسهم في بناء قاعدة اقتصادية وطنية أكثر تنافسية واستدامة.

• تحسين التواصل بشأن السياسات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة: لضمان فعالية تنفيذ سياسات المحتوى المحلي وتحقيق أهدافها.

• توسيع نطاق تطبيق القيمة المحلية المضافة (ICV) / تنمية المحتوى المحلي (LCD): ليشمل قطاع السياحة والقطاعات الاستراتيجية الأخرى، وعدم اقتصاره على قطاع النفط والغاز.

• دمج مبادئ التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ضمن أطر سياسات المحتوى المحلي: بما يعزز مساهمة هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

# ممارسات إدارة المواهب وأداء الموظفين في سلسلة توريد النفط والغاز في سلطنة عُمان: الدور المعدِّل للقيمة المحلية المضافة (ICV)

( ورقة بحثية )

المؤلفون:

Muna Hamad AL Alawi

Lecturer in Department of Business Management, Gulf College

Muhammad Khairul Islam & Mohamed Khudari from Universiti

Tenaga National ( Uniten) Malaysia

حالة البحث:

Published 2025



**الملخص**

تبحث هذه الدراسة الكمية أثر أربع ممارسات لإدارة المواهب، وهي استقطاب المواهب، وتطويرها، والاحتفاظ بها، وتخطيط التعاقب الوظيفي، في أداء الموظفين بقطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 166 من كبار المديرين، واستخدمت نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، لاستكشاف كيفية إسهام سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV)في تعديل هذه العلاقات بما يعزز أداء القوى العاملة الوطنية.

**نظرة عامة**

تتناول الدراسة استدامة قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان في ظل توجهات التنويع الاقتصادي والحاجة إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. واستندت إلى نظرية الموارد (RBV) والنظرية المؤسسية (Institutional Theory) لفهم كيفية تأثير سياسات التوطين الوطنية، مثل القيمة المحلية المضافة (ICV)، في السلوك التنظيمي وأداء رأس المال البشري. كما تسد الدراسة فجوة في الأدبيات العلمية من خلال بحث دمج أطر القيمة المحلية المضافة ضمن ممارسات إدارة الموارد البشرية.

**الهدف الرئيسي للدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر استقطاب المواهب، وتطويرها، والاحتفاظ بها، وتخطيط التعاقب الوظيفي في أداء الموظفين بقطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان، مع تحديد ما إذا كانت سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV) تعزز هذه العلاقات.

## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

• الأثر المباشر: تؤثر جميع ممارسات إدارة المواهب الأربع (الاستقطاب، والتطوير، والاحتفاظ، وتخطيط التعاقب الوظيفي) تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية في أداء الموظفين.

• أكثر العوامل تأثيراً: برز كل من تخطيط التعاقب الوظيفي وتطوير المواهب باعتبارهما أقوى العوامل المؤثرة في أداء الموظفين داخل القطاع.

• التأثير المعدّل الانتقائي: تعزز سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV) بصورة ملحوظة العلاقة بين تطوير المواهب وأداء الموظفين، إلا أنها لا تؤثر بصورة معنوية في العلاقة بين الأداء وكلٍ من استقطاب المواهب، أو الاحتفاظ بها، أو تخطيط التعاقب الوظيفي.

• القدرة التفسيرية للنموذج: تفسر ممارسات إدارة المواهب مجتمعة، مع الدور المعدّل للقيمة المحلية المضافة، 74.8% من التباين في أداء الموظفين.

• عدم التوازن في أثر السياسات: تشير النتائج إلى أن سياسة القيمة المحلية المضافة تركز حالياً على مؤشرات الامتثال القابلة للقياس، مثل التدريب، بينما لا يزال تأثيرها محدوداً في ممارسات إدارة المواهب ذات الطابع الثقافي أو المرتبطة بالعلاقات التنظيمية.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

• تطوير التطبيق الشامل للقيمة المحلية المضافة: ينبغي لصنّاع السياسات توسيع نطاق تطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV) بحيث لا يقتصر على مؤشرات التدريب، وإنما يشمل دورة إدارة المواهب بأكملها، مثل بناء العلامة الوظيفية للمؤسسة وتخطيط التعاقب الوظيفي القائم على الجدارة.

• تبني نهج قائم على بناء القدرات: ينبغي على المؤسسات تجاوز مفهوم «الامتثال الشكلي»، والنظر إلى سياسة القيمة المحلية المضافة باعتبارها محركاً لبناء القدرات الوطنية على المدى الطويل، وليس مجرد متطلب لإعداد التقارير.

• تجنب التركيز على المهارات بمعزل عن المسار الوظيفي: هناك خطر في تنمية المهارات دون ضمان استدامتها إذا اقتصر الاهتمام على التدريب فقط، دون توفير مسارات وظيفية مستقرة وسياسات فعالة للاحتفاظ بالكفاءات.

• إعداد خارطة طريق وطنية متعددة القطاعات: يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من تطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة في قطاع النفط والغاز لوضع خارطة طريق وطنية تدعم تطبيقها في القطاعات الأخرى ضمن مستهدفات التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.

# أثر ممارسة إدارة الجودة الشاملة على تحقيق القيمة المحلية المضافة في المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان

( ورقة بحثية )

المؤلفون:

Naeema bint Salem bin Suleiman Al Gharibi (Researcher)؛

supervised by Dr. Idriss Abbadi and Dr. Mustafa Al Jai

حالة البحث:

Completed (Doctoral Dissertation), Under review and pending final approval.

**الملخص**

بحثت الدراسة في تأثير ممارسات إدارة الجودة الشاملة (TQM) على تحقيق القيمة المحلية المضافة (ICV) في المؤسسات العامة العُمانية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكوّنة من 400 موظف، أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة (بمتوسط 4.21) ومستوى تحقيق القيمة المحلية المضافة (بمتوسط 4.20) كانا مرتفعين، مع وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بينهما ($r = 0.78$، $p = 0.000$). وتشير النتائج إلى أن تبنّي إدارة الجودة الشاملة يسهم في تعزيز الكفاءة المؤسسية، ودعم التعمين، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتشجيع الشراء المحلي، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**نظرة عامة**

تتناول الدراسة العوامل التي تدفع المؤسسات العامة العُمانية إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتشمل: التزام القيادة، ومشاركة الموظفين، والتحسين المستمر، والتركيز على المستفيدين، وإدارة العلاقات، وإدارة العمليات، واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. كما تبحث الدراسة في كيفية تأثير هذه الممارسات على تحقيق القيمة المحلية المضافة، من خلال: التعمين، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المنتجات والخدمات المحلية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل التوريد، والاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، والاستثمار في الأصول.

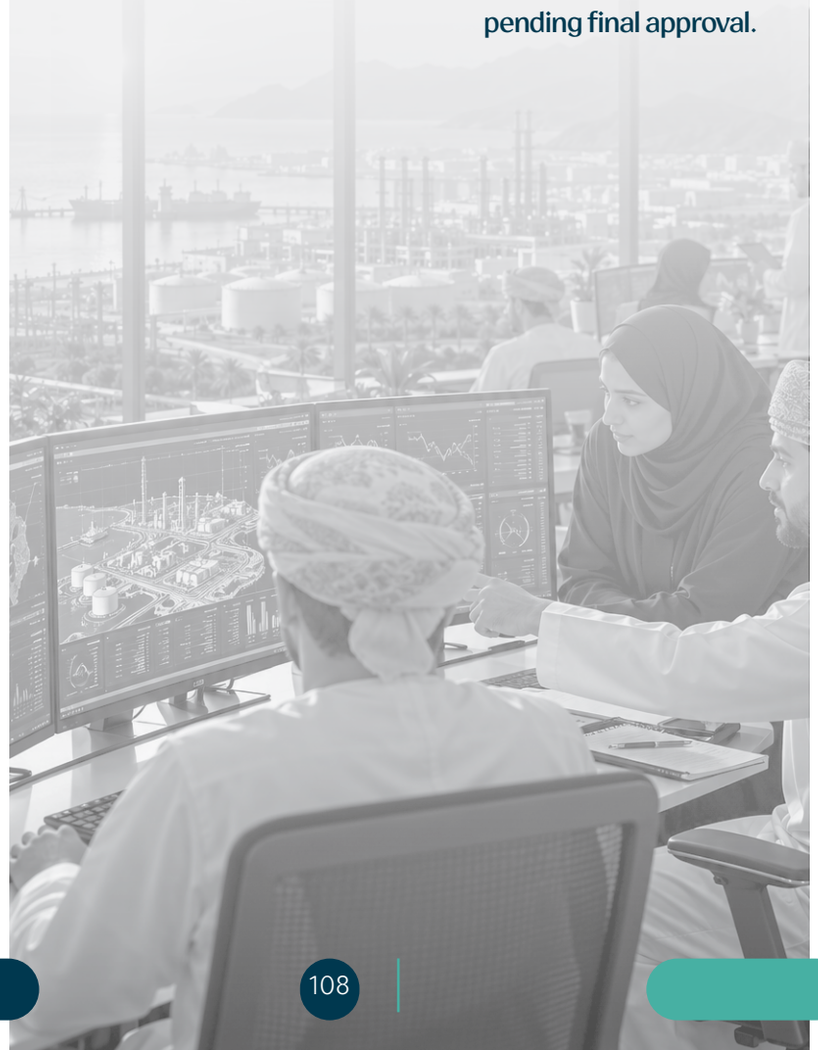

## الهدف الرئيسي للدراسة

التعرّف على وقياس أثر ممارسة إدارة الجودة الشاملة في تحقيق القيمة المحلية المضافة في المؤسسات العامة بسلطنة عُمان، بما يشمل مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة، ومستوى تحقيق القيمة المحلية المضافة، وطبيعة العلاقة بينهما.

أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

1. مستوى ممارسة إدارة الجودة الشاملة: مرتفع (بمتوسط عام 4.21).
2. مستوى تحقيق القيمة المحلية المضافة: مرتفع (بمتوسط عام 4.20).
3. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة الشاملة والقيمة المحلية المضافة ($r = 0.78$، $p = 0.000$).
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التأثير تعزى إلى الخصائص الشخصية أو الوظيفية (العمر، والخبرة، والمؤهل العلمي).
5. تدعم ممارسات إدارة الجودة الشاملة بشكل مباشر التعمين، والشراء المحلي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الأصول المحلية، والبحث والتطوير، والابتكار.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

تعزيز التزام القيادة بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العامة؛ وتوسيع مشاركة الموظفين في التحسين واتخاذ القرار؛ وربط برامج الجودة بشكل مباشر بأهداف القيمة المحلية المضافة ورؤية عُمان 2040؛ وتطوير سياسات الشراء، والتدريب، والابتكار بما يدعم الاقتصاد المحلي بصورة مستدامة، مثل أطر «صنع في عُمان»، ووضع بطاقات تعريف شفافة، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المحتوى المحلي في المناقصات.

هذه الدراسة تمثل دراسة حالية، حيث تتناول بشكل مباشر العلاقة بين ممارسات إدارة الجودة الشاملة والقيمة المحلية المضافة في المؤسسات العامة العُمانية، وتقدم أدلة تطبيقية على أن إدارة الجودة الشاملة تسهم في تعزيز خلق القيمة المحلية. وتُعد نتائجها ذات أهمية مباشرة لصنّاع السياسات، ومديري القطاع العام، والباحثين الساعين إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.

# ما الذي يدفع المستهلكين لاختيار العلامات التجارية المحلية في قطاع المشروبات؟ تأثير الوعي بالعلامة التجارية، والأصالة، وقابلية تقييم المعلومات، والنزعة الاستهلاكية الوطنية

( ورقة بحثية )

المؤلفون:
Soliman M., Al-Balushi M.K., Al Mahruqi K.A., Al Harthi Z.

حالة البحث:
Published Research Paper

**الملخص**

تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في تفضيل المستهلكين للعلامات التجارية المحلية في قطاع المشروبات بسلطنة عُمان، مع التركيز على الوعي بالعلامة التجارية، والأصالة، وقابلية تقييم المعلومات (Diagnosticity)، والنزعة الاستهلاكية الوطنية. واعتمدت الدراسة على بيانات كمية جُمعت من عملاء خمسة مقاهٍ في سلطنة عُمان، وتم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM). وأظهرت النتائج أن الوعي بالعلامة التجارية والأصالة يسهمان بصورة كبيرة في تعزيز ثقة المستهلكين وسلوكهم الإيجابي تجاه العلامات التجارية المحلية. كما تؤثر قابلية تقييم المعلومات في قرارات الشراء من خلال مساعدة المستهلكين على تقييم جودة المنتجات وموثوقيتها. وتبرز الدراسة أهمية العلامات التجارية التي تعكس الهوية الثقافية، وشفافية معلومات المنتجات، ومبادرات «صُنع في عُمان» في تعزيز نمو الشركات المحلية وتشجيع دعم الصناعات الوطنية..

**نظرة عامة**

تستكشف هذه الدراسة العوامل التي تدفع المستهلكين في سلطنة عُمان إلى اختيار العلامات التجارية المحلية في قطاع المشروبات بدلاً من البدائل العالمية، مع التركيز على أربعة عوامل رئيسة هي: الوعي بالعلامة التجارية، والأصالة المدركة، وقابلية تقييم المعلومات (Diagnosticity)– أي مدى فائدة المعلومات المتعلقة بالعلامة التجارية في دعم عملية اتخاذ القرار– بالإضافة إلى النزعة الاستهلاكية الوطنية.



## الهدف الرئيسي للدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد وقياس العوامل النفسية والمعلوماتية التي تؤثر في تفضيل المستهلكين للعلامات التجارية المحلية في قطاع المشروبات بسلطنة عُمان.

## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

• الوعي بالعلامة التجارية يمثل الأساس: يزداد احتمال اختيار المستهلكين للعلامات التجارية المحلية التي يعرفونها، مما يجعل الاستثمار في تعزيز حضور وتسويق العلامات التجارية العُمانية عاملاً داعماً للاستهلاك المحلي.

• الأصالة تعزز تفضيل العلامة التجارية: تتمتع المنتجات التي ينظر إليها على أنها تعكس الهوية العُمانية الأصيلة (مثل التراث، والثقافة، والمصادر المحلية) بميزة تنافسية مقارنة بالعلامات التجارية المستوردة.

• قابلية تقييم المعلومات عنصر مؤثر: تساعد المعلومات الواضحة والموثوقة عن المنتج (مثل المنشأ، والمكونات، ومؤشرات الجودة) المستهلكين على تبرير اختيارهم للمنتجات المحلية.

• النزعة الاستهلاكية الوطنية عامل رئيس: يفضل العديد من المستهلكين دعم الصناعات الوطنية عندما تكون القيمة المحلية للمنتج واضحة وموثوقة.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

• تعزيز أطر وبرامج اعتماد علامة «صُنع في عُمان»: من خلال تطوير منظومات الهوية الوطنية وشهادات الاعتماد التي تعزز ثقة المستهلك بالمنتجات المحلية.

• دعم قدرات التسويق والسرد القصصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المشروبات: بما يساعدها على إبراز هويتها المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.

• تشجيع الشفافية في وضع البيانات التعريفية والإفصاح عن منشأ المنتجات: بما يتيح للمستهلكين اتخاذ قرارات شراء أكثر وعياً وثقة.

• دمج حملات توعوية تربط شراء المنتجات المحلية بالمنافع الاقتصادية الوطنية: مثل توفير فرص العمل، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمة الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي.

# أثر تطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان: الفرص، والتحديات، والمسارات نحو الاستثمار المستدام

( ورقة بحثية )

المؤلفون:
Muna Hamad AL Alawil * & Sultan AL Khudouri

حالة البحث:
On Progress to be published as a Book Chapter
Presented at the Ist ICBS26

**الملخص**

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق لمواءمة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، وتؤكد أن القدرات الفنية والشفافية الرقمية تمثلان الجسرين الأساسيين اللازمين لتحويل المشاركة المحدودة للمؤسسات الصغيرة إلى ريادة صناعية مستدامة.

**نظرة عامة**

تبحث هذه الدراسة تطور سياسة القيمة المحلية المضافة (ICV) بوصفها إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تعظيم الاحتفاظ بالقيمة الاقتصادية داخل سلطنة عُمان، من خلال الانتقال من مفهوم الامتثال التقليدي لمتطلبات المشتريات إلى نموذج يدعم النمو الصناعي المستدام. كما تسلط الدراسة الضوء على أحد أبرز التحديات الهيكلية في بيئة الأعمال العُمانية، حيث يوجد عدد كبير من المؤسسات متناهية الصغر (130,359 مؤسسة) مقابل عدد محدود جداً من المؤسسات المتوسطة (294 مؤسسة)، وهو ما يعكس ما يُعرف بـ "مفارقة التوسع (Scaling Paradox)" التي تعيق نضج القطاع الصناعي على المدى الطويل. ومن خلال تحليل التشريعات والسياسات الحديثة في ظل رؤية عُمان 2040، تحدد الدراسة "فجوة التوافق (Uniformity Gap)" والمتمثلة في التفاوت الفني بين قدرات الشركات المحلية والمعايير الدولية – باعتبارها العائق الرئيس أمام اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد عالية القيمة. كما تستعرض الدراسة نظام تكامل (Takamul) باعتباره أداة رقمية محورية تهدف إلى أتمتة تطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة وتعزيز الشفافية فيها، بما يسهم في تحويل المؤسسات متناهية الصغر إلى كيانات أكثر استدامة وقدرة على الإسهام في الاقتصاد الوطني.

**الهدف الرئيسي للدراسة**

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في استقصاء مدى المواءمة الاستراتيجية بين سياسات القيمة المحلية المضافة (ICV) ومستهدفات التنويع الاقتصادي الوطني، وتحديد التحديات التشغيلية التي تعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل سلاسل التوريد الصناعية عالية القيمة. كما تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير السياسات الصناعية الوطنية، مثل سياسة القيمة المحلية المضافة، في العلاقة بين تنمية رأس المال البشري وأداء الشركات، مع التركيز على آليات ردم فجوة التوافق (Uniformity Gap) بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمقاولين الدوليين.



## أبرز النتائج التطبيقية (ذات الصلة بالقيمة المحلية المضافة)

حجم العقود مقابل القيمة المضافة: على الرغم من نجاح سياسات القيمة المحلية المضافة في زيادة إجمالي حجم العقود الممنوحة محلياً، إلا أن انتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أدوار ذات قيمة مضافة عالية ضمن المستوى الأول (Tier I) في سلاسل التوريد لا يزال محدوداً.

•فجوة المواءمة الفنية: تُعد محدودية التوافق الفني مع متطلبات المقاولين الدوليين الرئيسيين العائق الأبرز أمام تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُشار إلى ذلك بمصطلح "فجوة التوافق (Uniformity Gap)".

مفارقة التوسع: تكشف نتائج تحليل البيانات عن وجود اختناق هيكلي يتمثل في وجود عدد كبير من المؤسسات متناهية الصغر (130,359 مؤسسة) مقابل عدد محدود فقط (294 مؤسسة) استطاعت النمو لتصبح مؤسسات متوسطة قادرة على دعم الأنشطة الصناعية المعقدة.

نظام تكامل كأصل استراتيجي: يُعد نظام تكامل (Takamul) أداة استراتيجية لتحويل سياسة القيمة المحلية المضافة من مجرد متطلب في عمليات الشراء إلى أصل استراتيجي يعزز الشفافية ويسهم في خفض التكلفة الإجمالية للملكية (TCO) بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

النجاح المرتبط ببناء القدرات: تشير النتائج إلى أن أداء الشركات يتحسن بصورة أكبر عندما تُقرن متطلبات القيمة المحلية المضافة ببرامج فعلية لتطوير القدرات الفنية، بدلاً من الاقتصار على متطلبات أعداد القوى العاملة.

مرونة سلاسل التوريد: تتوقع الدراسة أن سد الفجوة بين مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمعايير العالمية يمثل عاملاً أساسياً لتعزيز مرونة القطاع الصناعي وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

## الدلالات ذات الصلة بالسياسات في سلطنة عُمان

1. التحول من المتطلبات الكمية إلى المتطلبات النوعية: ينبغي لصنّاع السياسات التحول من التركيز على تخصيص العقود منخفضة القيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني حوافز تكافئ النمو القائم على تطوير القدرات والارتقاء بالكفاءة الفنية.

2. المواءمة الاستراتيجية بين التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) وسياسة القيمة المحلية المضافة (ICV): لضمان أن تسهم متطلبات المحتوى المحلي في بناء مرونة صناعية حقيقية بدلاً من مجرد الامتثال الشكلي، ينبغي ربط تقييمات القيمة المحلية المضافة بشكل مباشر بمستوى الجاهزية الفنية المعتمد من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، وبمدى الالتزام بالمعايير الدولية.

3. معالجة الحلقة المفقودة: ينبغي تطوير الأطر الحالية لمعالجة «مفارقة التوسع (Scaling Paradox)»، وذلك من خلال استهداف المعوقات الهيكلية التي تحول دون تطور المؤسسات متناهية الصغر إلى مؤسسات متوسطة الحجم قادرة على دعم سلاسل توريد قوية ومستدامة.

4. لحوكمة الرقمية من خلال إطار تكامل (Takamul) إن تطبيق التدقيق الرقمي عبر نظام تكامل (Takamul) سيعزز من شفافية صنع السياسات القائمة على البيانات، ويُمكّن الحكومة من إجراء تعديلات فورية على استراتيجيات القيمة المحلية المضافة استناداً إلى الأداء الصناعي الفعلي.

5. إعادة تعريف الامتثال بوصفه أصلاً مولداً للقيمة: من خلال توظيف الشفافية الرقمية لخفض التكلفة الإجمالية للملكية (TCO) بالنسبة للمستثمرين الأجانب، يمكن لسلطنة عُمان تعزيز بيئة الاستثمار، وفي الوقت نفسه زيادة نسبة القيمة الاقتصادية المحتفظ بها داخل الاقتصاد الوطني.